فقه المحاسبة ومسك الدفاتر

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

FREE EDITION
كتاب مجاني لايباع
NOT FOR SALE

KIE Publication

فقه
المحاسبة ومسك الدفاتر

كتاب مدرسي لتعليم مبادئ المحاسبة بما يوافق الشريعة الإسلامية

د . سامر مظهر قنطقجي

الطبعة الأولى ٢٠٢٣

ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ ۚ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ

سورة الأنعام : ٦٢

منشورات كاي

إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين (البحثي والتطبيقي) .
- توفير المناهج الاقتصادية كافة للطلاب والباحثين بصبغة إسلامية متينة .
- أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
- أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

والله من وراء القصد .

رابط زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

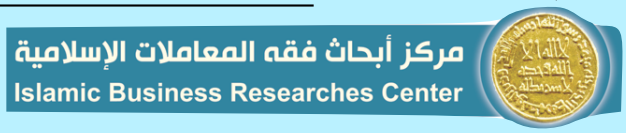

جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

https://kie. university

توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي.

يسمح باستخدام هذ الكتاب كمنهج أكاديمي – كما هو منشور – مجانًا مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

www. kantakji. com ، www. kie. university

الإهداء

إلى كل محاسب ومدقق ومراجع؛ أحب العدل ورأى في المحاسبة أداته.

والله من وراء القصد.

المؤلف...

الفهرس

منشورات كاي ٤
توضيح ٦
الإهداء ٧
الفهرس ٨
تقديم ١١
المقدمة ١٢
أهمية المحاسبة ١٤
أهداف المحاسبة ووظائفها ١٦
عناصر النظام المحاسبي ١٦
خصائص النظام المحاسبي ١٧
المصطلحات المحاسبية ١٨
الأصول (الموجودات) ١٨
أصول متداولة ١٩
أصول ثابتة ٢١
الالتزامات (المطاليب أو الخصوم) ٢٢
الالتزامات المتداولة ٢٣
الالتزامات غير المتداولة ٢٤
حقوق الملكية (حقوق المساهمين) ٢٦
الدخل والمصروفات ٢٧
أنواع الحسابات ٢٩
معادلة الميزانية ٣٠
أشكال معادلة الميزانية ٤١
مفهوما المدين والدائن ٤٣
قواعد إرشادية لتحديد المدين والدائن ٤٧
القيد المزدوج ٤٧

أنواع القيود ٤٨
قواعد تسجيل القيود المحاسبية ٤٩
قاعدة – كل من أخذ مدين وكل من أعطى دائن ٤٩
قاعدة – كل ما زاد مدين وكل ما نقص دائن ٥٠
قاعدة – جميع المصاريف والخسائر مدينة وجميع الإيرادات والأرباح دائنة ٥٠
قاعدة – حلول رأس المال مكان التاجر وحلول حسابات التاجر مقابل رأس المال ٥٢
الدفاتر والعمليات التجارية _____ ٥٣
مصادر القيود والدفاتر المحاسبية ٥٣
دفتر المسودة ٥٤
دفتر اليومية ٥٥
النوع الأول: حساب مدين وعدة حسابات دائنة: ٥٦
النوع الثاني: حساب دائن وعدة حسابات مدينة: ٥٧
النوع الثالث: عدة حسابات مدينة وعدة حسابات دائنة: ٥٨
دفتر الأستاذ ٦٤
قاعدة – تسجيل العمليات اليومية مباشرة في دفتر الأستاذ ٧١
ميزان المراجعة ٧٩
المشتريات والمبيعات _____ ٨١
المشتريات ٨١
المبيعات ٨١
الحسابات المتعلقة بالمشتريات ٨٢
الحسم لقاء تعجيل الدفع ٨٥
قاعدة – ضع وتعجل: يجب ألا يشترط في العقد الحط من الثمن ٨٥
قاعدة – ضع وتعجل: ألا يشترط في العقد الحط من الثمن ٨٧
الأوراق التجارية _____ ٩٠
تحصيل الأوراق التجارية وحسمها (خصمها) ٩٨
عمليات التاجر مع المصارف _____ ١٠٢
العمليات التمويلية والرأسمالية في المنشآت الفردية _____ ١٠٥
زيادة رأس المال ١٠٩
تخفيض رأس المال ١١٠

الحسابات الختامية ١١٦
حساب المتاجرة ١٢٤
الأرباح والخسائر ١٢٦
الميزانية ١٢٧
القوائم المالية ١٢٨
قائمة التغيرات في حقوق الملكية ١٣٨
قائمة التدفقات النقدية ١٣٩
الجرد ١٤١
جرد الأصول الثابتة ١٤٣
طرق احتساب اهتلاك الأصول الثابتة ١٤٧
جرد الأصول المتداولة ١٦١
طرق تحديد تكلفة المخزون ١٦٤
أنظمة جرد المخزون ١٦٥
تقييم المخزون ١٧٣
جرد الزبائن ١٧٨
أنواع الديون ١٧٨
المعالجة المحاسبية للديون المعدومة ١٧٩
المعالجة المحاسبية لمخصص الديون المشكوك فيها ١٨١
طرق تقدير مخصص الديون المشكوك فيها ١٨٢
جرد الأموال الجاهزة ١٨٩
جرد الصندوق ١٨٩
تسوية حساب المصرف ١٩٥
جرد الالتزامات للغير ٢٠٢
جرد الموردين (الدائنين) ٢٠٢
جرد أرواق الدفع ٢٠٢
الالتزامات المحتملة أو العرضية ٢٠٣
الأخطاء وتصحيحها ٢٠٥
مسائل محاسبية ٢٢١
صدر للمؤلف ٢٤٢

تقديم

هذا الكتاب نتاج تدريس هذه المادة في معهد الخوارزمي بحماة لأكثر من ٣٥ سنة وقد استفدت من كتبي الجامعية في جامعة دمشق وجامعة حلب، ونعتذر ممن أخذنا منهم ولم نشر إليهم، فقد بقي الكتاب على الرف لأكثر من ١٥ سنة لا أفكر في نشره، لكن طلب بعض الطلبة والزملاء الحصول على مرجع، جعلني أعود للرفوف وإعادة ضبط الكتاب ونشره.

ولمن أراد الاستزادة بمعارف وعلوم المحاسبة الإسلامية يمكنه العودة لرسالتي في الدكتوراه: دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي (جامعة حلب – ٢٠٠٣)، رابط تحميلها: https://kantakji.com/979. وكذلك كتابي: فقه المحاسبة الإسلامية: المنهجية العامة: https://kantakji.com/960، وكذلك كتابي فقه المحاسبة الاجتماعية: https://kantakji.com/1036.

حماة (حماها الله) في ٢١ ربيع الثاني ١٤٤٣ هـ الموافق ٢٦ نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٢١

المؤلف

المقدمة

يسعى الإنسان دائما للحصول على المعلومات التي تساعده في اتخاذ القرار الرشيد في شتى مجالات حياته، ويزداد الموضوع أهمية في حال كون المعلومة مالية، فنجد من يملك منشأةً ما يرغب في معرفة الكثير عنها؛ كقيمة ممتلكاته والالتزامات التي عليه، ومقدار ربحه أو خسارته وغيرها، ومن يريد الاستثمار في منشأة يرغب في معرفة توزيعات أرباحها وقيمة سهمها في السوق وغير ذلك من البيانات، وهذا بعض ما توفره المحاسبة.

مسك الدفاتر: هو فن تطبيق علم المحاسبة في تقييد العمليات المالية وما يتبع ذلك من خطوات تبين نتيجة العمل – من ربح أو خسارة – وفقًا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

أما المحاسبة: فهي نظام للمعلومات يقوم بترجمة الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مفيدة تساعد في عملية اتخاذ القرارت الاقتصادية من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية وفقًا لقواعد وإجراءات وأساليب مستمدة من المبادئ والفروض المحاسبية وتوصيلها للمستفيدين منها.

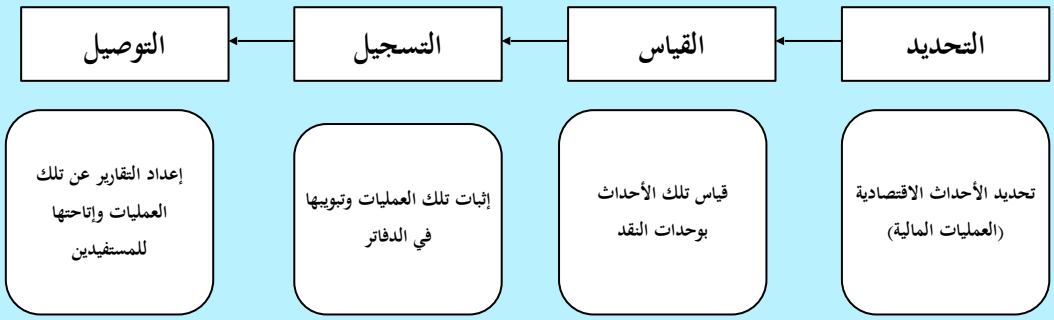

أما الفرق بين المحاسب وماسك الدفاتر، فهي أن الأخير مجرد متمرس في إدخال البيانات المحاسبية وفق نمط محدد أمامه سواء أكان نمط العمل يدويًا أم آليًا. أما المحاسب فلديه خبرات علمية وعملية تؤهله لمعرفة مآلات أي تصرف أو سلوك يقوم به ماسك الدفاتر أو ملاك المنشأة نفسها وأثر ذلك على نتائج الحسابات، كما أن لديه الخبرة الكافية لاستقراء مستقبل المنشأة وفق البيانات المتاحة بين يديه وظروف السوق الذي تعمل بها.

أهمية المحاسبة

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وقد حدد الاطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدداً من هذه الفئات وطبيعة المعلومات التي يحتاجونها على النحو التالي:

- ✓ **المستثمرون الحاليون والمحتملون**: يحتاج هؤلاء لمعلومات تساعدهم في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المنشأة، وتحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية، وتقييم كفاءة إدارة المنشأة وغيرها من المعلومات.
- ✓ **الموظفون**: يحتاج هؤلاء إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، والتحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، إضافة لمعلومات تساعد في تعزيز مطالبهم بتحسين أوضاعهم الوظيفية.
- ✓ **الموردون والدائنون**: يحتاج هؤلاء إلى معلومات تساعدهم في تقدير ما إذا كانت المنشأة ستكون عميلاً جيداً وقادراً على سداد ديونها.
- ✓ **العملاء**: يحتاج هؤلاء إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بوضع المنشأة المستقبلي وقدرتها في عملية إنتاج وبيع منتجاتها وتقديم خدمات ما بعد البيع.
- ✓ **المقرضون**: يحتاج هؤلاء إلى معلومات تساعدهم في تحديد قدرة المنشأة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض وعدم تجاوزها لبعض المحددات المالية كنسبة الديون لحقوق الملكية.

- ✓ **الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت**: يحتاج هؤلاء إلى معلومات تساعدهم في التأكد من التزام المنشأة بالقوانين كقانون الضريبة على الدخل، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- ✓ **الجمهور**: يحتاج هؤلاء إلى معلومات التي تخص الأطراف السابقة. وقد تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المنشأة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كالمحللين الماليين، والسوق المالي وغيرهم.

أهداف المحاسبة ووظائفها

- ✓ تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها حسب وقوعها التاريخي.
- ✓ تبويب وتصنيف العمليات المالية في حسابات مستقلة تبين من خلالها:
  - ◉ مديونية ودائنية المنشأة بهدف المحافظة على الحقوق.
  - ◉ معرفة مصروفات المنشأة وإيراداته.
  - ◉ معرفة موجودات المنشأة والتزاماتها.
  - ◉ استخراج نتائج الأعمال (ربح أو خسارة) خلال الفترة المالية.
  - ◉ بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين.
  - ◉ تزويد الإدارة بالمعلومات التي تمكنها من الإشراف وتوجيه السياسات.
  - ◉ تنفيذ السياسات المالية التي تقررها إدارة المنشأة.

عناصر النظام المحاسبي

- ✓ نظرية القيد المحاسبي (القيد المفرد، القيد المزدوج).
- ✓ الطريقة المحاسبية.
- ✓ المستندات: (قبض، صرف).
- ✓ الدفاتر والسجلات.
- ✓ الأوراق الثبوتية (شيكات، كمبيالات، إشعارات)
- ✓ الآلات والتجهيزات.
- ✓ التعليمات والإجراءات.

- ✓ الموظفون.
- ✓ البيانات والتقارير الدورية.

خصائص النظام المحاسبي

- ✓ الدقة في تنفيذ العمليات المالية.
- ✓ السرعة في إنجاز الأعمال.
- ✓ توفير البيانات اللازمة.
- ✓ الاقتصاد في النفقات.
- ✓ المحافظة على أصول المنشأة.
- ✓ توفير السجلات والدفاتر.

المصطلحات المحاسبية

الأصول (الموجودات)

هي موارد تسيطر عليها المنشأة نتيجة أحداث سابقة يتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق إلى المنشأة.

وتتمثل المنافع الاقتصادية المتجسدة في الأصل **المباح** الذي تملكه المنشأة في امكانيته المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات نقدية وما يعادلها للمنشأة.

وتستخدم المنشأة أصولها عادةً لإنتاج سلع أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء، لذلك فهم مستعدون للدفع للحصول عليها، أي أنهم يساهمون في تدفقات نقدية للمنشأة.

ويتنوع طرق تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصول، من ذلك مثلاً:

- أن تستخدم الأصول لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المنشأة.
- أن تستبدل مع أصول أخرى.
- أن تستخدم لسداد إلتزام.
- أن توزع على مالكي المنشأة.

وتنشأ الأصول عن عمليات مالية وأحداث سابقة، وتحصل عليها المنشآت عادة من خلال الشراء أو الإنتاج.

ويمكن النظر إلى الأصول وفقًا لطبيعتها إلى :

- **أصول ملموسة** : هي الممتلكات والمصانع والمعدات كالأثاث، والمباني، والمعدات .
- **أصول غير ملموسة** : هي أصول ليس لها وجود مادي وطويلة الأجل، كالشهرة وبراءة الاختراع، والعلامة التجارية .
- **أصول مالية** : هي النقدية وأصول تقوم على وجود حقوق تعاقدية لاستلام النقد، كأوراق القبض، أو أدوات مالية من أطراف أخرى .
- **أصول بيولوجية** : هي الأصول التي تتمتع بالنمو والحياة، كالثروة الحيوانية والنباتية، والأبقار والمواشي والأشجار .
- **أصول استخراجية** : هي أصول الموارد غير المتجددة، كالنفط والغاز والمحاجر .

كما تصنف الأصول من حيث طريقة عرضها في قائمة المركز المالي (الميزانية) فحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) تصنف إلى :

أصول متداولة

يصنف الأصل على أنه متداول عندما ينطبق عليه واحد مما يلي :

✓ عندما تحتفظ المنشأة بالأصل لغايات تحصيله، أو بيعه، أو استخدامه، خلال الدورة التشغيلية العادية . والدورة التشغيلية هي المدة الزمنية المقدرة لشراء المواد الخام وتحويلها إلى سلعة وبيعها وتحصيل قيمتها نقداً، أو ما يسمى بالدورة التجارية : نقد – بضاعة – نقد (ن – ب – ن) .

- ✓ عندما تكون الغاية الأساسية من احتفاظ المنشأة بالأصل هي المتاجرة به خلال فترة قصيرة أقل أو تساوي ١٢ شهراً أو أقل من دورة مالية.
- ✓ حال كون الأصل عبارة عن نقدية أو نقدية مكافئة ولا يوجد قيود على استعماله.

أما الأصول التي لا تنطبق عليها الشروط السابقة فتصنف أصولا غير متداولة (أو أصولاً ثابتة).

وكأمثلة على الأصول المتداولة:

- ✓ **النقدية والنقدية المكافئة**: يشمل هذا البند النقدية بالصندوق، والشيكات بالصندوق، والايداعات لدى البنوك التي يمكن سحبها عند طلب المنشأة. أما النقد المكافئ فيمثل الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة السريعة وتكون جاهزة للتحول إلى سيولة بقيمة محددة ولها تاريخ استحقاق لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.
- ✓ **المخزون**: الذي يظهر بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وبالنسبة للمنشآت الصناعية يتوجب تفصيل المخزون إلى المواد الأولية، والإنتاج تحت التشغيل، والبضاعة تامة الصنع.
- ✓ **الذمم المدينة**: تمثل المبالغ المستحقة على العملاء الناتجة عن العمليات الناجمة عن النشاط الاعتيادي للمنشأة، وهي بيع السلع وتقديم الخدمات. وتشمل الحسابات المدينة: حسابات الزبائن، وأوراق القبض، وذمم وسلف الموظفين. ويرصد مخصصات للديون المشكوك فيها بحسابات منفصلة.

- ✓ **المصاريف المدفوعة مقدمًا**: هي الأصول الناجمة عن مدفوعات نقدية تدفع قبل استنفاد المصروف، وتستنفد هذه المدفوعات وتصبح مصاريف بمرور الوقت، كمصروف الإيجار المدفوع مقدمًا، ومصروف التأمين المدفوع مقدمًا، والمخصصات الضريبية المؤجلة.

أصول ثابتة

هي الأصول التي لا تعتبر متداولة، وغير معدة للاستهلاك التام أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة، ويتم اقتناؤها لتسيير أعمال المنشأة وللاستفادة من طاقتها الإنتاجية وتشمل:

- ✓ **الممتلكات والمصانع والمعدات**: هي أصول ملموسة تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في عمليات الإنتاج أو في توريد السلع والخدمات، أو لاستخدامها للأغراض الإدارية التي يتوقع استخدامها لأكثر من فترة مالية واحدة، كالأراضي والمباني والأثاث والمعدات والآلات.
- ✓ **الأصول غير الملموسة**: هي أصول غير متداولة ليس لها وجود مادي ملموس ويتوقع أن تتدفق منها منافع مستقبلية، كالشهرة والعلامات التجارية وبراءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.
- ✓ **الاستثمارات المالية طويلة الأجل**: كالاستثمارات المالية في الصكوك التي تستحق بعد فترة تتجاوز ١٢ شهراً من تاريخ الميزانية والتي تكون لدى المنشأة نية الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق.

✓ **الممتلكات الاستثمارية**: هي التي يتم اقتناؤها لأغراض تأجيرها أو للاستفادة من ارتفاع سعرها في المستقبل وليس لاستخدامها في الإنتاج أو تسيير أعمال المنشأة وهي غير مخصصة للبيع في السياق العادي للمنشأة.

الالتزامات (المطاليب أو الخصوم)

هي مديونية حالية على المنشأة ناشئة عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب تسديدها تدفقات خارجة للموارد التي تتجسد فيها منافع اقتصادية تملكها المنشأة.

إن الخاصية الأساسية للالتزام أنه يمثل ديناً حالياً على المنشأة **غير ربوي**، والدين يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة.

وقانونياً يمكن وضع الالتزامات موضع التنفيذ نتيجة المبالغ الواجبة الدفع لقاء سلع وخدمات استلمتها المنشأة. أو بسبب ممارسة أعمالها الاعتيادية، أو لتصرفها بطريقة عادلة كضمان السلع المباعة مما يساعد على حفظ سمعة طيبة للمنشأة تنعكس إيجابياً على موقعها التنافسي في السوق. كما ينشأ الالتزام عند تسليم أصل أو الدخول في تعاقد غير قابل للنقض للحصول على أصل.

ويحتاج قياس بعض الالتزامات درجة كبيرة من التقدير، وتسمى في هذه الحالة بالمخصصات، كالمخصصات التي تغطي التزامات معاشات التقاعد.

تصنف الالتزامات من حيث عرضها في قائمة المركز المالي (الميزانية) وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) إلى:

الالتزامات المتداولة

هي التي ينطبق عليها أحد الحالات التالية:

- تستحق السداد خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة،
- تستحق السداد خلال فترة ١٢ شهرا من تاريخ الميزانية،
- يُحتفظ بها لغايات المتاجرة،
- لا تستطيع المنشأة تأجيل سدادها لمدة تتجاوز ١٢ شهراً.
- ويتم تصنيف الالتزامات الناشئة عن البنود التشغيلية على أنها التزامات متداولة حتى وإن كانت تسويتها مستحقة بعد أكثر من ١٢ شهراً من تاريخ الميزانية العمومية. وتشمل الالتزامات المتداولة ما يلي:

- الالتزامات الناشئة عن الحصول على بضائع وخدمات داخلة في الدورة التشغيلية، كالحسابات الدائنة، وأوراق الدفع قصيرة الأجل، والأجور مستحقة الدفع، والضرائب المستحقة الدفع، وأية مصاريف أخرى مستحقة الدفع.
- المبالغ المقبوضة مقدمًا من العملاء لتقديم بضائع أو أداء خدمات، كالإيجار المقبوض مقدمًا، وايرادات خدمات مقبوضة مقدمًا.
- الالتزامات الأخرى التي تستحق خلال الدورة التشغيلية الجارية، كالسندات طويلة الأجل، وأوراق الدفع طويلة الأجل؛ التي تستحق خلال الفترة الجارية.

- بعض الالتزامات المتداولة لا يتم تسديدها ضمن الدورة التشغيلية الحالية، إلا أنها تستحق السداد خلال ١٢ شهراً من تاريخ الميزانية العمومية، أو أنه احتفظ بها لأغراض المتاجرة؛ فتصنف على أنها متداولة، من ذلك مثلاً:
  - الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.
  - الحسابات الجارية المكشوفة.
  - الجزء المتداول من الالتزامات المالية غير المتداولة.
  - توزيعات الأرباح مستحقة الدفع.
  - ضرائب الدخل المستحقة والذمم الدائنة الأخرى غير التجارية.

الالتزامات غير المتداولة

هي الالتزامات التي:

- لا يتم تسديدها أو تسييلها خلال الدورة التشغيلية للمنشأة،
- التي تستحق خلال فترة أكثر من ١٢ شهراً،
- التي لا يتم اقتنائها لأغراض المتاجرة،
- التي يكون للمنشأة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من ١٢ شهراً.

وهذا المعيار لا يحظر استخدام أي توصيفات بديلة للالتزامات غير المتداولة طالما كان المعنى واضحاً. كما تشمل الالتزامات غير المتداولة ما يلي:

- الالتزامات الناشئة عن هيكل التمويل طويل الأجل، كاصدار الصكوك طويلة الأجل، وأوراق الدفع طويلة الأجل.

- الالتزامات الناشئة عن العمليات غير التشغيلية، كالتزامات التقاعد، والمخصصات طويلة الأجل، والضرائب المؤجلة.

حقوق الملكية (حقوق المساهمين)

هي حصة الملاك المتبقية في أصول المنشأة بعد طرح كافة الالتزامات. وتشمل البنود التالية:

- ✓ رأس المال الأساسي: أي رأس المال المقدم في المنشأة الفردية، أو مجموع حصص الشركاء في رأسمال شركات الأشخاص، أو القيمة الاسمية للأسهم في شركات الأموال.
- ✓ الأرباح المحتجزة.
- ✓ الاحتياطي الاجباري.
- ✓ أية احتياطيات اختيارية.
- ✓ حقوق الأقلية.

ويطلق على مجموع (الالتزامات وحقوق الملكية) مصطلح **الخصوم**.

الدخل والمصروفات

الدخل (المكاسب والخسائر):

هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية خلافًا لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حق الملكية.

ويتضمن تعريف الدخل كلاً من الايرادات والمكاسب **المباحة**:

- **الايراد**: يتحقق في سياق النشاطات العادية للمنشأة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز.
- **المكاسب**: هي بنود أخرى تحقق تعريف الدخل، قد تنشأ في سياق النشاط العادي للمنشأة، كمكاسب بيع الأصول الثابتة.

المصروفات:

هي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاد أو تكبد التزامات ينشأ عنها نقصان في حق الملكية خلافًا لتلك المتعلقة بالتوزيعات للمشاركين في حق الملكية.

يتضمن تعريف المصروفات:

- المصروفات التي تنشأ في سياق النشاط العادي للمنشأة كتكلفة المبيعات، والأجور والاستهلاك، وتأخذ شكل التدفقات الخارجة أو استنفاد الأصول كالنقد والمخزون والممتلكات والمصانع والمعدات. ويجب أن لا تشمل أية مصاريف محرمة شرعًا.

- الخسائر التي قد تنشأ في سياق النشاط العادي للمنشأة، كخسائر الحريق والفيضانات.
- الخسائر غير المتحققة: تلك التي تنشأ من آثار زيادة سعر صرف العملة الأجنبية فيما يتعلق باقتراض المنشأة بتلك العملة.

أنواع الحسابات

تقسم الحسابات إلى ثلاثة أصناف :

حسابات شخصية :

شخص طبيعي : (محمد ، حسين، علاء الدين . .) .
شخص معنوي : (شركة محمد ، مؤسسة حسني . .) .

حسابات حقيقية :

حقيقي ملموس : (آلات ، سيارات ، أراضي ، عقارات ، مباني ، نقدية ، بضاعة) .
حقيقي غير ملموس : (الشهرة ، العلامات التجارية) .

حسابات وهمية :

مدين : المصاريف والخسائر (مصاريف ، دعاية ، قرطاسية ، ماء وكهرباء ، حسم ممنوح) .
دائن : الإيرادات والأرباح (إيراد عقار ، حسم مكتسب) .

معادلة الميزانية

تعتبر معادلة الميزانية الشكل الأبسط لتسوية أية حسابات بشكل سريع، لكنها ليست الطريقة المثلى والدقيقة في إعداد الحسابات، بل يتم اللجوء إليها حال كون العمل مستمر وليس فيه حسابات ممسوكة حسب الأصول، فإذا رغب أصحاب العمل معرفة وضعهم المحاسبي يمكنهم اللجوء لمعادلة الميزانية كحل سريع لكنه غير دقيق لأنه يخفي كثيرا من التفاصيل، خاصة إذا أخفي شيء من مكونات الميزانية عند إعداد هذه المعادلة.

ولإعداد هذه المعادلة يتم طرح الخصوم المترتبة على المنشأة مما لديها من أصول لتحديد حقوق الملكية التي يعبر عنها برأس المال – خاصة في مرحلة التأسيس –؛ فكل منشأة تبدأ بتخصيص رأسمال لها، ثم يتحول رأس المال إلى أصول مختلفة كالعقار والسيارة والبضاعة وحسابات الزبائن والصندوق، وإلى خصوم مختلفة كالدائنين وغيره.

ولما كانت الميزانية تعكس المركز المالي للمنشأة في لحظة معينة؛ فهي تتألف من جانبين:

- جانب أيمن هو جانب الأصول (الموجودات): التي يملكها التاجر أو المنشأة، وهو الجانب الذي يبين كيفية استعمال التاجر للأموال المتاحة لديه.
- جانب أيسر هو جانب الالتزامات (الخصوم): يشمل حقوق الملكية والالتزامات للغير أو هو الجانب الذي يبين منشأ الأموال المتاحة للتاجر أو المنشأة.

ويجب أن يتساوى جانبا الميزانية دوماً. وبناء عليه تكتب معادلة الميزانية كما يلي:

الأصول = الخصوم

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير

مثال:

في ١-١ قام سعيد (وهو مترجم) بفتح منشأة فردية أسماها (الأول في الترجمة) حيث تقوم منشأة الأول بتقديم خدمات الترجمة.

١- أودع مبلغ ٨٠٠٠٠ ليرة نقداً كرأس مال.

تحليل العملية (١): هذه العملية ستزيد الأصول بمبلغ ٨٠٠٠٠ (في الصندوق) وستزيد الخصوم بمبلغ ٨٠٠٠٠ (في رأس المال) وبالتالي تكتب معادلة الميزانية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات				
	الصندوق	رأس المال		
العملية (١)	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠		

الميزانية

الأصول		الخصوم	
٨٠٠٠٠	صندوق	٨٠٠٠٠	رأس المال
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	

٢- قام سعيد بشراء أثاث بقيمة ٥٠٠٠ ليرة دفعت نقداً.

تحليل العملية (٢): هذه العملية ستزيد الأصول بمبلغ ٥٠٠٠ (الأثاث) وستنقص أصل آخر بمبلغ ٥٠٠٠ (الصندوق) وبالتالي تكتب معادلة الميزانية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات				
	الصندوق	الأثاث	رأس المال	
قبل العملية (٢)	٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	
العملية (٢)	٥٠٠٠-	٥٠٠٠ +		
بعد العملية (٢)	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	

الميزانية

الأصول		الخصوم	
٧٥٠٠٠	صندوق	٨٠٠٠٠	رأس
٥٠٠٠	أثاث		
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	

٣- قام سعيد بشراء تجهيزات مكتبية بمبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة على الحساب من شركة الاتحاد.

تحليل العملية (٣): هذه العملية ستزيد الأصول بمبلغ ٢٠٠٠٠ (تجهيزات مكتبية) ستزيد الخصوم بمبلغ ٢٠٠٠٠ (شركة الاتحاد) وبالتالي تكتب معادلة الميزانية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير					
	الصندوق	الأثاث	تجهيزات	رأس	شركة
قبل العملية (٣)	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠		٨٠٠٠٠	
العملية (٣)			٢٠٠٠٠ +		٢٠٠٠٠ +
بعد العملية (٣)	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

الميزانية

الأصول		الخصوم	
٧٥٠٠٠	صندوق	٨٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٠٠٠	تجهيزات مكتبية	٢٠٠٠٠	شركة الاتحاد
٥٠٠٠	أثاث		
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	

٤- قدم سعيد اضافات رأسمالية جديدة بلغت ٤٠٠٠٠ ليرة أودعها في المصرف.

تحليل العملية (٤): هذه العملية ستزيد الأصول بمبلغ ٤٠٠٠٠ (مصرف) وستزيد الخصوم بمبلغ ٤٠٠٠٠ (رأس مال) وبالتالي تكتب معادلة الميزانية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير						
	الصندو	أثاث	تجهيزات	المصرف	رأسمال	شركة
قبل العملية	٧٥٠٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
العملية (٤)				+ ٤٠٠٠٠	+ ٤٠٠٠٠	
بعد العملية	٧٥٠٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠

الميزانية

الأصول		الخصوم	
٧٥٠٠٠	صندوق	١٢٠٠٠٠	رأس المال
٤٠٠٠٠	مصرف	٢٠٠٠٠	شركة الاتحاد
٢٠٠٠٠	تجهيزات مكتبية		
٥٠٠٠	أثاث		
١٤٠٠٠٠		١٤٠٠٠٠	

٥- سدد سعيد لشركة الاتحاد مبلغ ١٠٠٠٠ بشيك على المصرف.

تحليل العملية (٥): هذه العملية ستنقص الأصول بمبلغ ١٠٠٠٠ (المصرف) ستنقص الخصوم بمبلغ ١٠٠٠٠ (شركة الاتحاد) وبالتالي تكتب معادلة الميزانية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير						
	صندوق	أثاث	تجهيزات مكتبية	مصرف	رأس المال	شركة الاتحاد
قبل العملية (٥)	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
العملية (٥)				- ١٠٠٠٠		- ١٠٠٠٠
بعد العملية (٥)	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠

الميزانية

الأصول		الخصوم	
٧٥٠٠٠	صندوق	١٢٠٠٠٠	رأس المال
٣٠٠٠٠	مصرف	١٠٠٠٠	شركة الاتحاد
٢٠٠٠٠	تجهيزات مكتبية		
٥٠٠٠	أثاث		
١٣٠٠٠٠		١٣٠٠٠٠	

٦- بلغت المصاريف الشهرية (مياه وكهرباء وهاتف) ٣٠٠٠ ليرة دفعها نقداً.

تحليل العملية (٦): هذه العملية ستنقص الأصول بمبلغ ٣٠٠٠ (الصندوق) ستنقص الخصوم بمبلغ ٣٠٠٠ (حقوق الملكية) وبالتالي تكتب معادلة الميزانية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير						
	صندوق	أثاث	تجهيزات مكتبية	مصرف	رأسمال	شركة الاتحاد
قبل العملية (٦)	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠
العملية (٦)	-٣٠٠٠				-٣٠٠٠ مصاريف	
بعد العملية (٦)	٧٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٧٠٠٠ ١	١٠٠٠٠

الميزانية

الأصول		الخصوم		
٧٢٠٠٠	صندوق			حقوق الملكية
٣٠٠٠٠	مصرف		١٢٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٠٠٠	تجهيزات مكتبية	١١٧٠٠٠	-٣٠٠٠	مصاريف
٥٠٠٠	أثاث			التزامات للغير
		١٠٠٠٠		شركة الاتحاد
١٢٧٠٠٠		١٢٧٠٠٠		

٧- قام سعيد بترجمة أوراق للزبون محمد بمبلغ ٢٥٠ ليرة سددت نقداً.

تحليل العملية (٧): هذه العملية ستزيد الأصول بمبلغ ٢٥٠ (الصندوق) ستزيد الخصوم بمبلغ ٢٥٠ ايراد هذه الخدمة (حقوق الملكية) وبالتالي تكتب معادلة الميزانية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير						
	الصندوق	الأثاث	تجهيزات مكتبية	المصرف		شركة الاتحاد
قبل العملية (٧)	٧٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٧٠٠٠ ١	١٠٠٠٠
العملية (٧)	٢٥٠				+ ٢٥٠ ايراد خدمات	
بعد العملية (٧)	٧٢٢٥٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١١٧٢٥٠	١٠٠٠٠

الميزانية

الأصول		الخصوم		
٧٢٢٥٠	صندوق			حقوق الملكية
٣٠٠٠٠	مصرف		١٢٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٠٠٠	تجهيزات مكتبية		٣٠٠٠-	مصاريف
		١١٧٢٥٠	+ ٢٥٠	ايراد خدمات
٥٠٠٠	أثاث			التزامات للغير
		١٠٠٠٠		شركة الاتحاد
١٢٧٢٥٠		١٢٧٢٥٠		

٨- قام سعيد بترجمة أوراق للزبون حسان بمبلغ ٥٠٠ ليرة على الحساب.

تحليل العملية (٨): هذه العملية ستزيد الأصول بمبلغ ٥٠٠ (الزبون حسان) ستزيد الخصوم بمبلغ ٥٠٠ ايراد هذه الخدمة (حقوق الملكية) وبالتالي تكتب معادلة الميزانية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير							
	الصندوق	الأثاث	تجهيزات مكتبية	المصرف	الزبون حسان		شركة الاتحاد
قبل العملية (٨)	٧٢٢٥٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠		١١٧٢٥٠	١٠٠٠٠
العملية (٨)					٥٠٠ +	٥٠٠ + ايراد خدمات	
بعد العملية (٨)	٧٢٢٥٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٠	١١٧٧٥٠	١٠٠٠٠

الميزانية

الأصول			الخصوم	
٧٢٢٥٠	صندوق			حقوق الملكية
٣٠٠٠٠	مصرف		١٢٠٠٠٠	رأس المال
٢٠٠٠٠	تجهيزات مكتبية		٣٠٠٠-	مصاريف
		١١٧٧٥٠	٧٥٠ +	ايراد خدمات
٥٠٠٠	أثاث			التزامات للغير
٥٠٠	الزبون حسان	١٠٠٠٠		شركة الاتحاد
١٢٧٧٥٠		١٢٧٧٥٠		

٩- قام سعيد بسحب مبلغ ٦٠٠٠ من المصرف وأودعها في الصندوق.

تحليل العملية (٩): هذه العملية ستزيد الأصول بمبلغ ٦٠٠٠ (الصندوق) وستنقص الأصول أيضاً بمبلغ ٦٠٠٠ (المصرف) وعليه لن يكون هناك تأثير لهذه

العملية على تعادل الميزانية لأنها تمت في الطرف نفسه (طرف الأصول) وتكتب معادلة الميزانية:

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير							
	الصندوق	الأثاث	تجهيزات مكتبية	المصرف	الزبون حسان		شركة الاتحاد
قبل العملية (٩)	٧٢٢٥٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٠	١١٧٧٥٠	١٠٠٠٠
العملية (٩)	+ ٦٠٠٠			٦٠٠٠-			
بعد العملية (٩)	٧٨٢٥٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٥٠٠	١١٧٧٥٠	١٠٠٠٠

الميزانية

الأصول		الخصوم		
٧٨٢٥٠	صندوق			حقوق الملكية
٢٤٠٠٠	مصرف			رأس المال
٢٠٠٠٠	تجهيزات مكتبية		٣٠٠٠-	مصاريف
		١١٧٧٥٠	+ ٧٥٠	ايراد خدمات
٥٠٠٠	أثاث			التزامات للغير
٥٠٠	الزبون حسان	١٠٠٠٠		شركة الاتحاد
١٢٧٧٥٠		١٢٧٧٥٠		

١٠- قام سعيد بسحب مبلغ ٢٧٥٠ من الصندوق لاستخدامه الشخصي.

تحليل العملية (١٠): هذه العملية ستنقص الأصول بمبلغ ٢٧٥٠ (الصندوق) وستنقص الخصوم أيضًا بمبلغ ٢٧٥٠ (حقوق الملكية) وبالتالي تكتب معادلة الميزانية :

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير							
	الصندوق	الأثاث	تجهيزات مكتبية	المصرف	الزبون حسان		شركة الاتحاد
قبل العملية	٧٨٢٥٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٥٠٠	١١٧٧٥٠	١٠٠٠٠
العملية (١٠)	٢٧٥٠-					٢٧٥٠- مسحوبات شخصية	
بعد العملية	٧٥٥٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٥٠٠	١١٥٠٠٠	١٠٠٠٠

الميزانية

الأصول			الخصوم	
٧٥٥٠٠	صندوق			حقوق الملكية
٢٤٠٠٠	مصرف		١٢٠٠٠٠	رأس المال
			٢٧٥٠-	مسحوبات شخصية
٢٠٠٠٠	تجهيزات مكتبية		٣٠٠٠-	مصاريف
		١١٥٠٠٠	٥٠٠ +	ايراد خدمات
٥٠٠٠	أثاث			التزامات للغير
٥٠٠	الزبون حسان	١٠٠٠٠		شركة الاتحاد
١٢٥٠٠٠		١٢٥٠٠٠		

١١- قامت شركة الاتحاد بسحب كمبيالة على سعيد بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة مقابل جزء من ديونها التي عليه يستحق الدفع بعد شهر.

تحليل العملية (١١): هذه العملية ستزيد الخصوم بمبلغ ٥٠٠٠ (أوراق دفع)

الطرف المدين	الطرف الدائن
كل حساب آخذ مدين	كل حساب عاطي أو دافع دائن
كل ما يعتبر ملكًا للمنشأة مدين	كل ما يعتبر التزامًا على المنشأة دائن
كل ما هو مصروفًا أو خسارة مدين	كل ما هو ربحًا أو إيرادًا دائن
كل حساب داخل إلى المنشأة مدين	كل حساب خارج من المنشأة دائن

وستنقص الخصوم أيضاً بمبلغ ٥٠٠٠ (لشركة الاتحاد) وعليه لن يكون هناك تأثير لهذه العملية على تعادل الميزانية لأنها تمت في الطرف نفسه (طرف الخصوم).

الميزانية

الأصول			الخصوم		
٧٥٥٠٠	صندوق				حقوق الملكية
٢٤٠٠٠	مصرف				رأس المال
			٢٧٥٠-		مسحوبات شخصية
٢٠٠٠٠	تجهيزات مكتبية		٣٠٠٠-		مصاريف
		١١٥٠٠٠	٥٠٠ +		ايراد خدمات
					التزامات للغير
٥٠٠٠	أثاث		٥٠٠٠		شركة الاتحاد
٥٠٠	الزبون حسان	١٠٠٠٠	٥٠٠٠		أوراق دفع
١٢٥٠٠٠		١٢٥٠٠٠			

تحليل العمليات استناداً إلى معادلة الميزانية :

١– عمليات تؤثر على جانب الأصول فقط : وذلك بزيادة أصل ونقص آخر بنفس المبلغ كما في العمليتين رقم (٢) و (٩) السابقتين، وهاتين العمليتين لا تؤثران على المبلغ الاجمالي لتعادل الميزانية.

٢– عمليات تؤثر على جانب الخصوم فقط : وذلك بزيادة خصم ونقص آخر بنفس المبلغ كما في العملية رقم (١١) السابقة وهذه العمليات لا تؤثر على المبلغ الاجمالي لتعادل الميزانية.

٣– عمليات تؤثر على جانب الأصول والخصوم معًا : وذلك :

- بزيادة أصل وزيادة خصم بنفس المبلغ كما في العمليات رقم (١) و (٣) و (٤) و (٧) و (٨) السابقة.
- بنقص أصل ونقص خصم بالمبلغ نفسه كما في العمليات رقم (٥) و (٦) و (١٠) السابقة.

أشكال معادلة الميزانية

الأصول = الخصوم

الأصول = حقوق الملكية + الالتزامات للغير

لكن :

حقوق الملكية = رأس المال + أي اضافات على رأس المال خلال الفترة - المسحوبات الشخصية + الايرادات - المصاريف

ظهرت المسحوبات الشخصية والمصاريف بإشارة سالبة لأنها حسابات مدينة وعندما وضعت في الجانب الدائن من الميزانية؛ فلأنها تؤثر على حقوق الملكية لذلك تأخذ الإشارة السالبة.

وبالتعويض في المعادلة (٢):

الأصول = (رأس المال + أي اضافات على رأس المال خلال الفترة - المسحوبات الشخصية + الايرادات - المصاريف) + الالتزامات للغير

مفهوما المدين والدائن

تحدد طبيعة الحساب طرف الزيادة أو طرف النقصان، أي جانب المدين أو جانب الدائن، لكن لا يمكن اعتبار:

- **الطرف المدين** زيادة في القيمة لجميع الحسابات.
- **الطرف الدائن** نقصان في القيمة لجميع الحسابات.

ولشرح مفهوم طبيعة الحساب يمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة كما يلي:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

وبناء عليه تعتبر كل البنود التي تمثل طرف اليمين للمعادلة المحاسبية هي حسابات ذات طبيعة مدينة، وكل البنود التي تمثل طرف اليسار من المعادلة هي حسابات ذات طبيعة دائنة. فالأصول هي حسابات ذات طبيعة مدينة؛ فتزيد في الطرف الأيمن (المدين) وتنقص في الطرف الأيسر (الدائن) كالأصول. أما الخصوم وحقوق الملكية فهي حسابات ذات طبيعة دائنة، تزيد في الطرف الأيسر (الدائن) وتنقص في الطرف الأيمن (المدين)، كالخصوم وحقوق الملكية.

حسابات مدينة	حسابات دائنة
الأصول	الخصوم
المسحوبات الشخصية	رأس المال
المصاريف	الإيرادات

الأصول		الخصوم		الأصول	الخصوم
زيادة في المدين	نقص في الدائن	نقص في المدين	زيادة في الدائن	نقص في المدين	زيادة في الدائن
+	-	-	+	-	+

فبالنسبة لحقوق الملكية، يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع العمليات التي تؤثِّر عليها من استثمارات الملاك في رأس المال والمسحوبات الشخصية والإيرادات والمصروفات كما يلي:

تزداد حقوق الملكية بزيادة:

– استثمارات الملاك في رأس المال.

– الإيرادات.

لذلك هي ذات طبيعة دائنة تزداد في الطرف الدائن وتنقص في الطرف المدين.

بينما تنخفض حقوق الملكية بزيادة:

– المسحوبات الشخصية.

– المصروفات.

لذلك فهي ذات طبيعة مدينة تزداد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن.

ويلخص الجدول التالي طبيعة هذه الحسابات:

رأس المال		المسحوبات		الايرادات		المصاريف	
نقص في المدين	زيادة في الدائن	زيادة في المدين	نقص في الدائن	نقص في المدين	زيادة في الدائن	زيادة في المدين	نقص في الدائن
+	-	+	-	-	+	+	-

مثال على حساب ذي طبيعة مدينة: **حساب الصندوق**:

حساب الصندوق هو من حسابات الأصول ذات الطبيعة المدينة التي تزيد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن، ففي المثال يلاحظ زيادة الصندوق عند التحصيل من الزبائن وعند البيع النقدي وعند استثمار الملاك نقداً وهو ما ظهر في الطرف المدين، بينما نقص الصندوق عند شراء المعدات نقداً وعند دفع رواتب العمال، وهو ما ظهر في الطرف الدائن؛ أما رصيد الحساب فهو ١٢٠٠٠ وطبيعته رصيد مدين نتيجة لزيادة مجموع العمليات المدينة على مجموع العمليات الدائنة، ويعتبر حساب الصندوق من الحسابات المدينة دوما ولا يصح ظهوره دائنا في أي حال من الأحوال.

+		حساب الصندوق		-
٥٠٠٠	عملية تحصيل من الزبائن	٤٠٠٠	حقوق شراء معدات نقدا	
٢٠٠٠	عملية بيع نقدا	١٠٠٠	دفع رواتب العمال	
١٠٠٠٠	استثمارات نقدية			
٥٠٠	الزبون حسان	١٢٠٠٠	رصيد مدين	
١٧٠٠٠		١٧٠٠٠		

مثال: على حساب ذي طبيعة دائنة: **حساب الموردين**:

حساب الموردين هو من حسابات الخصوم ذات الطبيعة الدائنة التي تزيد في الطرف الدائن وتنقص في الطرف المدين. فنلاحظ في المثال زيادة حساب الموردين عند عملية شراء التجهيزات المكتبية على الحساب وعند شراء القرطاسية على الحساب،

بينما ينقص حساب الموردين عند سداد دفعة من الحساب. أما رصيد الحساب فهو ٤٠٠٠ دائن نتيجة زيادة مجموع العمليات الدائنة على مجموع العمليات المدينة.

-	حساب الموردين		+
٦٠٠٠	سداد دفعة من الحساب	٩٠٠٠	شراء تجهيزات مكتبية على الحساب
		١٠٠٠	شراء قرطاسية على الحساب
٤٠٠٠	رصيد دائن		
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

قواعد إرشادية لتحديد المدين والدائن

لمعرفة الحساب الذي يُسجَّل في الطرف المدين من القيد والحساب الذي يُسجَّل في الطرف الدائن من القيد خلال العملية المالية، تراعى القواعد التالية:

القيد المزدوج

يتم تسجيل القيود في دفاتر اليومية وفقًا لقواعد القيد في المحاسبة. وهذا ما يتم تطبيقه عند تحليل وتسجيل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالمنشأة، حيث يتم تسجيل القيود في دفتر اليومية وفقًا **لقواعد القيد المزدوج** في المحاسبة التي تتلخص بما يلي:

- ✓ لكل عملية مالية طرفان، طرف مدين وطرف دائن متساويان في القيمة.
- ✓ كل من أخذ هو مدين وكل من أعطى هو دائن، تنطبق هذه القاعدة على الحسابات الشخصية.
- ✓ كل ما زاد هو مدين وكل ما نقص هو دائن: تنطبق هذه القاعدة على الحسابات الحقيقية
- ✓ جميع المصاريف والخسائر مدينة وجميع الإيرادات والأرباح دائنة: تنطبق هذه القاعدة على الحسابات الوهمية.
- ✓ يجب تصدير كل مدين بـ (من) وكل دائن بـ (إلى).
- ✓ يجب تقديم ذكر المدين على الدائن.
- ✓ تعتبر كل عملية مالية قائمة بذاتها.

الشكل العام للقيد المزدوج:

XXX من ح/ المدين (آخذ، قابض، زاد، مصاريف، وخسائر، مشتريات، بضاعة)

XXX إلى ح/ الدائن (عاطي، دافع، نقص، إيرادات، أرباح، مبيعات)

أنواع القيود

هي نوعان؛ بسيطة ومركبة.

القيود البسيطة: هي القيود التي تتضمن حسابين؛ الأول مدين والثاني دائن.

القيود المركبة: هي على ثلاثة أنواع:

- حساب مدين وعدة حسابات دائنة.
- حساب دائن وعدة حسابات مدينة.
- عدة حسابات مدينة وعدة حسابات دائنة.

قواعد تسجيل القيود المحاسبية

- حلول رأس المال مكان التاجر وحلول حسابات التاجر مقابل رأس المال.
- تعتبر الأصول مدينة والخصوم الدائنة.
- تسجل الزيادة في الأصول في الجانب المدين والنقص في الأصول في الجانب الدائن
- تسجل الزيادة في الخصوم في الجانب الدائن والنقص في الخصوم في الجانب المدين.
- تعتبر المشتريات مدينة والمبيعات دائنة.
- تعتبر مردودات المشتريات دائنة ومردودات المبيعات مدينة.

قاعدة - كل من أخذ مدين وكل من أعطى دائن

تنطبق هذه القاعدة على الحسابات الشخصية.

في ١-٢٠ باع التاجر أمجد بضاعة إلى خليل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ليرة على الحساب.

التحليل: خليل أخذ فهو مدين والمبيعات دائن دائمًا، يكون القيد:

١٠٠٠٠٠ من ح/ خليل

١٠٠٠٠٠ إلى ح/ المبيعات

نوع القيد: قيد بسيط

في ١-٢٣ اشترى التاجر أمجد بضاعة من شركة النور بمبلغ ١٧٥٠٠٠ ليرة على الحساب.

التحليل: شركة النور أعطت فهي دائنة والمشتريات مدينة دائمًا، يكون القيد

١٧٥٠٠٠ من ح/ المشتريات

١٧٥٠٠٠ إلى ح/ شركة النور

نوع القيد: قيد بسيط

قاعدة - كل ما زاد مدين وكل ما نقص دائن

تنطبق هذه القاعدة على الحسابات الحقيقية.

في ٣-٢٠ اشترى التاجر أمجد أثاث بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة وسيارات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ليرة بشيك على المصرف.

التحليل: الأثاث زاد فهو مدين، السيارات زاد فهو مدين، المصرف نقص فهو دائن من مذكورين

٢٠٠٠٠٠ ح/ أثاث

٥٠٠٠٠٠ ح/ سيارات

٧٠٠٠٠٠ إلى ح/ المصرف

نوع القيد: قيد مركب (حساب دائن وعدة حسابات مدينة)

قاعدة - جميع المصاريف والخسائر مدينة وجميع الإيرادات والأرباح دائنة

تنطبق هذه القاعدة على الحسابات الوهمية.

في ٣-٢٠ دفع التاجر أمجد ٧٥٠٠٠ ليرة رواتب موظفين، ٣٠٠٠ ليرة مياه وكهرباء، ١٢٠٠ ليرة هاتف نقداً.

التحليل: جميع العمليات المذكورة هي مصاريف وهي مدينة أما الصندوق (حسابات حقيقية) نقص فهو دائن، يكون القيد:

من مذكورين

٧٥٠٠٠ ح/ رواتب موظفين

٣٠٠٠ ح/ مياه وكهرباء

١٢٠٠ ح/ هاتف

٧٩٢٠٠ إلى ح/ الصندوق

نوع القيد: قيد مركب (حساب دائن وعدة حسابات مدينة)

في ٧-٤ سدد أمجد نقداً قيمة البضاعة المشتراة من شركة النور وحصل على حسم مكتسب بمبلغ ١٠٠٠ ليرة

التحليل: شركة النور (حسابات شخصية) أخذ فهو مدين، الحسم المكتسب إيراد فهو دائن، الصندوق (حسابات حقيقية) نقص فهو دائن

١٧٥٠٠٠ من ح/ شركة النور

إلى مذكورين

١٠٠٠ ح/ حسم مكتسب

١٧٤٠٠٠ح/ الصندوق

نوع القيد: قيد مركب (حساب مدين وعدة حسابات دائنة)

قاعدة - حلول رأس المال مكان التاجر وحلول حسابات التاجر مقابل رأس المال

في ١-١ أسس أمجد محلاً تجاريًا، وخصص مبلغ قدره ١٠٠٠٠٠٠ ليرة بمثابة رأس مال، وضع ٥٠٠٠٠٠ في المصرف، و٢٠٠٠٠٠ في الصندوق، و٣٠٠٠٠٠ أثاث.

التحليل: المصرف والصندوق والأثاث (حسابات حقيقية) زادت فهي مدينة، رأس المال ينوب محل التاجر الذي أعطى فهو دائن

من مذكورين

٥٠٠٠٠٠ ح/ مصرف

٢٠٠٠٠٠ ح/ صندوق

٣٠٠٠٠٠ ح/ أثاث

١٠٠٠٠٠٠ ح/ رأس المال

الدفاتر والعمليات التجارية

مصادر القيود والدفاتر المحاسبية

تتألف مصادر القيود من مجموعة من الأوراق الثبوتية والمستندات:

- ✓ مستند القبض: يعد لإثبات المبالغ المقبوضة نقداً أو بشيكات.
- ✓ مستند الصرف (الدفع): يعد لإثبات المبالغ المدفوعة من المنشأة لأطراف أخرى.
- ✓ مستند القيد: يعد لإثبات العمليات المالية التي تخرج عن نطاق القبض والدفع.
- ✓ الفاتورة: نموذج يُعبأ بأصناف وكميات وأسعار البضائع المباعة.
- ✓ الإشعار المدين: يعد لإثبات مبلغ على حساب أحد العملاء.
- ✓ الإشعار الدائن: يعد لإثبات مبلغ لحساب أحد العملاء.
- ✓ الشيك: يعده الساحب إلى المسحوب عليه (البنك) يأمره بدفع مبلغ معين لشخص ثالث (المستفيد).
- ✓ الكمبيالة: تعد سداداً لبضاعة مشتراة على الحساب يتعهد فيها محررها بدفع مبلغ معين لأمر مستفيد محدد في ميعاد معين.
- ✓ السحب: يعد سداداً لبضاعة مشتراة يتعهد فيها مُعدها بدفع مبلغ معين لأمر المستفيد (البنك).

دفتر المسودة

إن دفتر المسودة هو عبارة عن دفتر يسجل فيه التاجر العمليات التجارية أثناء حدوثها بصورة مختصرة، وهو دفتر عُرفي بمثابة مسودة لما يجب أن يقيد في اليومية.

محاذير دفتر المسودة:

- ✓ تسجيل العمليات دون أي ترتيب.
- ✓ صعوبة المراجعة فيه.
- ✓ لا يمكن معرفة الحسابات التي تسجل فيها العمليات بشكل واضح.

دفتر اليومية

هو من الدفاتر القانونية التي أجبر القانون على مسكها بشكل منتظم. ويمكن تعريف دفتر اليومية على أنه الدفتر الذي يتم فيه تسجيل العمليات المالية التي تتم في المنشأة حسب المعايير المحاسبية أو القواعد المتعارف عليها.

القيد في اليومية:

يتألف القيد في اليومية من عدة عناصر هي:

- ✓ **تاريخ العملية**: يجب ذكر تاريخ العملية لأن قانون التجارة قد ذكر على أن يسجل التاجر في دفتر اليومية جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى منشأته كل يوم على حدة.
- ✓ **الحساب**: أي أسماء الحسابات التي تعود إليها العملية، ويتطلب القيد الثنائي تسجيل العملية في حسابين: في الطرف المدين من الحساب الأول، وفي الطرف الدائن من الحساب الثاني.
- ✓ **المبلغ**: أي المبلغ الخاص بالعملية، وهو لا يتغير بالنسبة لطرفي القيد.
- ✓ **رقم صفحة الأستاذ**: المخصصة لكل حساب.
- ✓ **رقم القيد**.
- ✓ **شرح القيد**: يعتبر الشرح ضرورياً لمعرفة طبيعة القيد، ويمكن الاكتفاء بذكر رقم مستند العملية كرقم الفاتورة أو الإيصال، . . الخ.

واصطلح المحاسبون لتمييز الحسابات المدينة في أثناء التسجيل المحاسبي بأن تُسبق الحسابات المدينة بعبارة: (من حـ/ . .) والحسابات الدائنة بعبارة: (إلى حـ/ . .)

الشكل العام للقيد المزدوج:

XXX من حـ/المدين (آخذ، زاد، مصاريف، وخسائر، قبض).

XXX إلى ح/الدائن (زاد، نقص، إيرادات، أرباح، دفع).

شكل اليومية وتسطيرها:

أنواع القيود: القيود التي تسجل في اليومية على نوعين:

قيود بسيطة: هي القيود التي تتضمن حسابين الأول مدين والثاني دائن.

قيود مركبة: وهي على ثلاثة أنواع:

- حساب مدين وعدة حسابات دائنة.
- حساب دائن وعدة حسابات مدينة.
- عدة حسابات مدينة وعدة حسابات دائنة.

النوع الأول: حساب مدين وعدة حسابات دائنة:

مثال:

في ١٥ تموز دفع التاجر إلى المورد أسعد ما عليه من ديون وذلك:

نقداً من الصندوق بمبلغ ٣٠٠٠ ليرة، بشيك من المصرف قيمته ١٥٠٠ ليرة

فتسجل هذه العملية كما يلي:

٤٥٠٠ من ح/ المورد أسعد

إلى مذكورين

٣٠٠٠ ح/ الصندوق

١٥٠٠ ح/ المصرف

/تسديد المورد أسعد/

النوع الثاني: حساب دائن وعدة حسابات مدينة:

مثال:

قام التاجر أسعد بالأعمال التالية:

شراء شهرة محل بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة، شراء أثاث للمحل بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة، شراء عقارات بمبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة، ودفع ثمن ذلك بشيك على المصرف.

من مذكورين

١٠٠٠٠ ح/ شهرة محل

٥٠٠٠ ح/ أثاث

٢٠٠٠٠ ح/ العقارات

٣٥٠٠٠ إلى ح/ المصرف

/شراء أصول ثابتة ودفع ثمنها بشيك/

النوع الثالث: عدة حسابات مدينة وعدة حسابات دائنة:

مثال:

تتألف الميزانية الافتتاحية لإحدى المؤسسات التجارية مما يلي:

٥٠٠ صندوق، ١٥٠٠ بضائع، ١٨٥٠ مصرف، ١١٥٠ موردين، ٢٧٠٠ رأسمال.

نسجل هذه الميزانية في اليومية كما يلي:

من مذكورين

٥٠٠ ح/ صندوق

١٥٠٠ ح/ بضائع

١٨٥٠ ح/ مصرف

إلى مذكورين

١١٥٠ ح/ موردين

٢٧٠٠ ح/ رأس المال

/ الميزانية الافتتاحية /

تدريب

يملك أحد التجار بتاريخ ١-١-١٩٩٧ مبلغ ٦٠٠٠٠٠ ليرة في الصندوق و١٨٠٠٠٠ ليرة في بضائع و١٢٠٠٠٠ ليرة أثاث.

في ٢-١-١٩٩٧ باع بضائع على الحساب بمبلغ ١٤٠٠٠ ليرة لحسن.

في ٥-١-١٩٩٧ دفع نفقات دعاية للمحل التجاري نقداً ١٥٠٠٠ ليرة.

في ٦-١-١٩٩٧ اشترى أدوات مكتبية (آلة كاتبة) نقداً بمبلغ ٣٥٠٠٠ ليرة.

في ٧-١-١٩٩٧ باع بضاعة نقداً بمبلغ ٢٤٠٠٠ ليرة.

في ٨–١–١٩٩٧ باع بضاعة على الحساب لمحمد بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة.

في ١٠–١–١٩٩٧ دفع أجرة نقل البضائع نقداً ٢٥٠٠ ليرة.

في ١٢–١–١٩٩٧ شراء بضائع على الحساب من المورد حسام بمبلغ ١٢٠٠٠٠ ليرة.

في ٢٠–١–١٩٩٧ دفع رواتب المستخدمين نقداً ٢٥٠٠٠ ليرة.

في ٢٣–١–١٩٩٧ قبض من الزبون محمد ٥٠٠٠ ليرة دفعة على الحساب.

في ٢٥–١–١٩٩٧ دفع ضرائب ورسوم نقداً ٣٠٠٠٠ ليرة.

في ٢٧–١–١٩٩٧ دفع أجرة المحل التجاري نقداً ١٢٠٠٠ ليرة.

في ٢٩–١–١٩٩٧ اشترى بضائع على الحساب من المورد يوسف بمبلغ ٢٥٠٠٠ ليرة.

في ٣٠–١–١٩٩٧ دفع إلى المورد حسام ٢٠٠٠٠ ليرة نقداً.

في ٣١–١–١٩٩٧ دفع المصاريف التالية نقداً: ٢٠٠٠ ليرة مياه وكهرباء، ٥٠٠ ليرة قرطاسية، ٢٥٠٠ ليرة هاتف.

المطلوب:

تسجيل العمليات في دفتر اليومية.

ترحيل العمليات لحساباتها الخاصة.

ترصيد الحسابات في ٣١–١، إعادة فتحها في ١–٢.

عمل ميزان المراجعة بالأرصدة وبالمجاميع.

عمل الحسابات الختامية، علماً أن بضاعة آخر المدة قدرت ب ٢٩٠٠٠٠ ليرة.

تسجيل العمليات في دفتر اليومية :

التاريخ	البيان	المبالغ	
		دائنة	مدينة
١-١	ل مذكورين / الصندوق / بضائع / أثاث إلى ح/ رأس المال	٩٠٠٠٠	٦٠٠٠٠ ١٨٠٠٠ ١٢٠٠٠
١- ٢	ل ح/ حسن إلى ح/ المبيعات	١٤٠٠	١٤٠٠
١- ٥	ل ح/ نفقات دعاية إلى ح/ الصندوق	١٥٠٠	١٥٠٠
١- ٦	ل ح/ آلة كاتبة إلى ح/ الصندوق	٣٥٠٠	٣٥٠٠
١- ٧	ل ح/ الصندوق إلى ح/ المبيعات	٢٤٠٠	٢٤٠٠
١- ٨	ل ح/ محمد إلى ح/ المبيعات	١٥٠٠	١٥٠٠
١-١٠	ل ح/ أجرة نقل البضائع إلى ح/ الصندوق	٢٥٠	٢٥٠
١-١٢	ل ح/ المشتريات إلى ح/ حسام	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
١-٢٠	ل ح/ رواتب إلى ح/ الصندوق	٢٥٠٠	٢٥٠٠
١-٢٣	ل ح/ الصندوق إلى ح/ محمد	٥٠٠	٥٠٠
١-٢٥	ل ح/ ضرائب ورسوم إلى ح/ الصندوق	٣٠٠٠	٣٠٠٠
١-٢٧	ل ح/ أجرة المحل التجاري إلى ح/ الصندوق	١٢٠٠	١٢٠٠

٢٥٠٠		٢٥٠٠	ح/ المشتريات إلى ح/ يوسف	١-٢٩
٢٠٠٠		٢٠٠٠	ح/ حسام إلى ح/ الصندوق	١-٣٠
٢٠٠ ٥٠ ٢٥٠		٥٠٠	مذكورين مياه وكهرباء قرطاسية بريد وهاتف إلى ح/ الصندوق	١-٣١

تحليل العمليات:

في ١–١ الصندوق والبضاعة والأثاث زاد فهو مدين ورأس المال معطي فهو دائن

في ٢–١ الزبون حسن آخذ فهو مدين والمبيعات دائن دائمًا

في ٥–١ مصروف الدعاية والإعلان مدين والصندوق عاطي فهو دائن

في ٦–١ الآلة الكاتبة زادت فهي مدين والصندوق عاطي فهو دائن

في ٧–١ الصندوق آخذ فهو مدين والمبيعات دائن دائمًا

في ٨–٢٠ الزبون محمد آخذ فهو مدين والمبيعات دائن دائمًا

في ١٠–١ مصروف أجرة نقل بضائع مدين والصندوق عاطي فهو دائن

في ١٢–١ المشتريات مدين دائمًا والمورد حسام عاطي فهو دائن

في ٢٠–١ مصروف رواتب الموظفين مدين والصندوق عاطي فهو دائن

في ٢٣–١ الصندوق آخذ فهو مدين والزبون محمد عاطي فهو دائن

في ٢٥–١ مصروف ضرائب ورسوم مدين والصندوق عاطي فهو دائن

في ٢٧–١ مصروف إيجار المحل مدين والصندوق عاطي فهو دائن

في ٢٩–١ المشتريات مدين دائمًا والمورد يوسف عاطي فهو دائن

في ٣٠–١ المورد حسام آخذ فهو مدين والصندوق عاطي فهو دائن

في ٣١–١ كل المصاريف المذكورة مدينة والصندوق عاطي فهو دائن.

مثال:

ما هي العملية التي قام بها التاجر إذا كان:

١. حساب الصندوق مدينًا وحساب رأس المال دائنًا ٧٠٠٠٠٠: ايداع رأسمال في الصندوق
٢. حساب البضائع مدينًا وحساب الموردين دائنًا ٧٠٠٠٠: شراء بضاعة على الحساب من الموردين
٣. حساب الزبائن مدينًا وحساب البضائع دائنًا ٥٠٠٠٠: بيع بضاعة على الحساب للزبائن
٤. حساب البضائع مدينًا وحساب الصندوق دائنًا ٨٠٠٠٠: شراء بضاعة نقداً
٥. حساب الإيجار مدينًا وحساب المصرف دائنا ٣٠٠٠٠: دفع مصروف الإيجار من المصرف
٦. حساب المصرف مدينًا وحساب الصندوق دائنًا ١٢٠٠٠٠: سحب المبلغ من الصندوق وايداعه في المصرف
٧. حساب الصندوق مدينًا وحساب المصرف دائنًا ١٠٠٠٠٠: سحب المبلغ من المصرف وايداعه في الصندوق
٨. حساب الأثاث مدينًا وحساب الصندوق دائنًا ٩٠٠٠٠: شراء أثاث نقداً

٩. حساب الموردين مدينًا وحساب المصرف دائنًا ٧٥٠٠٠: دفع المبلغ للموردين عن طريق المصرف (سداد الموردين من المصرف)

١٠. حساب الصندوق مدينًا وحساب الزبائن دائنًا ١١٥٠٠٠: قبض المبلغ من الزبائن نقداً

دفتر الأستاذ

يتضمن هذا الدفتر مجموعة من الحسابات التي ظهرت في دفتر اليومية حيث تتجمع في كل حساب جميع العمليات المالية به، وهو إما أن يكون على شكل بطاقات سائبة أو مجلد، والهدف من الترحيل لدفتر الأستاذ معرفة رصيد كل حساب سواءً كان مدينًا أو دائنًا.

الشكل العام لدفتر الأستاذ:

من	ح/ اسم الحساب						إلى
المبلغ	البيان	رقم القيد في اليومية	التاريخ	المبلغ	البيان	رقم القيد في اليومية	التاريخ
	يذكر فيه اسم الحساب المقابل	رقم صفحة الأستاذ في اليومية	التاريخ الذي أثبتت فيه العملية				

قواعد:

- إن الطرف الأيمن من الحساب يدعى (منه) وهو الطرف المدين، ويدعى الطرف الأيسر من الحساب (له) وهو الطرف الدائن.
- ترصيد الحساب معناه استخراج الفرق بين مجموع مبالغ جانبي الحساب ويسمى هذا الفرق بالرصيد، ويكتب الرصيد بالجانب الأصغر وينسب للجانب الأكبر.
- إذا كان الجانب (منه) أكبر من الجانب (له) فإن الرصيد مدينًا، وإذا كان الجانب (له) أكبر من جانب (منه) كان الرصيد دائنًا.

- إقفال الحساب معناه استخراج رصيده وإظهار توازن الحساب حال تعادل الجانبين، ويقال أن الحساب سدد إذا أصبح رصيده صفراً.

طريقة ترصيد الحساب:

لترصيد الحساب أي استخراج الرصيد يقوم المحاسب بما يلي:

- ✓ يترك سطر لكتابة الرصيد.
- ✓ يضع خط في كل من خانتي المبالغ.
- ✓ يضع المجموع الأكبر في كل من الخانتين.
- ✓ يستخرج الرصيد بطريقة (الطرح بواسطة الجمع) المعروفة في الحساب التجاري، يوضع الرصيد في الجانب ذي المجموع الأقل لكي يتعادل الطرفان.
- ✓ يوضع خطان تحت المجموع، وبذلك يتم ترصيد الحساب.

ترصد الحسابات في نهاية الدورة المحاسبية تمهيداً لاستخراج نتيجة الدورة، وهناك بعض الحسابات (كحسابات الزبائن) ترصد في نهاية كل أسبوع أو كل شهر لإرسال كشف إلى العميل ومطالبته بالرصيد، وهناك حسابات لها أهمية خاصة بالنسبة للتاجر فيستخرج رصيدها يوميا مثل ح/الصندوق.

تابع حل التدريب : دفتر الأستاذ :

منه ح/ الصندوق له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٦٠٠٠	ح/ رأس المال	١-١	١٥٠	دعاية	١-١
٢٤٠	ح/ المبيعات	١-١	٣٥٠	آلة كاتبة	١-١
٥٠	ح/ محمد	٢-١	٢٥	أجرة نقل	١٠/١
			٢٥٠	رواتب	٢-١
			٣٠٠	ضرائب	٢-١
			١٢٠	أجرة المحل	٢-١
			٢٠٠	حسام	٣-١
			٥٠	كورين	٣-١
			٤٨٤٥	مرحل مدين ٣١-١	
٦٢٩٠	المجموع		٦٢٩٠	المجموع	
٤٨٤٥	منقول ٢-١				

منه ح/ بضائع له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٨٠٠	ح/ رأس المال	١-١	١٨٠٠	مرحل مدين ٣١-١	
١٨٠٠	المجموع		١٨٠٠	المجموع	
١٨٠٠	منقول ٢-١				

منه ح/ أثاث له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٢٠٠٠٠	إلى ح/ رأس المال	١-١	١٢٠٠٠٠	رصيد مرحل مدين ٣١-١	
١٢٠٠٠٠	المجموع		١٢٠٠٠٠	المجموع	
١٢٠٠٠٠	رصيد منقول ٢-١				

منه ح / رأس المال له

لغ	،	تاريخ	لغ		تاريخ
٩٠٠٠	، مرحل دائن ٣١-١		٩٠٠٠	كورين	١-
٩٠٠٠	وع		٩٠٠٠	ع	
			٩٠٠٠	منقول ٢-١	

منه ح / حسن له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٤٠	ح/ المبيعات	١-	١٤٠	مرحل مدين ٣١-١	
١٤٠	وع		١٤٠	ع	
١٤٠	، منقول ٢-١				

منه ح / المبيعات له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٥٣٠	، مرحل دائن ٣/١		١٤٠ ٢٤٠ ١٥٠	، حسن ، الصندوق ، محمد	١- ١- ١-
٥٣٠	وع		٥٣٠	ع	
			٥٣٠	منقول ٢-١	

منه ح / نفقات دعاية له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٥٠	ح/ الصندوق	١-	١٥٠	مرحل مدين ٣١-١	
١٥٠	وع		١٥٠	ع	
١٥٠	، منقول ٢-١				

منه ح/آلة كاتبة له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٣٥٠٠٠	إلى ح/ الصندوق	١-٦	٣٥٠٠٠	رصيد مرحل مدين ١-٣١	
٣٥٠٠٠	المجموع		٣٥٠٠٠	المجموع	
٣٥٠٠٠	رصيد منقول ٢-١				

منه ح/محمد له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٥٠٠٠	إلى ح/ المبيعات	١-٨	٥٠٠٠ ١٠٠٠٠	من ح/ الصندوق رصيد مرحل مدين ١-٣١	١-٢٣
١٥٠٠٠	المجموع		١٥٠٠٠	المجموع	
١٥٠٠٠	رصيد منقول ٢-١				

منه ح/أجرة نقل له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٥٠٠	إلى ح/ الصندوق	١٠/١	٢٥٠٠	رصيد مرحل مدين ١-٣١	
٢٥٠٠	المجموع		٢٥٠٠	المجموع	
	رصيد منقول ٢-١				

منه ح/المشتريات له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٢٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠	إلى ح/ حسام إلى ح/ يوسف	١-١٢ ١-٢٩	١٤٥٠٠٠	رصيد مرحل مدين ١-٣١	
١٤٥٠٠٠	المجموع		١٤٥٠٠٠	المجموع	
١٤٥٠٠٠	رصيد منقول ٢-١				

منه ح/ حسام له

البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
إلى ح/ الصندوق	٢٠٠٠٠	١-٣٠	من ح/ المشتريات	١٢٠٠٠٠
رصيد مرحل	١٠٠٠٠٠			
المجموع	١٢٠٠٠٠		المجموع	١٢٠٠٠٠
			رصيد منقول ٢-١	١٠٠٠٠٠

منه ح/ رواتب له

البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
إلى ح/ الصندوق	٢٥٠٠٠	١-٢٠	رصيد مرحل مدين ١-٣١	٢٥٠٠٠
المجموع	٢٥٠٠٠		المجموع	٢٥٠٠٠
رصيد منقول ٢-١	٢٥٠٠٠			

منه ح/ ضرائب ورسوم له

البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
إلى ح/ الصندوق	٣٠٠٠٠	١-٢٥	رصيد مرحل مدين ١-٣١	٣٠٠٠٠
المجموع	٣٠٠٠٠		المجموع	٣٠٠٠٠
رصيد منقول ٢-١	٣٠٠٠٠			

منه ح/ أجرة المحل التجاري له

البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
إلى ح/ الصندوق	١٢٠٠٠	١-٢٧	رصيد مرحل مدين ١-٣١	١٢٠٠٠
المجموع	١٢٠٠٠		المجموع	١٢٠٠٠
رصيد منقول ٢-١	١٢٠٠٠			

منه ح/ يوسف له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٥٠٠٠	رصيد مرحل		٢٥٠٠٠	من ح/ المشتريات	١-٢٩
٢٥٠٠٠	المجموع		٢٥٠٠٠	المجموع	
			٢٥٠٠٠	رصيد منقول ١-٢	

منه ح/ مياه وكهرباء له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٠٠	إلى ح/ الصندوق	١-٣١	٢٠٠٠	رصيد مرحل مدين ١-٣١	
٢٠٠٠	المجموع		٢٠٠٠	المجموع	
٢٠٠٠	رصيد منقول ١-٢				

منه ح/ قرطاسية له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٥٠٠	إلى ح/ الصندوق	١-٣١	٥٠٠	رصيد مرحل مدين ١-٣١	
٥٠٠	المجموع		٥٠٠	المجموع	
٥٠٠	رصيد منقول ١-٢				

منه ح/ بريد وهاتف له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٥٠٠	إلى ح/ الصندوق	١-٣١	٢٥٠٠	رصيد مرحل مدين ١-٣١	
٢٥٠٠	المجموع		٢٥٠٠	المجموع	
٢٥٠٠	رصيد منقول ١-٢				

قاعدة - تسجيل العمليات اليومية مباشرة في دفتر الأستاذ

١. الحسابات ذات الطبيعة المدينة تزيد في الطرف الأيمن (المدين) من الحساب وتنقص في الطرف الأيسر (الدائن) منه مثل الأصول.

٢. الحسابات ذات الطبيعة الدائنة تزيد في الطرف الأيسر (الدائن) من الحساب وتنقص في الطرف الأيمن (المدين) منه مثل الخصوم.

مثال:

في ١-١-٢٠١٥ أسس إياد مكتبًا لصيانة الحواسيب وخلال شهر كانون الثاني حدثت العمليات التالية:

في ١-١ قدم إياد الأصول التالية من أمواله الخاصة لاستثمارها في المكتب نقدية ٥٠٠٠٠ ليرة، سيارات ٨٠٠٠٠ ليرة

في ٥-١ قام إياد باستئجار مكتب لممارسة أعماله بأجرة شهرية تبلغ ٢٠٠٠ ليرة نهاية كل شهر.

في ٦/ ١ قام بشراء أثاث تبلغ قيمته ٢٠٠٠٠ وذلك من محلات الأناقة على الحساب.

في ٨/ ١ قام بنشر إعلانات في الصحف بلغت قيمة فاتورته ١٥٠٠ ليرة دفعها نقداً.

في ١١-١ تم تعيين عامل لديه براتب شهري ١٥٠٠ ليرة

في ١٢/ ١ قام بشراء لوازم ومعدات للمكتب بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة سدد قيمتها نقداً.

في ١٥–١ أرسل فاتورة للزبون صلاح بمبلغ ٢٥٠٠ ليرة وذلك قيمة الخدمات التي قدمت له.

في ٢٠ / ١ سدد لمحلات الأناقة نصف المستحق عليه نقداً.

في ٢٤ / ١ قدم خدمات صيانة إلى شركة المعرفة بمبلغ ٤٠٠٠ ليرة وقد استلم القيمة نقداً.

في ٣١–١ سدد إيجار المكتب وراتب العامل عن شهر كانون الثاني نقداً.

المطلوب:

١. تحليل العمليات السابقة وبيان أطرافها ومبلغ الزيادة والنقصان الذي تأثر به كل حساب.

٢. إعداد حسابات الأستاذ في دفاتر إياد.

الحل:

تحليل العمليات:

رقم العملية	أطرافها	نوع الحساب	أثر العملية + أو -	طبيعة الحساب مدين/دائن	المبلغ
١	صندوق	أصل	+	مدين	٥٠٠٠٠
	سيارات	أصل	+	مدين	٨٠٠٠٠
	رأس المال	حقوق ملكية	+	دائن	١٣٠٠٠٠
٢	ليست عملية مالية				
٣	أثاث	أصل	+	مدين	٢٠٠٠٠ +
	دائنون (محلات الأناقة)	التزام	+	دائن	٢٠٠٠٠

٤	مصروف إعلان	مصروف	+	مدين	١٥٠٠
	صندوق	أصل	+	مدين	١٥٠٠
٥	ليست عملية مالية				
٦	لوازم ومعدات	أصل	+	مدين	٥٠٠٠
	صندوق	أصل	+	مدين	٥٠٠٠
٧	مدينون (الزبون صلاح)	أصل	+	مدين	٢٥٠٠
	ايرادات الخدمات	ايراد	+	دائن	٢٥٠٠
٨	دائنون (محلات الأناقة)	التزام	-	مدين	١٠٠٠٠
	صندوق	أصل	-	دائن	١٠٠٠٠
٩	صندوق	أصل	+	مدين	٤٠٠٠
	ايرادات الخدمات	ايراد	+	دائن	٤٠٠٠
١٠	مصروف الإيجار	مصروف	+	مدين	٢٠٠٠
	مصروف الرواتب	مصروف	+	مدين	١٠٠٠
	صندوق	أصل	-	دائن	٣٠٠٠

إعداد الحسابات في دفتر الأستاذ :

مدين (منه)		ح/ الصندوق		(له) دائن
٥٠٠٠٠	إلى ح/ رأس المال ١-١	١٥٠٠	من ح/ مصروف إعلان ٨/ ١	
٤٠٠٠	إلى ح/ ايراد خدمات ٢٤/ ١	٥٠٠٠	من ح/ لوازم ومعدات ٢ ١-١	
		١٠٠٠٠	من ح/ دائنون ٢٠/ ١	
		٣٠٠٠	من مذكورين ٣١-١	
		٣٤٥٠٠	رصيد مدين في ١-٢٠	
٥٤٠٠٠		٥٤٠٠٠		
٥٤٠٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥			

حسب القاعدة السابقة فإن حساب الصندوق هو من الحسابات ذات الطبيعة المدينة (أصل) التي تزيد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن، وعليه نجد زيادة الصندوق في كل من عملية استثمار إياد جزء من أمواله بايداعها نقداً وعملية قبض ايراد الخدمات، بينما في المقابل نقص الصندوق في كل من عملية دفع مصروف الإعلان وشراء لوازم ومعدات نقداً وتسديد الدائنون ومدفوعات الرواتب والإيجار وهو ما ظهر في الطرف الدائن.

مدين (منه)		ح/ السيارات	(له) دائن
٨٠٠٠٠	إلى ح/ رأس المال ١-١	٨٠٠٠٠	رصيد مدين في ٣١-١
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	
٨٠٠٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥		

حساب السيارات هو من الحسابات ذات الطبيعة المدينة (أصل) التي تزيد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن، عليه نجد زيادة السيارات في عملية استثمار إياد جزء من أمواله كسيارات لاستخدامها في المنشأة.

مدين (منه)		ح/ الأثاث	(له) دائن
٢٠٠٠٠	إلى ح/ دائنون ٦-١	٢٠٠٠٠	رصيد مدين في ٣١-١-٢٠١٥
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥		

حساب الأثاث هو من الحسابات ذات الطبيعة المدينة (أصل) التي تزيد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن، عليه نجد زيادة الأثاث في عملية الشراء على الحساب.

مدين (منه)		ح/ لوازم ومعدات	(له) دائن
٥٠٠٠	إلى ح/ الصندوق ١-١٢	٥٠٠٠	رصيد مدين في ٣١-١-٢٠١٥
٥٠٠٠		٥٠٠٠	
٢٠٠٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥		

حساب لوازم ومعدات هو من الحسابات ذات الطبيعة المدينة (أصل) التي تزيد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن، عليه نجد زيادة لوازم ومعدات في عملية الشراء نقداً.

مدين (منه)		ح/ مدينون	(له) دائن
٢٥٠٠	إلى ح/ ايراد خدمات	٢٥٠٠	رصيد مدين في ٣١-١-٢٠١٥
٢٥٠٠		٢٥٠٠	
٢٥٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥		

حساب المدينون هو من الحسابات ذات الطبيعة المدينة (أصل) التي تزيد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن، عليه نجد زيادة المدينون في عملية تقديم الخدمات (أو بيع بضاعة) على الحساب.

مدين (منه)		ح/ مصروف إعلان		(له) دائن
١٥٠٠	إلى ح/ الصندوق ٨-١	١٥٠٠	رصيد مدين في ٣١-١-٢٠١٥	
١٥٠٠		١٥٠٠		
١٥٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥			

حساب مصروف الإعلان هو من الحسابات ذات الطبيعة المدينة (مصروف) التي تزيد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن، عليه نجد زيادة مصروف الإعلان في عملية القيام بالاعلان.

مدين (منه)		ح/ مصروف إيجار		(له) دائن
٢٠٠٠	إلى ح/ الصندوق ٣١-١	٢٠٠٠	رصيد مدين في ٣١-١-٢٠١٥	
٢٠٠٠		٢٠٠٠		
٢٠٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥			

حساب مصروف الإيجار هو من الحسابات ذات الطبيعة المدينة (مصروف) التي تزيد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن، وعليه نجد زيادة مصروف الإيجار في عملية دفع القسط الشهري.

مدين (منه)		ح/ مصروف رواتب		(له) دائن
١٠٠٠	إلى ح/ الصندوق ٣١-١	١٠٠٠	رصيد مدين في ٣١-١-٢٠١٥	
١٠٠٠		١٠٠٠		
١٠٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥			

حساب مصروف الرواتب هو من الحسابات ذات الطبيعة المدينة (مصروف) التي تزيد في الطرف المدين وتنقص في الطرف الدائن، عليه نجد زيادة مصروف رواتب في عملية دفع الراتب الشهري.

مدين (منه)		ح/ ايراد خدمات		(له) دائن
٦٥٠٠	رصيد دائن ٣١-١-١٥	٢٥٠٠	من ح/ مدينون ١٥-١	
		٤٠٠٠	من ح/ صندوق ٢٤/١	
٦٥٠٠		٦٥٠٠		
		٦٥٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥	

حساب ايراد خدمات هو من الحسابات ذات الطبيعة الدائنة (ايراد) التي تزيد في الطرف الدائن وتنقص في الطرف المدين، عليه نجد زيادة ايراد خدمات في كل من عملية تقديم الخدمات سواء على الحساب أو نقداً.

مدين (منه)		ح/ رأس المال		(له) دائن
١٣٠٠٠٠	رصيد دائن ٣١-١-١٥	١٣٠٠٠٠	من مذكورين ١-١	
١٣٠٠٠٠		١٣٠٠٠٠		
		١٣٠٠٠٠	رصيد ١-٢-١٥	

حساب رأس المال هو من الحسابات ذات الطبيعة الدائنة (خصوم) التي تزيد في الطرف الدائن وتنقص في الطرف المدين، عليه نجد زيادة رأس المال في عملية تقديم رأس المال نقداً وعيناً (سيارات).

مدين (منه)		ح/ دائنون	(له) دائن
١٠٠٠٠	إلى ح/ الصندوق ٣١-١	٢٠٠٠٠	من ح/ الأثاث ٦-١
١٠٠٠٠	رصيد دائن ٣١-١-١٥		
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	
		١٠٠٠٠	رصيد ١-٢-٢٠١٥

حساب دائنون هو من الحسابات ذات الطبيعة الدائنة (خصوم) التي تزيد في الطرف الدائن وتنقص في الطرف المدين، عليه نجد زيادة الدائنون في عملية شراء أثاث على الحساب، وبالمقابل نقص الدائنون بسداد جزء من المبلغ نقداً.

ميزان المراجعة

بعد تسجيل العمليات في دفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ وترصيد الحسابات يأتي دور ميزان المراجعة.

أغراض ميزان المراجعة:

- ✓ التأكد من صحة التسجيل والترحيل من الناحية الحسابية.
- ✓ التأكد من صحة التسجيل والترصيد من الناحية الحسابية.
- ✓ اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.
- ✓ خطوة تمهيدية لعمل الحسابات الختامية.

أنواع الموازين:

- ✓ ميزان المراجعة بالمجاميع.
- ✓ ميزان المراجعة بالأرصدة
- ✓ ميزان المراجعة الكامل.

ميزان المراجعة بالمجاميع: كشف يحتوي على جميع المجاميع المدينة والدائنة الموجودة في دفتر الأستاذ.

ميزان المراجعة بالأرصدة: كشف تلخيصي يحتوي على الأرصدة المدينة والدائنة الموجودة في دفتر الأستاذ.

ميزان المراجعة الكامل: يمكن وضع ميزان المجاميع وميزان الأرصدة في ميزان واحد حيث يعطي فكرة واضحة عن الحسابات.

تابع حل التدريب : ميزان المراجعة بالأرصدة وبالمجاميع

ميزان المراجعة الكامل عن الفترة المنتهية ٣١–١

اسم الحساب	الأرصدة		المجاميع	
	دائنة	مدينة	دائنة	مدينة
لصندوق		484500	144500	629000
ضاعة		180000		180000
ثاث		120000		120000
أسمال	900000		900000	
حسن		14000		14000
لمبيعات	53000		53000	
حمد		10000		10000
جرة نقل		2500		2500
عاية		15000		15000
لة كاتية		35000		35000
لمشتريات		145000		145000
حسام	100000		120000	20000
واتب		25000		25000
ضرائب ورسوم		30000		30000
جرة المحل		12000		12000
وسف	25000		25000	
ياه وكهرباء		2000		2000
رطاسية		500		500
ريد وهاتف		2500		2500
لمجموع	1078000	1078000	1242500	1242500

المشتريات والمبيعات

المشتريات

تشمل القيود المحاسبية لعمليات الشراء ما يلي :

أ– مشتريات نقدية :

XX من ح/المشتريات

XX إلى ح/ الصندوق

ب– مشتريات بشيك :

XX من ح/ المشتريات

XX إلى ح/ المصرف

ج– مشتريات على الحساب :

XX من ح/ المشتريات

XX إلى ح/المورد فلان

المبيعات

تشمل القيود المحاسبية لعملية البيع ما يلي :

أ– مبيعات نقدية :

XX من ح/الصندوق

XX إلى ح/المبيعات

ب– مبيعات بشيك :

XX من ح/ المصرف

XX إلى ح/المبيعات

ج- مبيعات على الحساب:

XX من ح/الزبون فلان

XX إلى ح/المبيعات

الحسابات المتعلقة بالمشتريات

مصاريف الشراء

١- يمكن فتح حساب لهذه النفقات يطلق عليه اسم مصاريف الشراء يُجعل مديناً بالمبلغ الذي دفعه التاجر. مثلاً:

XX من ح/مصاريف الشراء

XX إلى ح/الصندوق

٢- تُسجل مصاريف الشراء في حساب المشتريات مباشرةً كما يلي:

XX من ح/المشتريات

XX إلى ح/الصندوق

المبالغ المدفوعة لقاء أجور الشحن والرسوم

٣-فتح حسابات فرعية لنفقات الشراء: إذا فرضنا أننا دفعنا ٣٠٠٠ ليرة لقاء الضرائب والرسوم و٢٠٠ ليرة لقاء أجور الشحن فيكتب القيد كالتالي:

من مذكورين	
٣٠٠٠ ح/ضرائب ورسوم مشتريات	
٢٠٠ ح/ نقل مشتريات	
٣٢٠٠ إلى ح/ الصندوق	

مصاريف البيع:

١- يمكن فتح حساب لهذه النفقات يطلق عليه اسم مصاريف البيع، يُجعل مدينًا بالمبلغ الذي دفعه التاجر. مثلا:

XX من ح/ مصاريف البيع	
XX إلى ح/ الصندوق	

٢- فتح حسابات فرعية لنفقات البيع: مثلاً دفع ٥٠٠٠ ليرة لقاء رسوم تصدير و ٣٠٠ ليرة أجور شحن بضاعة و ٦٠٠٠ ليرة رسوم تأمين، فيكتب القيد كالتالي:

من مذكورين	
٥٠٠٠ ح/ رسوم تصدير	
٣٠٠ ح/ أجور شحن	
٦٠٠٠ ح/ رسوم تأمين	
١١٣٠٠ إلى ح/ الصندوق	

الحسم على المشتريات:

يحسم البائع أحيانًا جزءًا من قيمة الفاتورة لقاء أمور عديدة، منها:

- ✓ إذا كانت صفقة البيع تتناول عدداً كبيراً من البضائع.
- ✓ إذا كثرت المشتريات خلال مدة معينة.
- ✓ رغبة التاجر في تخفيض أسعاره جذباً للزبائن.

وبما أن الحسم لا يمثل خسارة للبائع أو ربحاً للمشتري فإنه لا يقيد بالدفاتر بل يُكتفى بتسجيل صافي قيمة البضاعة بعد الحسم التجاري كالمعتاد ويسمى "الحسم التجاري".

مثال:

اشترى محمد بضاعة من علاء ب ٢٠٠٠٠ ليرة نقداً مع حسم تجاري ١٠٪.

١٨٠٠٠	من ح/ المشتريات	
١٨٠٠٠	إلى ح/ الصندوق	
	شراء بضاعة نقداً مع حسم تجاري ١٠٪	

الحسم لقاء تعجيل الدفع

قاعدة - ضع وتعجل: يجب ألا يشترط في العقد الحط من الثمن

إذا تم الاتفاق على الحسم بعد التسجيل في الفواتير، وغالبًا ما يتم ذلك في العمليات الآجلة بغية تعجيل الدفع، فهذا من الربا المحرم، أما إذا تم الحسم بعد الشراء – أي ليس في مجلس العقد – فذلك جائز، وفي هذه الحالة تظهر في الدفاتر القيمة الصافية بالإضافة لقيمة الحسم، ويعتبر الحسم بالنسبة للمشتري ربحًا له لذلك يسجل في الطرف الدائن.

مثال:

لنفرض أن الفاتورة المرسلة من قبل المورد تبلغ (١٠٠٠) ليرة وهناك حسم قدره (١٠٠) ليرة لأن الدفع تم قبل عشرة أيام فيسجل المشتري قيد الشراء كما يلي:

١٠٠٠ من ح/ المشتريات

١٠٠٠ إلى ح/ المورد

وعند السداد والحصول على الحسم فيسجل كما يلي:

١٠٠٠ من ح/ المورد

إلى مذكورين

٩٠٠ ح/ الصندوق

١٠٠ ح/ الخصم المكتسب

/ تسديد قيمة الفاتورة رقم .../

أما في حال السداد دون حسم فيتم التسجيل كما يلي:

١٠٠٠ من ح/ المورد
١٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

مردودات المشتريات:

يعيد التاجر في بعض الأحيان قسمًا من البضاعة المشتراة لعدم مطابقتها للأوصاف المتفق عليها، في هذه الحالة تسجل قيمة هذه البضاعة في حساب فرعي لحساب المشتريات يدعى (مردودات المشتريات).

مثال:

إذا كانت قيمة البضاعة التي أعيدت بمبلغ ١٠٠ ليرة فيكون القيد:

١٠٠ من ح/ المورد

١٠٠ إلى ح/ مردودات المشتريات

الحسم على المبيع:

يحسم البائع من قيمة الفاتورة لقاء عدة أمور منها:

★ إذا كانت صفقة البيع تتناول عددًا كبيرًا من البضائع.

★ إذا كثرت المبيعات خلال مدة معينة.

★ رغبة التاجر في تخفيض أسعاره جذبًا للزبائن.

وبما أن الحسم لا يمثل خسارة للبائع أو ربحًا للمشتري فإنه لا يقيد بالدفاتر بل يكتفي بتسجيل صافي قيمة البضاعة بعد الحسم التجاري كالمعتاد ويسمى: "الحسم التجاري".

مثال:

باع علاء بضاعة لمحمد ب ٢٠٠٠٠ ليرة نقداً مع حسم تجاري ١٠٪.

١٨٠٠٠ من ح/ الصندوق	
١٨٠٠٠ إلى ح/ المبيعات	
/بيع بضاعة نقداً مع حسم تجاري ١٠٪ /	

قاعدة - ضع وتعجل: ألا يشترط في العقد الحط من الثمن

إذا تم الاتفاق على الحسم بعد التسجيل في الفواتير – العمليات الآجلة – بغية تعجيل الدفع؛ فهذا من الربا المحرم، أما إذا تم الحسم بعد الشراء – أي ليس في مجلس العقد –؛ فذلك جائز، وفي هذه الحالة تظهر في الدفاتر القيمة الصافية بالإضافة لقيمة الحسم، ويعتبر الحسم بالنسبة للمشتري ربحًا له لذلك يسجل في الطرف الدائن.

مثال:

بفرض أن فاتورة البيع قيمتها ١٠٠٠ ليرة والحسم قدره ١٠٠ ليرة – إن حصل –:

يسجل البائع ذلك كما يلي:

١٠٠٠ من ح/ الزبون	
١٠٠٠ إلى ح/ المبيعات	

وعند التسديد حال حدوث الحسم يسجل كما يلي:

من مذكورين

٩٠٠ ح/ الصندوق

١٠٠ ح/ الحسم الممنوح

١٠٠٠ إلى ح/ الزبون

/قبض قيمة الفاتورة رقم .../

وفي حال الدفع بعد الحسم يسجل كما يلي:

١٠٠٠ من ح/ الصندوق

١٠٠٠ إلى ح/ الزبون

ويسجل المشتري قيد الشراء كما يلي:

١٠٠٠ من ح/ المشتريات

١٠٠٠ إلى ح/ المورد

وعند السداد والحصول على الحسم يسجل كما يلي:

١٠٠٠ من ح/ المورد

إلى مذكورين

٩٠٠ ح/ الصندوق

١٠٠ ح/ الحسم المكتسب

/تسديد قيمة الفاتورة رقم .../

وفي حال السداد دون حسم يتم التسجيل كما يلي :

١٠٠٠ من ح/ المورد
١٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

مردودات المبيعات :

إذا أعاد أحد الزبائن قسماً من البضائع لعدم مطابقتها للشروط المتفق عليها فيمكن تسجيل هذه البضائع في الطرف المدين من حساب المبيعات أو في حساب فرعي لحساب المبيعات يدعى (مردودات المبيعات) .

مثال :

إذا كانت قيمة البضاعة التي أعيدت من الزبون بمبلغ ١٠٠ ليرة يكون القيد :

١٠٠ من ح/ مردودات المبيعات
١٠٠ إلى ح/ الزبائن

الأوراق التجارية

الورقة التجارية:

هي صك قابل للتداول يمثل حقًا، هو مبلغ من المال يستحق الوفاء بعد أجل قصير.

أنواع الأوراق التجارية:

- الكمبيالة (السفتجة).
- السند (السند لأمر أو للحامل).
- الشيك.

الكمبيالة:

يفترض فيها وجود ثلاثة أشخاص: الساحب، والمسحوب عليه، والمستفيد.

ويفترض وجود علاقات سابقة بين هؤلاء الأشخاص الثلاثة:

- هناك علاقة بين الساحب والمسحوب عليه تجعل من الأول دائنًا للثاني وتجيز له إصدار الأمر إليه بدفع دينه كله أو بعضه إلى شخص ثالث هو المستفيد.
- هنالك علاقة بين الساحب والمستفيد يصير فيها الأول مدينًا للثاني فيوفي دينه بطريقة إحالة دائنة على مدينه ليقبض منه مبلغ الدين.
- أما العلاقة بين المسحوب عليه والمستفيد فتنشئها الكمبيالة ذاتها، إذ يترتب على تحرير الورقة حق للمستفيد عند المسحوب عليه يحوله بمطالبته بالوفاء.

صورتها:

دمشق في العاشر من شباط ١٩٩٤	المبلغ ١٠٠٠ ليرة
بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخه أرجو أن تدفعوا لأمر	
السيد..... .	(اسم المستفيد).
والقيمة وصلتنا بضاعة (أو نقدًا) (أو علينا).	
إلى حضرة السيد	(اسم المسحوب عليه، المدين).
عنوانه	الطابع
مقبول الدفع بتاريخ ...	توقيع الساحب
توقيع (المدين)	(الدائن)

تاريخ استحقاق الكمبيالة:

يمكن أن يحدد تاريخ استحقاق الكمبيالة على النحو التالي:

- ★ بعد مرور عدد من الأيام.
- ★ بعد مرور عدد معين من الأشهر.
- ★ بتاريخ معين.
- ★ لدى الطلب.
- ★ لدى الإطلاع.

والكمبيالة قابلة للتداول حيث يمكن تحويلها من شخص لآخر عن طريق تظهيرها (تجييرها) ويتم التظهير بكتابة العبارة التالية على ظهر الكمبيالة:

التظهير

وعنا دفع المبلغ لأمر السيد: ..... (المستفيد الثاني)	
والقيمة وصلتنا	
	توقيع حامل الكمبيالة
التاريخ . . /. . /. .	(المستفيد الأول)

السند للأمر أو للحامل :

يتضمن السند شخصان هما المحرر والمستفيد ويصور علاقة قانونية بين هذين الشخصين يكون الأول (المحرر) بمقتضاها مدينًا للثاني (المستفيد) فيحرر لأمره سنداً يتعهد فيه بدفع قيمة الدين في تاريخ معين للدائن، أو لمن يحال لأمره السند .

وهذه صورة السند للأمر أو للحامل :

شباط ١٩٩٤ المبلغ ق ١٠٠٠ ليرة هر من تاريخه أتعهد بأن أدفع لأمر السيد..... (اسم الدائن) ... فقط ألف ليرة سورية لا غير. اعة (أو نقدًا). الرقم المتسلسل الطابع توقيع المدين

تاريخ استحقاق السند :

★ بعد مضي مدة محددة من تاريخ التحرير.
★ بتاريخ محدد .

والسند قابل أيضًا للتداول عن طريق التظهير.

الفرق بين الكمبيالة والسند :

الكمبيالة	السند
. ائن - الساحب. قبول المدين. لكمبيالة ثلاثة: (سحب، مسحوب عليه،	ع. ن. لى قبول. لسند اثنان (دائن ومدين).
ل القيمة يدل على علاقة الساحب بالمستفيد. ورقة تجارية.	ل القيمة يدل على علاقة الدائن بالمدين. قة تجارية إلا إذا حرر بين تجار أو كان بناء تجارية.

العمليات المحاسبية :

إذا باع أحد التجار بضاعة على الحساب فيمكن لهذا التاجر أن يسحب كمبيالة على المدين أو يحرر المدين سنداً لأمر التاجر، ففي كلتا الحالتين يعتبر السند المحرر (كمبيالة، سند لأمر) سند قبض بالنسبة للتاجر وسند دفع بالنسبة للمدين.

مثال : على حركة الأوراق التجارية

في ١-١-١٩٩٣باع حسن إلى سعيد بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ليرة على الحساب.

في ٢ منه سحب حسن على سعيد كمبيالة بقيمة البضاعة قبلها سعيد في اليوم نفسه تستحق بعد شهرين من تاريخه.

الحل :

أولاً : تسجيل هذه العمليات في دفاتر كل من المشتري سعيد والبائع حسن كما يلي :

أوراق القبض (البائع حسن)	أوراق الدفع (المشتري سعيد)
٢٠٠٠ من ح/الزبون سعيد ١-١ ٢٠٠٠ إلى ح/المبيعات /بيع بضاعة على الحساب /	٢٠٠٠ من ح/المشتريات ١-١ ٢٠٠٠ إلى ح/المورد حسن /شراء بضاعة على الحساب/
٢٠٠٠ من ح/أوراق القبض ٢-١ ٢٠٠٠ إلى ح/الزبون سعيد /كمبيالة تستحق الدفع بعد شهرين /	٢٠٠٠ من ح/المورد حسن ٢-١ ٢٠٠٠ إلى ح/أوراق الدفع /كمبيالة تستحق الدفع بعد شهرين /
وبتاريخ استحقاق الكمبيالة نواجه الاحتمالين التاليين: قبض قيمة الورقة:	
٢٠٠٠ من ح/ الصندوق ٢/٣ ٢٠٠٠ إلى ح/أوراق القبض /قبض قيمة الكمبيالة بتاريخ الاستحقاق/	٢٠٠٠ من ح/ أوراق الدفع ٢/٣ إلى ح/ الصندوق /دفع قيمة الكمبيالة بتاريخ الاستحقاق/
امتناع المسحوب عليه عن دفع قيمة الورقة (رفض الدفع): إلغاء الورقة المرفوضة. يُحمّل الزبون بالنفقات الناتجة عن اتخاذ الإجراءات القانونية نتيجة عدم الدفع، وتدعى هذه النفقات (نفقات البروتستو).	
٢٠٠٠ من ح/الزبون سعيد ٢/٣ ٢٠٠٠ إلى ح/أوراق القبض /إلغاء الكمبيالة /	٢٠٠٠ من ح/أوراق الدفع ٢/٣ ٢٠٠٠ إلى ح/المورد حسن /إلغاء الكمبيالة /
٢٠٠٠ من ح/الزبون سعيد ٢٠٠٠ إلى ح/ الصندوق /نفقات البروتستو /	٢٠٠٠ من ح/مصاريف مالية ٢٠٠٠ إلى ح/المورد حسن /نفقات البروتستو/

ثانيًا: ترحيل هذه القيود لحساباتها الخاصة:

١- دفاتر البائع حسن:

من ح/ الزبون سعيد إلى

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٠٠	إلى ح/ المبيعات	١-١	٢٠٠٠	من ح/ أوراق القبض	١-٢
٢٠٠٠	إلى ح/ أوراق القبض	٢/٣			
٢٠٠	إلى ح/ الصندوق	٢/٣	٢٢٠٠	رصيد مدين	
٤٢٠٠	المجموع		٤٢٠٠	المجموع	

من ح/ المبيعات إلى

لغ		ريخ	غ		ريخ
٢٠	دائن		٢٠	الزبون سعيد	
٢٠	ع		٢٠	ع	

من ح/ أوراق القبض إلى

لغ		ريخ	غ		ريخ
٢٠	الزبون سعيد		٢٠	الزبون سعيد	
٢٠	ع		٢٠	ع	

٢- دفاتر المشتري سعيد :

من ح/ المورد حسن إلى

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٠٠	ى ح/ أوراق الدفع	١-٢	٢٠٠٠	ن ح/ المشتريات	١-١
			٢٠٠٠	ن ح/ أوراق الدفع	٢/٣
			٢٠	ن ح/ مصاريف مالية	٢/٣
٢٢٠٠	صيد دائن				
٤٢٠٠	لجموع		٤٢٠٠	جموع	

من ح/ المشتريات إلى

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢	لمورد حسن		٢	دين	
٢			٢		

من ح/ أوراق الدفع إلى

المبلغ	البيان	تاريخ	البلغ	البيان	تاريخ

الة في نفس الوقت فنكتب قيد واحد دون توسيط حساب المتعامل.

كما يلي:

وتظهر دفاتر الأستاذ كما يلي :

١- دفاتر البائع حسن

من ح/ المبيعات إلى

لغ		ريخ	غ		ريخ
٢٠	دائن		٢٠	أوراق القبض	
٢٠	ع		٢٠	ع	

من ح/ أوراق القبض إلى

لغ		ريخ	غ		ريخ
٢٠	المبيعات		٢٠	أ. ق مستحقة غير / ة	
٢٠	ع		٢٠	ع	

من ح/ أوراق قبض مستحقة وغير مقبوضة إلى

البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ
إلى ح/ أوراق القبض	٢٠٠٠	٢/٣	رصيد مرحل مدين	٢٠٠٠	
المجموع	٢٠٠٠		المجموع	٢٠٠٠	

٢- دفاتر المشتري سعيد :

من ح/ المشتريات إلى

البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ
إلى ح/ أوراق الدفع	٢٠٠٠	١-١	رصيد مدين	٢٠٠٠	
المجموع	٢٠٠٠		المجموع	٢٠٠٠	

من ح/ أوراق الدفع إلى

البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ
إلى ح/ أ. د. مستحقة غير مدفوعة	٢٠٠٠	٢/٣	من ح/ المشتريات	٢٠٠٠	١-١
المجموع	٢٠٠٠		المجموع	٢٠٠٠	

من ح/ أوراق قبض مستحقة وغير مقبوضة إلى

البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ
رصيد مرحل دائن	٢٠٠٠		من ح/ أوراق الدفع		٢/٣
المجموع	٢٠٠٠		المجموع	٢٠٠٠	

تحصيل الأوراق التجارية وحسمها (خصمها)

تحصيل الأوراق التجارية :

ترسل الأوراق التجارية إلى المصرف قبل موعد استحقاقها بعدة أيام لتحصيل قيمتها وهناك مرحلتان :

خروج السندات وتسليمها إلى المصرف :

مثال :

أرسل التاجر حسن الكمبيالة المسحوبة على سعيد بمبلغ ٢٠٠٠ ليرة إلى المصرف لتحصيلها وذلك بتاريخ ٢٥-٢ فيكتب القيد كالتالي :

٢٠٠٠	من ح /أوراق قبض برسم التحصيل ٢٥-٢
٢٠٠٠	إلى ح/ أوراق قبض
	/إرسال الكمبيالة رقم .....للتحصيل/

وصول إشعار بالقبض مرسل من المصرف إلى التاجر :

من مذكورين ٣/١	
١٩٨٠	ح/المصرف أو الصندوق
٢٠	ح/عمولة تحصيل
٢٠٠٠	إلى ح/أوراق قبض برسم التحصيل
	/تسجيل قيمة الكمبيالة في الحساب الجاري /

ويظهر ح/أ. ق برسم التحصيل كما يلي :

من ح/ أوراق القبض برسم التحصيل إلى

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٠٠	إلى ح/ أوراق القبض	٢٥/٢	٢٠٠٠	من مذكورين	١/٣
٢٠٠٠	المجموع		٢٠٠٠	المجموع	

حسم (خصم) الأوراق التجارية:

يعني تحصيل قيمة الورقة قبل موعد استحقاقها، وهذا بمثابة بيع الدين وهو غير جائز لأنه من الربا لمحرم، والحسم يعني: أن يقوم المصرف بدفع القيمة الحالية للورقة بعد حسم مصاريف الحسم وتسمى هذه المصاريف "بالآجيو"، وتشمل:

- الفائدة المستحقة عن الورقة: وهي مقدار الربا، وتحسب الأيام الفعلية المستحقة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق، ولا يتم الاعتراف بها محاسبيًا من وجهة نظر المحاسبة الإسلامية.
- مصاريف التحصيل: تحسب على القيمة الحاصلة بغض النظر عن المدة.

مثال:

باع محمود المورد بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة إلى سعيد (الزبون) على الحساب وذلك بتاريخ ١-٧-١٩٩٣

وفي ٣ منه: سحب محمود على سعيد كمبيالة بالمبلغ قبلها سعيد في اليوم نفسه وتستحق بعد ٩٠ يوم

و في ١٨ منه أرسل محمود الكمبيالة إلى المصرف لحسمها، وفي ١٩ منه استلم محمود إشعار من المصرف تبين منه أن المصرف قد حسم الكمبيالة بمعدل

٦٪سنويًا وأن عمولة التحصيل كانت ١٪ وقد سجل الصافي في الحساب الجاري للتاجر محمود.

الحل:

١- حساب المدة: ٢٨ (يوم في شهر تموز) + ٣١ (يوم في شهر آب) + ٣٠ (يوم في شهر أيلول) + (يوم من تشرين ١) = ٩٠ يوما

٢- حساب الآجيو: ١٣ (يوم في شهر تموز) + ٣١ (يوم في شهر آب) + ٣٠ (يوم في شهر أيلول) + (يوم من تشرين ١) = ٧٥ يوما

مصاريف الآجيو = الفائدة (الربا) + عمولة التحصيل

وحيث أن الفائدة محرمة شرعًا لذلك لا يُعتد بقيمتها وتكون المعادلة:

مصاريف الآجيو = عمولة التحصيل

ثانيًا: عمولة التحصيل

عمولة التحصيل = المبلغ × المعدل

= ٥٠٠٠ X ١٪ = ٥٠

مصاريف الآجيو = ٥ .٦٢ + ٥٠ = ٥ .١١٢

القيود المحاسبية:

٥٠٠٠ من ح/ الزبون سعيد ١/٧

٥٠٠٠ إلى ح/ المبيعات

/مبيعات على الحساب/

٥٠٠٠ من ح/أوراق القبض ٣/٧

٥٠٠٠ إلى ح/ الزبون سعيد

/ كمبيالة تستحق بعد ٩٠ يومًا /

٥٠٠٠ من ح/ أوراق قبض برسم الحسم ٧/١٨

٥٠٠٠ إلى ح/ أوراق القبض

/إرسال الورقة للمصرف لخصمها/

من مذكورين ٧/١٩

٤٨٨٧. ٥ ح/ المصرف

١١٢. ٥٠ ح/ مصاريف آجيو

٥٠٠٠ إلى ح/ أوراق قبض برسم الحسم

/خصم الكمبيالة وإيداع الصافي في الحساب الجاري لمحمود/

عمليات التاجر مع المصارف

الحساب الجاري:

إذا أراد التاجر إيداع أمواله في أحد البنوك وسحبها عندما يريد يفتح ما يسمى "بالحساب الجاري" حيث يضع فيه المبلغ الذي يريده، ثم يسدد مدفوعاته النقدية بسحوبات على هذا الحساب. وأمثلة ذلك:

أ- إيداع رأس مال التاجر قسم منه في المصرف وقسم منه في الصندوق:

من مذكورين
XXX ح/ المصرف
XXX ح/الصندوق
XXX إلى رأس المال
/ابتداء العمليات التجارية وفتح حساب جاري لدى المصرف رقم .../

ب- شراء أثاث للمحل التجاري بشيك على المصرف:

XXX من ح/الأثاث
XXX إلى ح/المصرف
/شراء أثاث بالشيك رقم.../

ج- شراء بضاعة بشيك على المصرف:

XXX من ح/ المشتريات
XXX إلى ح/ المصرف
/شراء بضاعة بشيك على المصرف /

السحب على المكشوف: لا يدفع المصرف عادةً أي شيك مسحوب عليه إلا إذا كان رصيد حساب الساحب (صاحب الحساب الجاري) يسمح بالدفع، ولكن يحدث أحيانًا أن يدفع المصرف قيمة الشيك بالرغم من عدم وجود رصيد كافٍ وذلك بناءً على اتفاق سابق، وفي هذه الحالة يقال أن "السحب على المكشوف"، وفي هذه الحالة إذا أخذ المصرف شيئا مقابل السحب على المكشوف فيكون ربا لأنه المقرض.

الشيكات:

هو أمر بالدفع يحرره الدائن (التاجر) على المسحوب عليه (المصرف) يأمره بدفع مبلغ معين لأمره أو لأمر شخص آخر هو (المستفيد) ويأخذ الشيك الشكل التالي:

دمشق في العاشر من شباط ١٩٩٣ المبلغ ليرة
المصرف التجاري السوري الفرع .....
ادفعوا بموجب هذا الشيك لأمر السيد ..... (المستفيد)
مبلغًا وقدره .... . فقط ألف ليرة سورية
الرقم المتسلسل اسم صاحب الحساب ورقم حسابه
توقيع الساحب

نلاحظ أن أشخاص الشيك ثلاثة:

★ الساحب: هو التاجر الذي أودع أمواله في المصرف، و هو الذي يوقع على الشيك.

★ المسحوب عليه: هو المصرف.

★ المستفيد: هو الذي يقوم بقبض قيمة الشيك وقد يكون التاجر نفسه أو شخص آخر، والشيك قابل للتداول بين الأشخاص عن طريق تظهيره. حيث

يستطيع المستفيد أو حامل الشيك أن يظهره لدائنيه سداداً لحقوقهم. ويتخذ التظهير الشكل التالي:

وعنا دفع المبلغ لأمر السيد.....(المستفيد الأخير). دمشق في . . / . . / ١٩ توقيع المستفيد الأول

العمليات التمويلية والرأسمالية في المنشآت الفردية

أولاً- العمليات التمويلية: هي العمليات التي تتعلق برأس مال المنشأة سواء عند البدء بالنشاط أو خلال عمر المنشأة وتقسم إلى:

١- **عمليات يتم بموجبها تخصيص رأس المال للبدء بالنشاط التجاري:** حيث يقوم صاحب المنشأة عادةً بتخصيص أموال للبدء بنشاطه سواء بشكل نقدي أو عيني أو بشكل نقدي وعيني معًا وفيما يلي عرض للمعالجة المحاسبية لهذه العمليات:

تقديم رأس المال بشكل نقدي: وذلك بإيداع صاحب المنشأة مبلغ معين من الأموال كرأس مال في الصندوق أو المصرف أو الصندوق والمصرف معًا.

بدأ التاجر أسامة نشاطه التجاري برأس مال قدره ٦٠٠٠٠٠ ليرة أودعه في الصندوق:

٦٠٠٠٠٠ من ح/ الصندوق

٦٠٠٠٠٠ إلى ح/ رأس المال

/ إيداع الأموال اللازمة للبدء بالنشاط التجاري في الصندوق /

أما في حال ايداع صاحب المنشأة الأموال في المصرف يكون القيد:

٦٠٠٠٠٠ من ح/ المصرف

٦٠٠٠٠٠ إلى ح/ رأس المال

/ إيداع الأموال اللازمة للبدء بالنشاط التجاري في المصرف /

وفي حال ايداع صاحب المنشأة الأموال في الصندوق والمصرف معًا مناصفةً يكون القيد :

من مذكورين

٣٠٠٠٠٠ ح/ الصندوق

٣٠٠٠٠٠ ح/ المصرف

٦٠٠٠٠٠ إلى ح/ رأس المال

/ إيداع الأموال اللازمة للبدء بالنشاط التجاري في الصندوق والمصرف مناصفة /

تقديم رأس المال بشكل عيني : وذلك بتقديم صاحب المنشأة بعض الأصول (الموجودات) التي يملكها للاستخدام في المنشأة كرأس مال .

بدأ التاجر أسامة أعماله التجارية بأن خصص بعض الأصول (الموجودات) الجاهزة لديه كرأسمال للبدء بنشاطه التجاري على الشكل التالي : ٨٠٠٠٠٠ مباني، ٧٠٠٠٠٠ سيارة، ٥٠٠٠٠٠ أثاث، ١٠٠٠٠٠ بضاعة، يكون القيد :

من مذكورين

٨٠٠٠٠٠ ح/ مباني

٧٠٠٠٠٠ ح/ سيارة

٥٠٠٠٠٠ ح/ أثاث

١٠٠٠٠٠ ح/ بضاعة

٢١٠٠٠٠٠ إلى ح/ رأس المال

/ تقديم التاجر أسامة الموجودات السابقة كرأس مال للبدء بنشاطه التجاري /

تقديم رأس المال بشكل نقدي وعيني معًا: وذلك بتقديم صاحب المنشأة بعض الأصول (الموجودات) التي يملكها للاستخدام في المنشأة بالإضافة لتخصيص مبالغ نقدية في الصندوق والمصرف كرأس مال.

بدأ التاجر أسامة بنشاطه التجاري بأن قدم المبالغ النقدية والموجودات الجاهزة كرأس مال كما يلي: ٨٠٠٠٠٠ مباني، ٧٠٠٠٠٠ سيارة، ٥٠٠٠٠٠ أثاث، ١٠٠٠٠٠ بضاعة، ٣٠٠٠٠٠ الصندوق، ٣٠٠٠٠٠ المصرف، يكون القيد:

من مذكورين

٨٠٠٠٠٠ ح/ مباني

٧٠٠٠٠٠ ح/ سيارة

٥٠٠٠٠٠ ح/ أثاث

١٠٠٠٠٠ ح/ بضاعة

٣٠٠٠٠٠ ح/ الصندوق

٣٠٠٠٠٠ ح/ المصرف

٢٧٠٠٠٠٠ إلى ح/ رأس المال

حالة خاصة: قد يباشر صاحب المنشأة أعماله بشراء موجودات منشأة قائم مع التعهد بسداد الالتزامات المترتبة على ذلك المنشأة (لا يجوز نقل (أو قبول) ديون منشأة آخر والتعهد بسداد التزاماته شرعًا لأنه بيع للديون) ولمعرفة رأس مال المنشأة نطبق معادلة الميزانية:

الأصول (الموجودات) = حقوق الملكية + التزامات للغير

الأصول (الموجودات) = رأس المال + التزامات للغير

رأس المال = الأصول - التزامات للغير

بدأ فادي أعماله التجارية بأن اشترى أصول محل شادي وتعهد بتسديد الالتزامات المترتبة عليه، حيث كانت موجودات وخصوم محل شادي كما يلي: ٤٠٠٠٠٠ مباني، ٣٠٠٠٠٠ سيارة، ١٥٠٠٠٠مدينون، ٢٢٥٠٠٠ بضاعة، ٢٧٠٠٠٠ دائنون، ٢٠٠٠٠٠ أوراق دفع.

رأس المال = الأصول - التزامات للغير

الأصول = مباني + سيارة + مدينون + بضاعة

الأصول = ٤٠٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠ + ٢٢٥٠٠٠ = ١٠٧٥٠٠٠

التزامات للغير = دائنون + أوراق دفع

التزامات للغير = ٢٧٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠ = ٤٧٠٠٠٠

رأس المال = ١٠٧٥٠٠٠ – ٤٧٠٠٠٠ = ٦٠٥٠٠٠

ويكون القيد المحاسبي:

من مذكورين

٤٠٠٠٠٠ ح/ مباني

٣٠٠٠٠٠ ح/ سيارة

١٥٠٠٠٠ ح/ مدينون

٢٢٥٠٠٠ ح/ بضاعة

إلى مذكورين

٢٧٠٠٠٠ ح/ دائنون

٢٠٠٠٠٠ ح/ أ. دفع

٦٠٥٠٠٠ ح/ رأس المال

/ إثبات فادي بدء نشاطه التجاري بشراء الأصول والتعهد بسداد الخصوم/

٢- عمليات يتم بموجبها تعديل رأس مال المنشأة القائم: قد يحتاج المنشأة إلى تمويل إضافي ليتوسع في عملياته التجارية أو الصناعية أو الخدمية وذلك نتيجة التزايد الكبير على بضائعه أو خدماته فيقوم صاحب المنشأة بتقديم الأموال عندها تكون زيادة رأس المال بشكل ذاتي وقد لا يملك صاحب المنشأة هذه الأموال فيلجأ لأخذ قرض من المصرف (وهذا لا يجوز شرعًا إن كان القرض بفائدة، لذا عليه أن يتعامل مع مصرف إسلامي حيث يستطيع الحصول على التمويل المطلوب بشكل عيني وبأدوات تمويل إسلامية مقبولة شرعًا)، كما قد يشعر صاحب المنشأة بأن معدلات الربح منخفضة مما يدفعه إلى تخفيض رأس ماله بحيث يسعى لاستثمار هذه الأموال في منشأةات أخرى أكثر ربحية، وفيما يلي عرض للمعالجة المحاسبية لهذه العمليات:

زيادة رأس المال

ولها شكلان؛ نقدي وعيني:

أ- زيادة رأس المال بشكل نقدي: لها نفس المعالجة المحاسبية لحالة تقديم رأس المال بشكل نقدي.

قرر التاجر علاء زيادة رأس مال منشأته بأن أودع في الصندوق مبلغ ١٥٠٠٠٠ وفي المصرف ٢٠٠٠٠٠ يكون القيد :

من مذكورين

١٥٠٠٠٠ ح/ الصندوق

٢٠٠٠٠٠ ح/ المصرف

٣٥٠٠٠٠ إلى ح/ رأس المال

/ إثبات ايداع علاء الأموال في الصندوق والمصرف لزيادة رأس المال /

ب- زيادة رأس المال بشكل عيني : لها نفس المعالجة المحاسبية لحالة تقديم رأس المال بشكل عيني .

قرر زياد زيادة رأس مال منشأته بأن اشترى سيارة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ وآلات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ أضافها لموجودات المنشأة، يكون القيد

من مذكورين

٣٠٠٠٠٠ ح/ سيارة

٥٠٠٠٠٠ ح/ آلات

٨٠٠٠٠٠ إلى ح/ رأس المال

تخفيض رأس المال

وله شكلان نقدي وعيني :

أ- تخفيض رأس المال بشكل نقدي: حيث يقوم صاحب المنشأة بسحب مبلغ معين من رأس ماله لاستخدامه في نشاطات أخرى.

قرر التاجر حسن تخفيض رأس مال منشأته بأن سحب نقدا من الصندوق مبلغ ١٠٠٠٠٠ ومن المصرف ٣٠٠٠٠٠، يكون القيد:

٤٠٠٠٠٠ من ح/ رأس المال

إلى مذكورين

١٠٠٠٠٠ ح/ الصندوق

٣٠٠٠٠٠ ح/ المصرف

/ إثبات تخفيض رأس المال المنشأة بسحب أموال من الصندوق والمصرف/

ب- تخفيض رأس المال بشكل عيني: حيث يقوم صاحب المنشأة باستبعاد أصل أو أكثر من أصول المنشأة.

قرر التاجر حسن تخفيض رأس مال المنشأة بأن استبعد إحدى سيارات المنشأة قيمتها ٦٠٠٠٠٠، يكون القيد:

٦٠٠٠٠٠ من ح/ رأس المال

٦٠٠٠٠٠ إلى ح/ السيارات

/ إثبات تخفيض رأس المال المنشأة بتخفيض أصوله/

حالة خاصة – المسحوبات الشخصية: هي قيمة ما يسحبه صاحب المنشأة من مبالغ نقدية وعينية بغرض الاستخدام الشخصي، وبما أن ذمة المنشأة منفصلة عن ذمة

صاحبه (مالكه) لذلك يتم تسجيل هذه المبالغ في حساب مستقل يسمى حساب المسحوبات الشخصية.

سبق وأن أشرنا في حديثنا عن معادلة الميزانية أن المسحوبات الشخصية تخفض حقوق الملكية أو رأس المال.

فيما يلي العمليات التي قام بها التاجر حسن: في ٣١-١-٢٠١٥ دفع إيجار محله بمبلغ ٢٥٠٠٠ وإيجار منزله بمبلغ ٣٠٠٠٠ نقداً، وفي ٢/٥/ ٢٠١٥ سحب سيارة قيمتها ٦٠٠٠٠٠من المنشأة وخصصها لزوجته، تكون القيود:

من مذكورين

٢٥٠٠٠ ح/ مصروف إيجار محل

٣٠٠٠٠ ح/ مسحوبات شخصية

٥٥٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

/ إثبات دفع إيجار المحل والمنزل نقداً في ٣١/ ٢-١٠١٥/

٦٠٠٠٠٠ من ح/ مسحوبات شخصية

٦٠٠٠٠٠ إلى ح/ السيارات

/ إثبات المسحوبات الشخصية بقيمة السيارة التي تم سحبها من المنشأة للاستخدام الخاص في ٢/٥/ ٢٠١٥/

ثانيًا- العمليات الرأسمالية: هي العمليات التي تتعلق بالأصول الثابتة (أراضي، مباني، آلات، سيارات، أثاث) سواء باقتناء وحيازة أصول ثابتة خلال عمر المنشأة

لزيادة طاقته الإنتاجية أو بيع الأصول الثابتة وما يرافقها من ربح أو خسارة رأسمالية، وسنقتصر على عمليات شراء الأصول الثابتة فقط.

عند شراء الأصل الثابت فإن:

تكلفة الشراء = ثمن الأصل الثابت كما جاء في فاتورة الشراء + جميع مصاريف نقل الأصل والتأمين عليه + الرسوم الجمركية إذا كان الأصل مستوردًا + نفقات تركيب وتجهيز الأصل حتى يصبح جاهز للاستخدام

اشترى سعيد آلة من الخارج بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ وسدد رسوما جمركية ١٠٠٠٠ ودفع تأمين عليها ٥٠٠٠ وعمولة شراء ١٥٠٠٠ وسدد كل ما تقدم نقداً، يكون القيد

٥٣٠٠٠٠ من ح/ الآلة

٥٣٠٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

/ إثبات شراء الآلة نقداً /

مثال:

سجل العمليات التالية في دفتر اليومية الخاص بكل تاجر على حدة:

✓ قرر عصام البدء بأعماله التجارية فخصص لذلك مبلغ ٧٠٠٠٠٠ أودعها في الصندوق.

✓ قرر عمار البدء بأعماله التجارية فخصص لذلك مبلغ ٧٠٠٠٠٠ أودعها في المصرف.

✓ قرر عمر البدء بأعماله التجارية فخصص لذلك مبلغ ٧٠٠٠٠٠ كرأس مال أودعه في الصندوق والمصرف مناصفة.

✓ قرر علاء البدء بأعماله التجارية فخصص لذلك عقار بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ كرأس مال.

✓ قرر عماد البدء بأعماله التجارية فخصص لذلك عقار بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ و٢٠٠٠٠٠ أودعها في المصرف.

✓ قرر علي البدء بأعماله التجارية فخصص لذلك عقار بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠ أودعها في المصرف و١٠٠٠٠٠ أودعها في الصندوق.

✓ قرر عدي البدء بأعماله التجارية فخصص لذلك الأصول التالية: ٥٠٠٠٠٠ عقار، ١٥٠٠٠٠ أثاث، ١٠٠٠٠٠ بضاعة، ١٢٥٠٠٠ أودعها في الصندوق.

ثالثًا- شهرة المحل: هي رأس المال المستتر الذي يعطي أرباحًا غير عادية نتيجة عدة عوامل كموقع المنشأة أو البضائع التي يقدمها أو إدارة المنشأة.

كما تُعرَّف شهرة المحل بأنها: مقدرة المحل (منشأة أو منشأة أو مؤسسة) على تحقيق أرباح تزيد عن الأرباح التي تحققها المحلات المماثلة.

مثال:

تاجر رأس ماله ١٠٠٠٠٠ ليرة معدل ربحه العادي ١٠٪ والأرباح المتحققة بلغت ١٥٠٠٠ليرة، احسب قيمة شهرة المحل.

الأرباح العادية = ١٠٠٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠٠٠

الطريقة الأولى لحساب الشهرة:

الأرباح غير العادية = الأرباح المتحققة - الأرباح العادية

الأرباح غير العادية = ١٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠

الأرباح غير العادية = ٥٠٠٠

الشهرة = الأرباح غير العادية × مقلوب معدل الربح العادي

الشهرة = ٥٠٠٠ X (١٠٠ ÷ ١٠) = ٥٠٠٠٠

الطريقة الثانية لحساب الشهرة: وذلك بمعرفة قيمة رأس المال الذي يحقق ربح مقداره ١٥٠٠٠ إذا كان معدل الربح العادي ١٠٪ ويحسب كما يلي:

الأرباح المتحققة X مقلوب معدل الربح العادي = ١٥٠٠٠X (١٠٠ ÷ ١٠) = ١٥٠٠٠٠

رأس المال المستتر أو الشهرة = ١٥٠٠٠٠– رأس المال الأصلي

رأس المال المستتر أو الشهرة = ١٥٠٠٠٠– ١٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠

الحسابات الختامية

تقوم المنشآت في نهاية كل فترة مالية (غالبًا سنة مالية) بإعداد حساباتها الختامية وذلك للتعرف على مركزها المالي ونتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، كما يمكن عرض الحسابات الختامية كقوائم مالية تقدم للأطراف ذات المصالح بغرض تقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة.

لكن بداية وقبل الشروع في اعداد الحسابات الختامية، لا بد من إعداد قيود تسوية في نهاية كل فترة مالية بحيث يتم الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك الاعتراف بالايرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لا، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي، وهو ما يعرف بمبدأ الاستحقاق.

أولاً- قيود التسوية: هي قيود تسجل في دفتر اليومية بتاريخ إعداد الحسابات الختامية، وذلك بهدف الوصول إلى أرصدة صحيحة لحسابات المصروفات والايرادات وفقًا لمبدأ الاستحقاق، وكذلك ربط الايراد المتحقق للفترة المالية مع المصروف المرتبط به لذات الفترة وهو ما يعرف بمبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات.

١- قيود تسوية المصروفات:

المصروفات المدفوعة مقدمًا: قد تقوم المنشأة بدفع بعض المصروفات التي تخص الفترة المالية القادمة مقدمًا عندها لابد من تحميل الدورة المالية الحالية بما يخصها

من مصروفات فقط والتي تظهر في حساب الأرباح والخسائر في حين يظهر المصروف المدفوع مقدماً والذي يخص الفترة القادمة في الميزانية العمومية.

مثال:

في ١-٢٠١٥/١٠ قامت الشركة العربية بدفع مصاريف تأمين ضد الحريق لمدة سنة من تاريخه بمبلغ ١٢٠٠٠ ليرة نقداً.

الحل: في ١-١٠ نسجل القيد

١٢٠٠٠ من ح/ مصروف التأمين

١٢٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

في ٣١-٢٠١٥/١٢ نهاية الفترة المالية نحسب مصروف التأمين الذي يخص السنة الحالية ٢٠١٥

م. تأمين ٢٠١٥ (من ١-١٠ حتى ٣١-١٢ أي ٣ أشهر) =

١٢٠٠٠ × (٣ ÷ ١٢) = ٣٠٠٠

إذاً م. التأمين المدفوع مقدماً = ١٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ = ٩٠٠٠

ونثبت ذلك بالقيد:

٩٠٠٠ من ح/ مصروف تأمين مدفوع مقدماً

٩٠٠٠ إلى ح/ مصروف التأمين

مدين (منه)	ح/ مصروف التأمين (له)		دائن
إلى ح/ الصندوق ١-١٠/٢٠١٥	١٢٠٠٠	٩٠٠٠	من ح/ مصروف تأمين مدفوع مقدمًا ٣١-١٢/٢٠١٥
		٣٠٠٠	رصيد مدين ٣١-١٢ يقفل في ح/ أ. خ

١٢٠٠٠	١٢٠٠٠

عليه يتم إقفال رصيد ح/ م. التأمين (٣٠٠٠) في ح/ الأرباح والخسائر بالقيد :

٣٠٠٠ من ح/ أ. خ

٣٠٠٠ إلى ح/ مصروف التأمين

مدين (منه)	ح/ مصروف التأمين مدفوع مقدمًا		(له) دائن
٩٠٠٠	إلى ح/ مصروف تأمين ٣١-١٢/٢٠١٥		
		٩٠٠٠	رصيد مدين في ٣١-١٢ يظهر في الميزانية
١٢٠٠٠		١٢٠٠٠	

عليه يظهر رصيد ح/ م. تأمين مدفوع مقدمًا في الميزانية ضمن الأصول المتداولة بمبلغ ٩٠٠٠

المصروفات المستحقة وغير المدفوعة: هي المصروفات التي تخص الفترة المالية الحالية إلا أنها لم تدفع بعد، وتطبيقًا لمبدأ الاستحقاق يتم تسجيل هذه المصروفات.

مثال:

في ٣١-١٢-٢٠١٥ ظهر في ميزان المراجعة مبلغ ٦٦٠٠٠ ليرة إيجار محل، علمًا أن الإيجار الشهري يبلغ ٦٠٠٠ ليرة

الحل: مصروف الإيجار الذي يخص عام ٢٠١٥ = ٦٠٠٠ X ١٢ = ٧٢٠٠٠

عليه فإن مبلغ الإيجار الذي يخص العام وغير مدفوع = ٧٢٠٠٠ – ٦٦٠٠٠ = ٦٠٠٠

ونسجل القيد التالي :

٦٠٠٠ من ح/ مصروف إيجار

٦٠٠٠ إلى ح/ مصروف إيجار مستحق وغير مدفوع

وتظهر الحسابات كما يلي :

مدين (منه)		ح/ مصروف الإيجار		(له) دائن
٦٦٠٠٠	إلى ح/ الصندوق (مدفوع خلال العام)			
٦٠٠٠	إلى ح/ مصروف إيجار مستحق وغير مدفوع ٣١-١٢	٧٢٠٠٠	رصيد مدين ٣١-١٢ يقفل في ح/ أ. خ	
٧٢٠٠٠		٧٢٠٠٠		

عليه يتم إقفال رصيد ح/ م. الإيجار (٧٢٠٠٠) في ح/ الأرباح والخسائر بالقيد :

٧٢٠٠٠ من ح/ أ. خ

٧٢٠٠٠ إلى ح/ مصروف الإيجار

مدين (منه)		ح/ مصروف إيجار مستحق وغير مدفوع		(له) دائن
		٦٠٠٠	من ح/ مصروف الإيجار	
٦٠٠٠	رصيد دائن في ٣١-١٢ يظهر في الميزانية			
٦٠٠٠		٦٠٠٠		

عليه يظهر رصيد ح/ م. إيجار مستحق وغير مدفوع في الميزانية ضمن الخصوم

المتداولة بمبلغ ٦٠٠٠ .

٢- قيود تسوية الايرادات :

الايرادات المقبوضة مقدماً : قد تقوم المنشأة بقبض بعض الايرادات التي تخص الفترة المالية القادمة مقدماً، عندها لابد من تحميل الدورة المالية الحالية بما يخصها من ايرادات فقط والتي تظهر في حساب الأرباح والخسائر في حين يظهر الايراد المدفوع مقدماً والذي يخص الفترة القادمة في الميزانية العمومية .

مثال :

في ٢٠١٥ /٧/ ١ قامت شركة الهدى لصيانة الكمبيوترات بتوقيع عقد صيانة من أحد زبائنها لمدة سنتين من تاريخه وقبضت كامل قيمة العقد مبلغاً وقدره ٥٠٠٠٠ مقدماً .

الحل : في ١ / ٧ نسجل القيد التالي :

٥٠٠٠٠ من ح/ الصندوق

٥٠٠٠٠ إلى ح/ ايراد صيانة كمبيوترات

في ٣١-١٢/ ٢٠١٥ نهاية الفترة المالية نحسب ايراد صيانة الكمبيوترات الذي يخص السنة الحالية ٢٠١٥ .

ايراد ٢٠١٥ (من ١ / ٧ حتى ٣١-١٢ أي ٦ أشهر، مدة العقد سنتان أي ٢٤ شهر) = ٥٠٠٠٠ X (٦ ÷ ٢٤) = ١٢٥٠٠

إذاً ايراد صيانة كمبيوترات المقبوض مقدماً = ٥٠٠٠٠ – ١٢٥٠٠ = ٣٧٥٠٠

ونثبت ذلك بالقيد :

٣٧٥٠٠ من ح/ ايراد صيانة كمبيوترات

٣٧٥٠٠ إلى ح/ ايراد صيانة كمبيوترات مقبوض مقدمًا

مدين (منه)	ح/ ايراد صيانة الكمبيوترات	(له) دائن
٣٧٥٠٠ إلى ح/ ايراد صيانة الكمبيوترات مقبوض مقدمًا	٥٠٠٠٠	من ح/ الصندوق
١٢٥٠٠ رصيد دائن ٣١-١٢ يقفل في ح/ أ. خ		
٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	

عليه يتم إقفال رصيد ح/ ايراد صيانة كمبيوترات (١٢٥٠٠) في ح/ الأرباح والخسائر بالقيد :

١٢٥٠٠ من ح/ ايراد صيانة الكمبيوترات

١٢٥٠٠ إلى ح/ أ. خ

مدين (منه)	ح/ ايراد صيانة الكمبيوترات مقبوض مقدمًا	(له) دائن
	٣٧٥٠٠	من ح/ ايراد صيانة الكمبيوترات
٣٧٥٠٠ رصيد دائن في ٣١-١٢ يظهر في الميزانية		
٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠	

عليه يظهر رصيد ح/ ايراد صيانة الكمبيوترات مقبوض مقدمًا في الميزانية ضمن الخصوم المتداولة بمبلغ ٣٧٥٠٠ .

الايرادات المستحقة وغير المقبوضة: هي الايرادات التي تخص الفترة المالية الحالية إلا أنها لم تقبض بعد، وتطبيقًا لمبدأ الاستحقاق يتم تسجيل هذه الايرادات.

مثال:

في ٣١-١٢/ ٢٠١٥ ظهر في ميزان المراجعة مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة ايراد تقديم خدمات ترجمة في دفاتر مكتب الأول في الترجمة، علمًا أن هناك خدمات تم تقديمها إلى أحد الزبائن بتاريخ ٢٧/ ١٢ /٢٠١٥ بمبلغ ١٥٠٠ ليرة إلا أنها لم تحصل (تقبض) بعد.

الحل: بما أن هذه الخدمات تخص عام ٢٠١٥ فلا بد أن تظهر في الحسابات تطبيقًا لمبدأ الاستحقاق، ونسجل القيد في ٣١-١٢/ ٢٠١٥

١٥٠٠ من ح/ ايراد خدمات مستحقة وغير مقبوضة

١٥٠٠ إلى ح/ ايراد خدمات

وتظهر الحسابات كما يلي:

مدين (منه)		ح/ ايراد خدمات		(له) دائن
		٢٠٠٠٠٠	من ح/ الصندوق (مقبوض خلال العام)	
٢٠١٥٠٠	رصيد دائن ٣١-١٢ يقفل في ح/ أ. خ	١٥٠٠	من ح/ ايراد خدمات مستحق وغير مقبوض	
٢٠١٥٠٠		٢٠١٥٠٠		

عليه يتم إقفال رصيد ح/ ايراد خدمات (٢٠١٥٠٠) في ح/ الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

٢٠١٥٠٠ من ح/ ايراد خدمات

٢٠١٥٠٠ إلى ح/ أ. خ

مدين (منه)	ح/ ايراد خدمات مستحق وغير مقبوض	(له) دائن
١٥٠٠ إلى ح/ ايراد خدمات		
	١٥٠٠ رصيد مدين في ٣١-١٢ يظهر في الميزانية	
١٥٠٠	١٥٠٠	

عليه يظهر رصيد ح/ ايراد خدمات مستحق وغير مقبوض في الميزانية ضمن الأصول المتداولة بمبلغ ١٥٠٠

الحسابات الختامية في المؤسسات التجارية هي:

قائمة الدخل وهي تقابل:

- ★ حساب المتاجرة.
- ★ حساب الأرباح والخسائر.

والحسابات الختامية في المؤسسات الصناعية هي:

- ★ حساب التشغيل (ح/المصنع).
- ★ حساب المتاجرة.
- ★ حساب الأرباح والخسائر.

حساب المتاجرة

هو الحساب الذي توجد به الحسابات المتعلقة بعمليات البضائع في نهاية الفترة المالية بغية الحصول على الأرباح المجملة (الأرباح غير الصافية) أو على الأرباح التجارية، ويأخذ حساب المتاجرة لاستخراج مجمل الربح أو مجمل الخسارة الشكل التالي :

منه ح/ المتاجرة عن المدة المنتهية في ٣١-١٢ / . . ١٩ له

xxx	ح/ بضاعة أول المدة	xxx	/ مبيعات
xxx	ح/ المشتريات	xxx	/ مردودات مشتريات
xxx	ح/ مردودات المبيعات	xxx	/ بضاعة ٣١-١٢
xxx	ح/ مصاريف الشراء		
	ح/ أ. خ (مجمل ربح)		/ أ. خ(مجمل خسارة)
رصيد	مجمل خسارة		
xxx		xxx	

ويرحل رصيد حسا ب المتاجرة لحساب الأرباح والخسائر بعد إجراء أحد القيدين التاليين :

الربح المجمل	الخسارة المجملة
xxx من ح/ المتاجرة	xxx من ح/ الأرباح والخسائر
xxx إلى ح/ الأرباح والخسائر	xxx إلى ح/ المتاجرة
/ تحويل مجمل الأرباح /	/ تحويل مجمل الخسارة /

ويمكن أن نستخرج من حساب المتاجرة تكلفة المبيعات والأرباح المجملة أو الخسارة المجملة، حيث أن :

تكلفة المبيعات = (بضاعة أول المدة + مشتريات + م. الشراء + مر. المبيعات) - (بضاعة آخر المدة + مر. مشتريات)

مجمل الربح أو مجمل الخسارة = مبيعات - تكلفة المبيعات

نستنتج مما سبق : أن مجمل الربح أو الخسارة له أهمية كبيرة بالنسبة للتاجر حيث يمكنه من معرفة مدى نجاح عمليات بيع البضاعة. لكنه لا يمثل العائد الحقيقي لرأس المال لأن هناك الكثير من المصاريف والإيرادات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار بعد .

لذلك لا بد من فتح حساب الأرباح والخسائر الذي يمكننا من معرفة الربح الصافي أو الخسارة الصافية. ويتم إقفال حساب الأرباح والخسائر بحساب رأس المال، وإليك صورة عن حساب الأرباح والخسائر.

الأرباح والخسائر

من ح/ الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية في ٣١-١٢ إلى

xxx	إلى ح/ المتاجرة (مجمل خسارة)	xxx	من ح/ المتاجرة (مجمل ربح)
	مصاريف إدارية:		الإيرادات:
xxx	إلى ح/ الرواتب	xxx	من ح/ إيراد عقار
xxx	إلى ح/ الإيجار	xxx	من ح/إيراد استثمار
xxx	إلى ح/ كهرباء ومياه		من ح/ حسم مكتسب
xxx	إلى ح/ بريد وبرق وهاتف		.
	إلى ح/ مطبوعات ولوازم الخ. .		.
xxx	مصاريف البيع والتوزيع:		.
xxx	إلى ح/ اللف والحزم		الخ
xxx	إلى ح/ نقل مبيعات		
xxx	إلى ح/ عمولة وكلاء بيع		
xxx	إلى ح/ دعاية وإعلان		
xxx	إلى ح/ معارض		
xxx	إلى ح/ حسم ممنوح		
xxx	إلى ح/ ديون معدومة الخ...		
xxx	مصاريف مالية:		
xxx	إلى ح/ الآجيو	xxx	من ح/رأس المال (صافي خسارة)
	إلى ح/ عمولات تحصيل الخ...		
	إلى ح/رأس المال (صافي ربح)		
xxxx		xxxx	

قيود الأقفال :

الربح الصافي	الخسارة الصافية
xxx من ح/ الأرباح والخسائر	xxx من ح/رأس المال
xxx إلى ح/ رأس المال	xxx إلى ح/ الأرباح والخسائر
/ زيادة رأس المال بالأرباح الصافية /	/ تخفيض رأس المال بالخسارة الصافية /

الميزانية

الميزانية العامة: هي قائمة تبين المركز المالي للمنشأة، وبشكل عام تتضمن الحسابات التي تمتد أثرها إلى الفترة القادمة.

أصول الميزانية العمومية بتاريخ ٣١-١٢ / . . ١٩ خصوم

			الأصول الثابتة:		الخصوم الثابتة:
	xxx		شهرة محل		رأس المال xxx
	xxx		عقارات		- المسحوبات xxx
	xxx		آلات	---	+ /-الأرباح والخسائر xxx
	xxx		سيارات	xxx	الخصوم المتداولة: xxx
---	xxx		أثاث		موردون xxx
xxx			تأمينات	---	أوراق الدفع xxx
	xxx		الأصول المتداولة:	xxx	قروض دائنة xxx
	xxx		بضاعة ٣١-١٢	---	أرصدة دائنة أخرى xxx
	xxx		زبائن	xxx	مصاريف مستحقة
---	xxx		أوراق القبض		الإيرادات المقدمة
xxx			أوراق مالية		
	xxx		قروض مدينة		
---	xxx		أموال جاهزة:		
xxx			مصرف		
	xxx		صندوق		
---			أرصدة مدينة أخرى:		
xxx			مصاريف مقدمة		
			إيرادات مستحقة		
xxx		xxx			

القوائم الماليّة

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف ذات المصالح (المستفيدة) من المعلومات وفقًا للأهداف التي تسعى تلك الأطراف لتحقيقها، وبسبب تكلفة وصعوبة إعداد أكثر من مجموعة من القوائم المالية تلبي كل منها حاجات جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية، يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام بحيث تلبي تلك القوائم معظم ما تحتاجه الأطراف الخارجية المهتمة بالمنشأة.

تقوم معظم المنشآت بنشر القوائم المالية من خلال التقرير المالي السنوي أو نصف السنوي أو الربع سنوي.

سنتحدث في هذا المبحث عن القوائم المالية وكيفية عرضها كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية.

الغرض من القوائم المالية: يمثل الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمنشأة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، بحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لقاعدة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

وحتى تحقق القوائم المالية هذه الأهداف فيجب أن تتضمن ما يلي:

- الأصول
- الالتزامات

– حقوق الملكية

– الدخل (ويشمل المكاسب والخسائر) والمصاريف

– التغيرات في حقوق الملكية

– التدفقات النقدية

مكونات القوائم المالية: تتضمن مايلي:

١– قائمة المركز المالي بتاريخ كل فترة مالية: تتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية كما هي في تاريخ معين.

٢– قائمة الدخل الشامل للفترة المالية.

٣– قائمة التغيرات في حقوق الملكية للفترة المالية.

٤– قائمة التدفقات النقدية للفترة المالية: هي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وكذلك التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

تعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي.

٥– الملاحظات، وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

٦– معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة بحيث تعرض المنشأة بالحد الأدنى بيانين اثنين عن الفترة الحالية والفترة السابقة لكل قائمة من القوائم المالية المذكورة.

الاعتبارات (الشروط) العامة لعرض القوائم المالية:

١– العرض العادل: يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي (نتيجة الأعمال) والتدفقات النقدية للمنشأة بشكل عادل، بحيث تعكس الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المنشأة بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف، ويجب على ادارة المنشأة إرفاق إقرار مرفق بالقوائم المالية المعروضة تعبر بعدالة عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

٢– فرضية استمرارية المنشأة: أي أن يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة في أنشطتها وليس هناك ظروف أو نية لتصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة.

٣– أساس الاستحقاق المحاسبي: أي الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم وكذلك الاعتراف بالايرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لا أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي، ويتم اعدادا لقوائم المالية حسب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية.

٤– الاتساق في العرض: أي الثبات في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية.

٥– التقاص: يعني إظهار أو عرض بند معين بالقيمة الصافية أي بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين، كاظهار العمولات المدينة البالغة ٩٠٠٠ ليرة والعمولات الدائنة البالغة ١١٠٠٠ ليرة برقم واحد باسم صافي

العمولات الدائنة بمبلغ ٢٠٠٠ ليرة ويؤدي التقاص في بعض الحالات لغموض المعلومات المقدمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

٦- المعلومات المقارنة: توفر قابلية المقارنة إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة بقوائم مالية لفترات سابقة، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من ذلك في تقييم أداء المنشأة من فترة لأخرى ومن منشأة لأخرى مما يرشد قراراتهم الاقتصادية المختلفة ويساعدهم في عملية التنبؤ.

٧- تكرار إعداد التقارير: يجب على المنشأة عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويًا على الأقل، وعندما تغير نهاية فترة إعداد التقارير المالية لها وتعرض تقارير لفترة تزيد أو تقل عن سنة فإن على المنشأة الافصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية والسبب وراء استخدام فترة أطول أو أقل من سنة.

هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام:

يجب أن تحتوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسية على المعلومات التالية:

- اسم (عنوان) القائمة واسم المنشأة المعدة لها.
- ما إذا كانت القائمة للمنشأة لوحده أم لمجموعة مشاريع (قوائم موحدة).
- الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة.
- العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية.
- مستوى تجميع أو اختصار القيمة في القوائم المالية (الأرقام بآلاف الليرات أو بمئات الآلاف).

شكل ومحتوى قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وتصنيف مكوناتها :

تظهر قائمة المركز المالي أو الميزانية الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للمنشأة بتاريخ معين بحيث يتم عرض الأصول والالتزامات في الميزانية حسب تصنيفها إلى متداولة وغير متداولة.

شركة الصناعات المعدنية المساهمة العامة قائمة المركز المالي كما في ٣١-١٢/ ٢٠١٥ مقارنة مع السنة السابقة (بآلاف الليرات)		
	٢٠١٥	**٢٠١٤**
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقد في الصندوق	٥٠٠٠	
النقد في المصرف	٧٠٠٠	
الذمم التجارية المدينة (المدينون) والذمم الأخرى (أوراق القبض مثلًا)	٦٥٠٠	
المخزون	٥٥٠٠	
المصاريف المدفوعة مقدمًا	١٥٠٠	
مجموع الأصول المتداولة	**٢٥٥٠٠**	
الأصول غير المتداولة (الثابتة)		
الممتلكات والمصانع بالصافي	٩٠٠٠	
المعدات (بالصافي)	٧٠٠٠	
الشهرة	٢٥٠٠	
مجموع الأصول غير المتداولة	**١٨٥٠٠**	
اجمالي الأصول	**٤٤٠٠٠**	
الالتزامات المتداولة		
الذمم التجارية الدائنة (دائنون) والذمم الدائنة الأخرى (أوراق الدفع)	١٢٠٠٠	
ضريبة مستحقة الدفع	١٠٠٠	

مصاريف مستحقة الدفع	٢٥٠٠	
مجموع الالتزامات المتداولة	**١٥٥٠٠**	
الالتزامات غير المتداولة		
التزامات ضريبية مؤجلة	٤٠٠٠	
مخصصات طويلة الأجل	٥٠٠٠	
مجموع الالتزامات غير المتداولة	**٩٠٠٠**	
مجموع الالتزامات	**٢٤٥٠٠**	
حقوق الملكية		
رأس المال	١٤٠٠٠	
الاحتياطيات	٣٠٠٠	
الأرباح المحتجزة	٢٥٠٠	
مجموع حقوق الملكية	**١٩٥٠٠**	
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	**٤٤٠٠٠**	

شكل ومحتوى قائمة الدخل وتصنيف مكوناتها :

تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة .

وفق التسلسل التالي

– الربح أو الخسارة .

– اجمالي الدخل الشامل الآخر .

الدخل الشامل للفترة = الربح أو الخسارة للفترة المالية + الدخل الشامل الآخر

يشمل قسم الربح أو الخسارة من قائمة الدخل ما يلي :

– الايراد .

– تكاليف التمويل .

– حصة المنشأة من الأرباح أو الخسائر في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

– مصروف ضريبة الدخل.

يشمل قسم الدخل الشامل الآخر:

– مجموعة بنود الدخل الشامل الآخر التي لا يسمح لاحقًا بإعادة تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة.

– مجموعة بنود الدخل الشامل الآخر التي يتم لاحقًا بإعادة تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة عند تحقق شروط محددة.

طرق عرض المصروفات عند إعداد قائمة الدخل:

يجب على المنشأة أن تعرض تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف يعتمد على واحدة مما يلي:

١– طبيعة المصروف: يتم تجميع المصروفات في بيان الدخل حسب طبيعتها (مثال ذلك الاهتلاك ومشتريات المواد وتكاليف النقل والأجور وتكاليف الإعلان).

٢– وظيفة المصروف: حيث تصنف المصروفات بموجب هذا الأسلوب حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو مصاريف التوزيع أو الأنشطة الإدارية.

ويجب اختيار الأسلوب الذي يقدم معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة والذي يعتمد على كل من العوامل التاريخية والصناعية وطبيعة المنشأة.

فيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة طبيعة المصروف:

شركة الصناعات المعدنية قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١-١٢/ ٢٠١٥ (بآلاف الليرات)		
الايرادات من النشاط التشغيلي (المبيعات)		**٢ ١٤٠٠**
مكاسب وايرادات أخرى		**١٦٠٠**
المجموع		**٢٣٠٠٠**
التغيرات في مخزون البضائع الجاهزة	(١٥٠٠)	
المواد الخام والمستهلكات المستخدمة	(٥٠٠٠)	
تكاليف منافع الموظفين	(١٠٠٠)	
مصاريف الاهتلاك	(١٠٠٠)	
المصروفات الأخرى	(٢٠٠)	
مصاريف التمويل	(١٠٠)	
اجمالي المصروفات		**(٨٨٠٠)**
حصة المنشأة في أرباح المنشآت التابعة والزميلة		**٢٠٠**
ربح الفترة قبل الضريبة		**١٤٤٠٠**
مصروف ضريبة الدخل ٢٠٪		**(٢٨٨٠)**
ربح الفترة أو السنة		**١ ١٥٢٠**

مكاسب وايرادات أخرى = حسم مكتسب + ايراد إيجار

التغيرات في مخزون البضائع الجاهزة (بضاعة آخر المدة) = بضاعة أول المدة + المشتريات + مر مبيعات - مر مشتريات- المبيعات

تكاليف منافع الموظفين = رواتب وأجور + مزايا عينية أو نقدية للموظفين

المصروفات الأخرى = حسم ممنوح + مصاريف إعلان + مصاريف هاتف وكهرباء ماء + م نقل مبيعات + أي مصروف آخر

مصاريف التمويل = الفائدة على القروض أو اصدار سندات وهي محرمة شرعًا والبديل يكون في التمويلات الإسلامية كالمرابحة والاستصناع وغيرها من صيغ.

عليه عند قيام المنشأة باتباع أسلوب تصنيف المصروفات حسب وظيفتها، يجب عليها الافصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة المصروفات بما في ذلك مصروف الاهتلاك والإطفاء وتكاليف منافع الموظفين.

فيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة طبيعة المصروف:

شركة الصناعات المعدنية **قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١-١٢-٢٠١٥ (بآلاف الليرات)**	
الايرادات من النشاط التشغيلي (المبيعات)	٢ ١٤٠٠
تكلفة المبيعات	٦٥٠٠
اجمالي الربح	**١٤٩٠٠**
مكاسب وايرادات أخرى	١٦٠٠
مصاريف التوزيع	(٥٠٠)
المصروفات الإدارية	(١٥٠٠)
المصروفات الأخرى	(٢٠٠)
مصاريف التمويل	(١٠٠)
حصة المنشأة في أرباح المنشآت الزميلة	٢٠٠
ربح الفترة قبل الضريبة	**١٤٤٠٠**
مصروف ضريبة الدخل	(٢٨٨٠)
ربح الفترة أو السنة	**١ ١٥٢٠**
الدخل الشامل الآخر	
أرباح غير محققة لتقييم أصول مالية معدة للبيع	٣٠٠
فائض إعادة التقييم	٤٠٠
حصة المنشأة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	٢٠٠

الدخل الشامل الآخر للسنة	**٩٠٠**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**١٢٤٢٠**

تكلفة المبيعات = بضاعة أول المدة + المشتريات + م. شراء + مر مبيعات - المبيعات - مر مشتريات

مجمل الربح أو الخسارة = المبيعات - تكلفة المبيعات

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تبين التغيرات التي تؤثر على رأس مال المنشأة حيث تشمل:

رأس المال + أي زيادات على رأس المال من قبل المالكين أو عن طريق التمويل الخارجي + أرباح الفترة في قائمة الدخل أو (- خسائر الفترة في قائمة الدخل) + احتياطي قانوني + فائض إعادة التقييم - المسحوبات الشخصية إن وجدت

فيما يلي مثال توضيحي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية

شركة الصناعات المعدنية

قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١-١٢/ ٢٠١٥ (آلاف الليرات)

البيان	رأس المال	رأس المال الاضافي (اصدار سندات)	فائض إعادة التقييم	احتياطي قانوني	أرباح محتجزة	حقوق الأقلية	المجموع
أرصدة ١-١	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٨٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٧٨٠٠٠
فائض اعادة التقييم			٥٠٠٠				
ربح الفترة					١٢٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠
توزيعات أرباح					(٤٠٠٠٠)		(٤٠٠٠٠)
احتياطي قانوني				١٢٠٠٠	(١٢٠٠٠)		٠
اصدار أسهم	٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠					١٥٠٠٠
صافي الزيادة في حقوق الأقلية						١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
أرصدة ٣١-١٢	٣٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٨٨٠٠٠

قائمة التدفقات النقدية

تهدف لتقديم معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة، والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية، وفيما يلي شرح لهذه الأنشطة:

الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الايراد في المنشأة بالإضافة للنشاطات الأخرى التي لا تعتبر ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

الانشطة الاستثمارية: هي الأنشطة المتمثلة في امتلاك أصول ثابتة والتخلص منها (بيعها) وغيرها من الاستثمارات.

الأنشطة التمويلية: هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة.

وسيتم دراسة هذه القائمة في السنوات القادمة بإذن الله تعالى.

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية:

تعتبر الايضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهمها، حيث توفر إما:

- معلومات إضافية أو تفاصيل للمعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية.
- معلومات محددة لشرح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية.
- معلومات إضافية لم ترد أية بنود تتعلق بها في القوائم المالية مثل الالتزامات الطارئة.

إن إعداد القوائم المالية وفق ما يقتضيه المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية، يجعل هذه القوائم أكثر مصداقية وقبول لدى الجهات الدولية، الأمر الذي يسهم في امكانية الانفتاح على العالم الخارجي والدخول في معاملات اقتصادية على نطاق أوسع.

الجرد

إن بعض أرصدة الحسابات كما هي مدونة في دفتر الأستاذ لا تعطي صورة صحيحة عن الواقع إلا بعد تعديلها، ويتطلب إجراء عمليات التعديل معرفة القيم الحقيقية أو الوضع الراهن لكل حساب من حسابات أصول المنشأة وخصومها، ويتم ذلك من خلال ما يعرف بالجرد.

تعريف الجرد: عملية محاسبية تقوم بها المنشأة في نهاية الفترة المالية (غالبًا نهاية السنة) بعد الانتهاء من إعداد ميزان المراجعة وقبل إعداد القوائم المالية وذلك بهدف تحديد نتيجة أعمالها بدقة وإعطاء صورة حقيقية عن مركزها المالي.

يتم الجرد بإجراء فحص شامل لجميع الحسابات التي يتضمنها ميزان المراجعة ومقارنته مع ما تم من أحداث لم تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد ميزان المراجعة، ومن ثم إجراء قيود تسوية جردية لمعالجة هذه الأحداث للوصول إلى حسابات ختامية صحيحة.

أهداف الجرد:

١- التأكد من صحة الحسابات الواردة في ميزان المراجعة.

٢- تحديد صافي الربح الفعلي للمنشأة في نهاية الفترة المالية.

٣- تصوير المركز المالي الحقيقي للمنشأة في نهاية الفترة المالية.

٤- إظهار الأرصدة الفعلية للأصول والأرصدة الفعلية للخصوم.

٥- إجراء المعالجة المحاسبية للفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحقيقية لبعض الحسابات.

زمن الجرد والدورة الحسابية: يتم الجرد عادةً في نهاية الفترة المالية، ويطلق على المدة الفاصلة بين كل عمليتي جرد متتاليتين اسم (الدورة الحسابية)، وهناك حالات استثنائية تستوجب القيام بعمليات الجرد بصورة مفاجئة كتصفية المنشأة أو دخول شريك جديد أو عند وفاة صاحب(مالك) المنشأة.

أنواع الجرد:

الجرد العملي: يقصد به إحصاء موجودات المنشاة كالمخزون مثلاً إحصاءً مباشراً أي إحصاءً ماديًا ثم تقويم هذه الموجودات ووضع النتائج في جداول تدعى بقوائم الجرد.

الجرد الحسابي: يقصد به تدوين القيود الجردية وفقًا للنتائج التي أسفر عنها الجرد العملي ثم استخراج الأرباح والخسائر الصافية ومن ثم تنظيم الميزانية العمومية.

جرد الأصول الثابتة

أولاً- القياس والاعتراف الأولي للأصول الثابتة وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦

يتم قياس الأصول الثابتة والاعتراف بها في قائمة المركز المالي (الميزانية) بالتكلفة التي تشمل:

- سعر الشراء، إضافة إلى الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وضرائب الشراء، ويطرح منها الخصم والحسومات التجارية إن وجدت.
- التكاليف المتعلقة مباشرة بوضع الأصل في المكان والظرف اللازمين لاستخدامه بالطريقة التي تستهدفها المنشأة كتكاليف إعداد وتهيئة موقع تركيب الأصل وتكاليف الاستلام والمناولة الأولية (تكاليف نقل الأصل) وتكاليف تجميع الأصل وتركيبه واختبار الأداء والرسوم والأتعاب المهنية.
- التقديرات المبدئية لتفكيك وإزالة الأصل واستعادة الموقع إذا كان على المنشأة التزام تتكبده عند شراء الأصل أو نتيجة استخدام الأصل.

مثال:

قامت شركة الفارس الصناعية بتركيب آلات جديدة في قسم الإنتاج، وفيما يلي التكاليف التي تكبدتها الشركة:

- ثمن شراء الآلات (شاملة الرسوم الجمركية) ١٠٠٠٠٠
- مصاريف التسليم والمناولة (م. النقل) ٣٠٠٠٠
- تكلفة إعداد الموقع ١٠٠٠٠

– مصاريف استشارات لشراء الآلا ٥٠٠٠

– تكاليف أخرى مدفوعة للمورد مقابل تأجيل الدفع ١٠٠٠٠

– تكاليف تفكيك الآلات التي سيتم تكبدها بعد ٨ سنوات ٢٠٠٠٠

– الخسائر التشغيلية قبل الإنتاج التجاري (تكاليف يتم تحملها أثناء فترة تهيئة الأصل للعمل بالطريقة التي حددتها إدارة المنشأة أو خلال فترة تشغيل الأصل بأقل من طاقته التشغيلية) ١٥٠٠٠

المطلوب: ما هي التكاليف التي سيتم رسملتها وإعتبارها ضمن تكلفة الآلات؟

الحل: يجب رسملة التكاليف التالية كجزء من تكلفة الآلات:

البيان	المبلغ
ثمن شراء الآلات (شاملة الرسوم الجمركية)	١٠٠٠٠٠
مصاريف التسليم والمناولة (م. النقل)	٣٠٠٠٠
تكلفة إعداد الموقع	١٠٠٠٠
مصاريف استشارات لشراء الآلات	٥٠٠٠
تكاليف تفكيك الآلات التي سيتم تكبدها بعد ٨ سنوات	٢٠٠٠٠
تكلفة الآلات	**١٦٥٠٠٠**

أما تكاليف فوائد التأخير عن الدفع فلا يُعتد بها لحرمتها (ويجب تجنب العقود التي تفرض الفوائد الربوية)، وتكاليف الخسائر التشغيلية فلا يمكن رسملتها ولا تعتبر تكاليف منسوبة مباشرة لاقتناء الأصل، لذلك يتم تحميلها على قائمة الدخل (أو حساب أرباح وخسائر) للفترة التي حدثت فيها.

الجدير بالذكر أنه يمكن قياس الأصل بعد الاعتراف به أي في السنوات التالية لاقتنائه باستخدام نموذج التكلفة (التكلفة مطروح منها مجمع الاهتلاك المتراكم) أو نموذج إعادة التقييم (بالقيمة العادلة في السوق) وسنكتفي هنا بالحديث عن نموذج التكلفة.

ثانيًا- المصطلحات المستخدمة في التسويات الجردية للأصول الثابتة

- **العمر الإنتاجي**: هو عبارة عن الفترة الزمنية التي يتوقع المنشأة استخدام الأصل خلالها، أو عدد الوحدات المتوقع إنتاجها نتيجة استخدام الأصل.
- **القيمة المتبقية أو الخردة للأصل**: هي القيمة التقديرية المتوقع الحصول عليها عند التخلص من الأصل في نهاية عمره الإنتاجي، وتحدد تلك القيمة بالقيمة المقدرة حاليًا للأصل كما لو كان الأصل حاليًا في العمر والحالة المتوقعة في نهاية العمر الإنتاجي لها (قيمة الأصل كما لو كان اليوم خردة).
- **القيمة القابلة للاهتلاك**: هي تكلفة تملك الأصل مطروحًا منها القيمة المتبقية (الخردة) المقدرة في نهاية عمره الإنتاجي.
- **القيمة العادلة**: هي المبلغ الذي سيتم استلامه إذا تم بيع الأصل أو دفعه لتسديد إلتزام في عملية اعتيادية بين أطراف مشاركة بالسوق المنتظم.
- **الاهتلاك**: هو التوزيع المنتظمة للقيمة القابلة للاهتلاك للأصل على مدار عمره الإنتاجي المتوقع.

- **القيمة المرحلة (الظاهرة في الميزانية)**: هي تكلفة تملك الأصل مطروحًا منها مجمع الاهتلاك ومتراكم الخسائر نتيجة انخفاض قيمة الأصل (إن وجدت).

ثالثًا- اهتلاك الأصول الثابتة

متطلبات معالجة اهتلاك الأصول الثابتة:

- يتم اهتلاك الأصول الثابتة بشكل منفرد لكل بند منها، ويتم إثبات مصروف هذا الاهتلاك في بيان الدخل (حساب الأرباح والخسائر).
- يتم احتساب اهتلاك الأصل على المبلغ القابل للاهتلاك (التكلفة – قيمة الخردة لمقدرة) على أساس منتظم خلال عمره الإنتاجي المتوقع.
- يتم مراجعة طريقة الاهتلاك المطبقة على الأصل على الأقل في نهاية كل سنة مالية، وإذا حدث تغيير هام في نمط الاهتلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل يتم تغيير الطريقة لتعكس التغير في ذلك النمط.
- يتم الاستمرار في احتساب مصروف الاهتلاك حتى لو كانت القيمة العادلة للأصل تتجاوز قيمته المتبقية (الخردة)، وبالتالي يتم تجهل أثر التضخم.
- يبدأ احتساب الاهتلاك عندما يكون الأصل جاهزا للاستخدام بالطريقة التي تتوافق والمنافع التي يتم الحصول عليها من الأصل، كما يتم احتساب الاهتلاك على الأصل حتى لو كان هناك توقف أو انخفاض أو تراجع في استخدام الأصل حيث أن المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصول لا تستهلك فقط من خلال الاستخدام ولكن أيضًا من خلال التقادم (باستثناء عند اتباع طريقة وحدات النشاط).

- يتم ايقاف احتساب الاهتلاك عند إلغاء الاعتراف بالأصل (بيعه أو التخلي عنه كخردة) أو إعادة تصنيفه على أنه محتفظ به برسم البيع.
- عند زيادة قيمة الخردة المتوقعة للأصل عن المبلغ المسجل (القيمة الدفترية) في وقت من الأوقات، يتم احتساب الاهتلاك بمبلغ صفر حتى تقل قيمة الخردة عن القيمة المسجلة أو الدفترية للأصل.

طرق احتساب اهتلاك الأصول الثابتة

هناك عدة طرق مستخدمة في احتساب اهتلاك الأصول الثابتة وسنقتصر على الطرق التي أوردها المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ وهي:

أ- طريقة القسط الثابت.

ب- طريقة الاهتلاك المعجل أو المتسارع وتتضمن:

- طريقة القسط المتناقص المضاعف.
- طريقة مجموع أرقام السنين.

ج- طريقة النشاط.

وفيما يلي تفصيل لتلك الطرق:

أ- طريقة القسط الثابت: تعتبر من أكثر الطرق استخداماً في الحياة العملية نظراً لسهولتها وبساطتها، بموجب هذه الطريقة يتم احتساب القيمة القابلة للاهتلاك (التكلفة – الخردة) ثم تقسم على سنوات العمر الإنتاجي ليخصص لكل سنة من سنوات هذا العمر نفس المبلغ كمصروف اهتلاك.

قسط الاهتلاك السنوي = القيمة القابلة للاهتلاك ÷ عدد سنوات العمر الإنتاجي

وبتعويض القيمة القابلة للاهتلاك فإن :

قسط الاهتلاك السنوي = (تكلفة الأصل- القيمة المتبقية أو قيمة الخردة) ÷ العمر الإنتاجي

كما يمكن أن يتم تحديد نسبة اهتلاك سنوية للأصل عندها :

قسط الاهتلاك السنوي = (تكلفة الأصل- القيمة المتبقية أو قيمة الخردة) × نسبة الاهتلاك السنوي

مثال :

في ١ / ٢-١٠١٠ اشترت شركة الجود آلة طباعة بمبلغ ٢٢٠٠٠ ليرة، ويتوقع استخدامها في الإنتاج لمدة ٤ سنوات تباع بعدها كخردة بمبلغ ٢٠٠٠ ليرة

المطلوب :

١- تحديد القيمة القابلة للاهتلاك .

٢- تحديد مصروف قسط الاهتلاك السنوي وفق طريقة القسط الثابت .

٣- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات اهتلاك عام ٢٠١٠ .

الحل :

١- القيمة القابلة للاهتلاك = ٢٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ = ٢٠٠٠٠

٢- مصروف قسط الاهتلاك السنوي = القيمة القابلة للاهتلاك ÷ عدد سنوات العمر الإنتاجي

مصروف قسط الاهتلاك السنوي = ٢٠٠٠٠ ÷ ٤ = ٥٠٠٠ ليرة

ويمكن إعداد كشف الاهتلاك على النحو التالي :

السنة	التكلفة (أ)	الاهتلاك السنوي (ب)	مجمع الاهتلاك (ج)	القيمة الدفترية للآلة (أ- ج)
٢٠١٠	٢٢٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٧٠٠٠
٢٠١١	٢٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠
٢٠١٢	٢٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٠٠٠
٢٠١٣	٢٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠

من الجدول نلاحظ أن القيمة الدفترية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي تساوي دائماً قيمة النفاية أو الخردة.

٣- في ٣١-١٢/٢٠١٠ نسجل قيود الاهتلاك كما يلي:

٥٠٠٠ من ح/ مصروف قسط اهتلاك الآلة

٥٠٠٠ إلى ح/ مجمع اهتلاك الآلة

إثبات اهتلاك الآلة في ٣١-١٢/٢٠١٠

ثم يتم اقفال مصروف قسط الاهتلاك في ح/الأرباح والخسائر بالقيد:

٥٠٠٠ من ح/ أ. خ

٥٠٠٠ إلى ح/ مصروف قسط اهتلاك الآلة

اقفال قسط الاهتلاك في ح/ أ. خ

ويتكرر هذان القيدان في نهاية كل سنة من سنوات عمر الآلة.

في حين يظهر مجمع اهتلاك الآلة في الميزانية مطروحاً من قيمة الآلة كما يلي:

الأصول	الميزانية في ٣١-١٢/٢٠١٠	الخصوم
	٢٢٠٠٠ آلة طباعة	
١٧٠٠٠	(٥٠٠٠) مجمع اهتلاك آلة طباعة	

ب- طرق الاهتلاك المعجل أو المتسارع: جاءت هذه الطرق لتلافي عيوب طريقة القسط الثابت والناجمة عن ارتفاع تكاليف الصيانة والتحديث للأصول خاصة المتطورة تكنولوجيا في السنوات الأخيرة من عمرها، لذلك فمن الأفضل تحميل السنوات الأولى من استخدام الأصل بأقساط اهتلاك أكبر من السنوات اللاحقة، بمعنى أن الأقساط في السنوات الأخيرة من استخدام الأصل تبدأ بالتناقص تدريجيًا مما يؤدي إلى عدالة أكبر في توزيع تكلفة الأصل وبالتالي تكون القوائم المالية المعدة وفقًا لهذه الطرق أكثر عدالة وأكثر تعبيراً عن نمط المنافع المجسدة في الأصل الثابت من الطرق الأخرى، عليه فإن طرق الاهتلاك المعجل أكثر انسجامًا مع مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات، وفيما يلي بيان بأهم طرق الاهتلاك المعجل.

طريقة القسط المتناقص المضاعف: بموجب هذه الطريقة فإن الفترة المالية الأولى من استخدام الأصل تحمل بالقسط الأكبر من الاهتلاك لأنها المستفيد الأكبر من خدمات الأصل، ثم يتناقص مصروف الاهتلاك في الفترات التالية بشكل متوالي.

خطوات احتساب قسط الاهتلاك السنوي وفق هذه الطريقة:

- تحديد القيمة الدفترية للأصل في بداية كل سنة من سنوات عمر الأصل (القيمة الدفترية = التكلفة- مجمع الاهتلاك).
- احتساب نسبة الاهتلاك السنوي = ٢ ÷ ن حيث ن: العمر الإنتاجي للأصل.

احتساب مصروف الاهتلاك = نسبة الاهتلاك × القيمة الدفترية للأصل في بداية السنة

مع ملاحظة أن قسط اهتلاك السنة الأخيرة تبعًا لهذه الطريقة يتمثل بالقيمة الدفترية للأصل في بداية هذه السنة (السنة الأخيرة) مطروحًا منها قيمة النفاية.

بالعودة للمثال السابق (شركة الجود) المطلوب حساب مصروف الاهتلاك لكل سنة من سنوات عمر الأصل باستخدام طريقة القسط المتناقص المضاعف، وتسجيل قيود الاهتلاك للسنة الأولى والثانية من عمر الأصل.

الحل:

نسبة الاهتلاك السنوي = ٢÷ ن = ٢ ÷ ٤ = ٥٠٪ من القيمة الدفترية للأصل بداية كل سنة.

ويكون جدول الاهتلاك كالتالي:

السنة	القيمة الدفترية في بداية السنة	معدل أو نسبة الاهتلاك	قسط الاهتلاك السنوي	مجمع الاهتلاك في نهاية الفترة	القيمة الدفترية نهاية الفترة المالية = التكلفة - مجمع الاهتلاك
٢٠١٠	٢٢٠٠٠	٥٠٪	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠
٢٠١١	١١٠٠٠	٥٠٪	٥٥٠٠	١٦٥٠٠	٥٥٠٠
٢٠١٢	٥٥٠٠	٥٠٪	٢٧٥٠	١٩٢٥٠	٢٧٥٠
٢٠١٣	٢٧٥٠	٥٠٪	٧٥٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠

ملاحظات على الجدول:

القيمة الدفترية في بداية الفترة = تكلفة الأصل - مجمع الاهتلاك

= ٢٢٠٠٠ – ٠ = ٢٢٠٠٠

مصروف الاهتلاك في السنة الأخيرة ٢٠١٣ = القيمة الدفترية في بداية السنة الأخيرة– قيمة النفاية = ٢٧٥٠ – ٢٠٠٠ = ٧٥٠

في ٣١–١٢–٢٠١٠ (السنة الأولى) نسجل قيود الاهتلاك كما يلي :

١١٠٠٠ من ح/ مصروف قسط اهتلاك الآلة

١١٠٠٠ إلى ح/ مجمع اهتلاك الآلة

إثبات اهتلاك الآلة في ٣١–١٢/ ٢٠١٠

ثم يتم اقفال مصروف قسط الاهتلاك في ح/الأرباح والخسائر بالقيد :

١١٠٠٠ من ح/ أ. خ

١١٠٠٠ إلى ح/ مصروف قسط اهتلاك الآلة

اقفال قسط الاهتلاك في ح/ أ. خ

في حين يظهر مجمع اهتلاك الآلة في الميزانية مطروحاً من قيمة الآلة كما يلي :

الأصول الميزانية في ٣١-١٢/٢٠١٠	الخصوم
٢٢٠٠٠ آلة طباعة	
١١٠٠٠ (١١٠٠٠) مجمع اهتلاك آلة طباعة	

أما في ٣١–١٢–٢٠١١ (السنة الثانية) نسجل قيود الاهتلاك كما يلي :

٥٥٠٠ من ح/ مصروف قسط اهتلاك الآلة

٥٥٠٠ إلى ح/ مجمع اهتلاك الآلة

إثبات اهتلاك الآلة في ٣١–١٢–٢٠١١

ثم يتم اقفال مصروف قسط الاهتلاك في ح/الأرباح والخسائر بالقيد :

٥٥٠٠ من ح/ أ. خ

٥٥٠٠ إلى ح/ مصروف قسط اهتلاك الآلة

اقفال قسط الاهتلاك في ح/ أ. خ

في حين يظهر مجمع اهتلاك الآلة في الميزانية مطروحاً من قيمة الآلة كما يلي:

الأصول	الميزانية في ٣١-١٢-٢٠١١	الخصوم
	٢٢٠٠٠ آلة طباعة	
٥٥٠٠	(١٦٥٠٠) مجمع اهتلاك آلة طباعة	

بالعودة للمثال السابق ومع افتراض أن الآلة قد تم شراؤها في ١-١٠-٢٠١٠ (أي خلال السنة المالية) وأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١-١٢ من كل عام.

المطلوب: احسب مصروف الاهتلاك للأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ بطريقة القسط المتناقص المضاعف.

الحل:

من الجدول السابق نجد أن مصروف الاهتلاك السنوي بطريقة القسط المتناقص المضاعف بلغ للسنوات الأربع من عمر الأصل كما يلي:

السنة	١	٢	٣	٤
الاهتلاك	١١٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٧٥٠	٧٥٠

مصروف اهتلاك عام ٢٠١٠ عن ٣ أشهر (١-١٠ – ٣١-١٢)

= ١١٠٠٠ × (٣ ÷ ١٢) = ٢٧٥٠

أما اهتلاك عام ٢٠١١ فيمكن تقسيمه إلى قسمين، القسم الأول هو اهتلاك عن ٩ أشهر الأخيرة من السنة الأولة لعمر الأصل والقسم الثاني هو الاهتلاك عن ٣ أشهر من العام الثاني للأصل ويحدد كالتالي:

اهتلاك ٩ أشهر من العام الأول للأصل = ١١٠٠٠ X (٩ ÷ ١٢) = ٨٢٥٠

يضاف اهتلاك عن ٣ أشهر من العام الثاني للأصل = ٥٥٠٠ X (٣ ÷ ١٢) = ١٣٧٥

الاهتلاك الذي يخص عام ٢٠١١ = ٨٢٥٠ + ١٣٧٥ = ٩٦٢٥

السنة المالية	كيفية حساب قسط الاهتلاك	مصروف قسط الاهتلاك
اهتلاك عام ٢٠١٠	١١٠٠٠ × (٣ ÷ ١٢)	= ٢٧٥٠
اهتلاك عام ٢٠١١	١١٠٠٠ × (٩ ÷ ١٢) ٥٥٠٠ × (٣ ÷ ١٢)	= ٩٦٢٥
اهتلاك عام ٢٠١٢	٥٥٠٠ × (٩ ÷ ١٢) ٢٧٥٠ × (٣ ÷ ١٢)	= ٥ .٤٨١٢
اهتلاك عام ٢٠١٣	٢٧٥٠ × (٩ ÷ ١٢) ٧٥٠ × (٣ ÷ ١٢)	= ٢٢٥٠
اهتلاك عام ٢٠١٤	٧٥٠ × (٩ ÷ ١٢)	= ٥ .٥٦٢
	رصيد مجمع الاهتلاك	**= ٢٠٠٠٠**

طريقة مجموع أرقام السنين: كما هو الحال في طريقة القسط المضاعف فإن مصروف الاهتلاك يكون بموجب هذه الطريقة أكبر في السنة الأولى ثم يبدأ بالتناقص ولكن بحدة أقل من طريقة القسط المتناقص المضاعف.

خطوات احتساب قسط الاهتلاك السنوي وفق هذه الطريقة:

– احتساب مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل: يتم جمع أرقام السنوات (١ + ٢ + ٣ + . .)

حيث يحسب مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل باتباع المعادلة التالية:

مجموع أرقام السنين = ن (ن + ١) ÷ ٢

حيث تمثل (ن) عدد سنوات العمر الإنتاجي للأصل.

احتساب معدل أو نسبة الاهتلاك السنوي = عدد السنوات الباقية من عمر الأصل في بداية السنة ÷ مجموع أرقام السنين

وتكون هذه النسبة متغيرة على مدى سنوات العمر الإنتاجي.

تحديد القيمة القابلة للاهتلاك: تأخذ هذه الطريقة قيمة النفاية بعين الاعتبار عند تحديد قسط الاهتلاك وبالتالي فإن:

القيمة القابلة للاهتلاك = تكلفة الأصل- قيمة النفاية

وتكون هذه القيمة ثابتة على مدى سنوات العمر الإنتاجي للأصل.

ويتم احتساب مصروف الاهتلاك باستخدام المعادلة التالية:

مصروف الاهتلاك = القيمة القابلة للاهتلاك × نسبة الاهتلاك

مثال:

في ١ ٢–٢٠٠٩ اشترت شركة الوفاق جهاز فحص الجودة تكلفته ٦٤٠٠٠ ليرة، يتوقع أن يستخدم لمدة ٥ سنوات يباع بعدها كخردة بقيمة ٤٠٠٠ ليرة، وتستخدم الشركة طريقة مجموع أرقام السنين.

المطلوب: احتساب معدلات الاهتلاك السنوية وكذلك أقساط الاهتلاك على مدار عمر الجهاز واعداد جدول يوضح ذلك.

الحل:

مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل = ١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ = ١٥ أو

مجموع أرقام السنين = ٥ (٥ + ١) ÷ ٢ = ١٥

السنة	١	٢	٣	٤	٥
معدل الاهتلاك السنوي	١٥ /٥	١٥ /٤	١٥ /٣	١٥ /٤	١٥ /١

القيمة القابلة للاهتلاك = ٦٤٠٠٠ – ٤٠٠٠ = ٦٠٠٠٠

قسط الاهتلاك السنوي = ٦٠٠٠٠ X معدل الاهتلاك السنوي

عليه يكون جدول الاهتلاك كما يلي:

السنة	القيمة القابلة للاهتلاك (أ)	معدل أو نسبة الاهتلاك السنوي (ب)	قسط الاهتلاك السنوي = أ×ب	مجمع الاهتلاك في نهاية الفترة	القيمة الدفترية نهاية الفترة المالية = (٦٤٠٠٠- ج)
٢٠٠٩	٦٠٠٠٠	١٥ /٥	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٤٠٠٠
٢٠١٠	٦٠٠٠٠	١٥ /٤	١٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٢٨٠٠٠
٢٠١١	٦٠٠٠٠	١٥ /٣	١٢٠٠٠	٤٨٠٠٠	١٦٠٠٠
٢٠١٢	٦٠٠٠٠	١٥ /٢	٨٠٠٠	٥٦٠٠٠	٨٠٠٠
٢٠١٣	٦٠٠٠٠	١٥-١	**٤٠٠٠**	**٦٠٠٠٠**	**٤٠٠٠**

وبافتراض تم شراء جهاز فحص الجودة في ١-١٠-٢٠٠٩ (أي خلال السنة المالية) المطلوب: حساب مصروف الاهتلاك للسنوات المالية ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، وكتابة قيود الاهتلاك لسنة ٢٠١٣ و٢٠١٤.

السنة المالية	كيفية حساب قسط	مصروف قسط الاهتلاك
اهتلاك عام ٢٠٠٩	٢٠٠٠٠× (٣÷ ١٢)	= ٥٠٠٠

اهتلاك عام ٢٠١٠	٢٠٠٠٠× (٩÷ ١٢) ١٦٠٠٠× (٣÷ ١٢)	= ١٩٠٠٠
اهتلاك عام ٢٠١١	١٦٠٠٠× (٩÷ ١٢) ١٢٠٠٠× (٣÷ ١٢)	= ١٥٠٠٠
اهتلاك عام ٢٠١٢	١٢٠٠٠× (٩÷ ١٢) ٨٠٠٠× (٣÷ ١٢)	= ١١٠٠٠
اهتلاك عام ٢٠١٣	٨٠٠٠× (٩÷ ١٢) ٤٠٠٠× (٣÷ ١٢)	= ٧٠٠٠
اهتلاك عام ٢٠١٤	٤٠٠٠× (٩÷ ١٢)	= ٣٠٠٠
	رصيد مجمع الاهتلاك	**= ٦٠٠٠٠**

في ٣١-١٢-٢٠١٣ نسجل قيود الاهتلاك كما يلي:

٧٠٠٠ من ح/ مصروف قسط اهتلاك جهاز فحص الجودة

٧٠٠٠ إلى ح/ مجمع اهتلاك جهاز فحص الجودة

إثبات اهتلاك جهاز فحص الجودة في ٣١-١٢-٢٠١٣

ثم يتم اقفال مصروف قسط الاهتلاك في ح/الأرباح والخسائر بالقيد:

٧٠٠٠ من ح/ أ. خ

٧٠٠٠ إلى ح/ مصروف قسط اهتلاك جهاز فحص الجودة

اقفال قسط الاهتلاك في ح/ أ. خ

ويظهر مجمع اهتلاك جهاز فحص الجودة في الميزانية مطروحًا من قيمته كالآتي:

الأصول الميزانية في ٣١-١٢-٢٠١٣ الخصوم

٦٤٠٠٠ جهاز فحص الجودة	
(٥٧٠٠٠) مجمع اهتلاك جهاز فحص الجودة	٧٠٠٠

أما في ٣١-١٢-٢٠١٤ نسجل قيود الاهتلاك كما يلي:

٣٠٠٠ من ح/ مصروف قسط اهتلاك جهاز فحص الجودة

٣٠٠٠ إلى ح/ مجمع اهتلاك جهاز فحص الجودة

إثبات اهتلاك جهاز فحص الجودة في ٣١-١٢-٢٠١٤

ثم يتم اقفال مصروف قسط الاهتلاك في ح/الأرباح والخسائر بالقيد

٣٠٠٠ من ح/ أ. خ

٣٠٠٠ إلى ح/ مصروف قسط اهتلاك جهاز فحص الجودة

اقفال قسط الاهتلاك في ح/ أ. خ

في حين يظهر مجمع اهتلاك جهاز فحص الجودة في الميزانية مطروحاً من قيمته كما يلي:

الأصول الميزانية في ٣١-١٢-٢٠١٤ الخصوم

٦٤٠٠٠ جهاز فحص الجودة	
(٦٠٠٠٠) مجمع اهتلاك جهاز فحص الجودة	٤٠٠٠

طريقة النشاط: تعتمد هذه الطريقة على إنتاجية الأصول وليس على الزمن عند احتساب الاهتلاك، حيث يتم احتساب الاهتلاك على أساس الوحدات التي يمكن

إنتاجها من الأصل أو على أساس عدد الساعات التي يعملها الأصل أو على أي أساس آخر من أسس مقاييس المدخلات.

تعتبر طريقة النشاط أكثر عدالة من أساس الزمن لتوزيع التكلفة على الفترات المالية المختلفة التي يستخدم فيها الأصل، ذلك لأن الاهتلاك يحسب على الاستخدام الفعلي، وهذه الطريقة أكثر ملاءمة لاهتلاك الأصول التي يتوقف مقدار الاستفادة منها على عامل الاستخدام مثل السيارات والطائرات وبعض أنواع الآلات.

خطوات احتساب قسط الاهتلاك السنوي وفق هذه الطريقة:

– تقدير وحدات النشاط للأصل خلال سنوات العمر الإنتاجي.

– تحديد القيمة القابلة للاهتلاك.

القيمة القابلة للاهتلاك = تكلفة الأصل - قيمة النفاية أو الخردة

احتساب معدل أو نسبة الاهتلاك لكل وحدة نشاط = القيمة القابلة للاهتلاك ÷ عدد الوحدات المنتجة

ويكون هذا المعدل ثابت على مدى سنوات العمر الإنتاجي للأصل.

– احتساب قسط الاهتلاك السنوي (مصروف الاهتلاك)

مصروف قسط الاهتلاك = عدد الوحدات المنتجة × معدل الاهتلاك

مثال:

في ١–٤–٢٠٠٩ اشترت شركة العودة شاحنة بقيمة ٥٤٠٠٠ ليرة يتوقع أن تقطع مسافة ٢٠٠٠٠٠ كم خلال عمرها الإنتاجي المقدر ب ٤ سنوات، تباع بعدها كخردة بقيمة ٤٠٠٠ ليرة، فإذا علمت أن المسافة المقطوعة خلال عمرها الإنتاجي كما يلي:

الفترة الزمنية	المسافة المقطوعة
١-٤- ٣١-١٢-٢٠٠٩	٤٠٠٠٠ كم
٢٠١٠	٦٠٠٠٠ كم
٢٠١١	٣٠٠٠٠ كم
٢٠١٢	٥٠٠٠٠ كم
١-١- ١-٤-٢٠١٣	٢٠٠٠٠ كم
المجموع	**٢٠٠٠٠٠ كم**

المطلوب: احتساب مصروف الاهتلاك خلال عمر الآلة حسب طريقة النشاط.

الحل:

القيمة القابلة للاهتلاك = ٥٤٠٠٠ – ٤٠٠٠ = ٥٠٠٠٠

معدل الاهتلاك للوحدة = ٥٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠٠ = ٠.٢٥ ليرة/ كم

مصروف قسط الاهتلاك = معدل الاهتلاك للوحدة × المسافة المقطوعة

والجدول التالي يوضح ذلك

الفترة الزمنية	مصروف الاهتلاك
١-٤- ٣١-١٢- ٢٠٠٩	٤٠٠٠٠ كم × ٠.٢٥ = ١٠٠٠٠
٢٠١٠	٦٠٠٠٠ كم × ٠.٢٥ = ١٥٠٠٠
٢٠١١	٣٠٠٠٠ كم × ٠.٢٥ = ٧٥٠٠
٢٠١٢	٥٠٠٠٠ كم × ٠.٢٥ = ١٢٥٠٠
١-١- ١-٤-٢٠١٣	٢٠٠٠٠ كم × ٠.٢٥ = ٥٠٠٠
المجموع	**٢٠٠٠٠٠ كم = ٥٠٠٠٠**

جرد الأصول المتداولة

أولاً – جرد المخزون

يعتبر المخزون من أهم عناصر الأصول المتداولة لدى العديد من المنشآت.

يعرف معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) المخزون بأنه: مجموع السلع التي تشتريها المنشأة بهدف بيعها في سياق النشاط العادي، والسلع التي هي قيد الإنتاج أو التصنيع لغرض البيع، والسلع على شكل مواد أو امدادات تستهلك في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات. وبهذا يشمل المخزون عنصر الوقود (غاز أو بنزين وغيرها) في المنشآت الصناعية.

يتكون المخزون في المنشآت التجارية من البضاعة الجاهزة واللوازم والمهمات، أما في المنشآت الصناعية فيتكون المخزون من ثلاثة عناصر هي:

– المواد الخام التي تستخدم في عملية التصنيع.

– البضاعة تحت التشغيل (أي لم يستكمل إنتاجها حتى نهاية السنة المالية).

– البضاعة تامة الصنع.

مكونات تكلفة المخزون:

يجب أن تتضمن تكلفة المخزون بشكل عام جميع التكاليف المنفقة حتى يصبح المخزون جاهزاً ومعداً للبيع، عليه فإن البنود التي تدخل في حساب تكلفة المخزون تتضمن ما يلي:

– تكاليف الشراء والتوصيل للمنشأة.

– تكاليف تحويل المواد الخام إلى سلع جاهزة أو شبه جاهزة: يظهر هذا النوع من التكاليف في المنشآت الصناعية التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع جاهزة أو شبه جاهزة للبيع وتتضمن البنود التالية:

- تكاليف التحويل المرتبطة مباشرة بوحدات الإنتاج، مثل الأجور المباشرة.
- التكاليف الصناعية غير المباشرة الثابتة: مثل اهتلاك الأصول الثابتة.
- التكاليف الصناعية غير المباشرة المتغيرة: مثل الأجور غير المباشرة.

وسيتم شرح هذه البنود بشكل مفصل في سنوات قادمة بإذن الله تعالى

مثال:

تقوم شركة بلادنا التجارية بشراء قوارب الصيد من البلدان المختلفة وتصدرها لدول جنوب شرق آسيا، وقد تكبدت المصاريف التالية خلال عام ٢٠١٣:

١. تكلفة المشتريات (استناداً إلى فواتير الموردين).
٢. الخصومات التجارية على المشتريات.
٣. رسوم الاستيراد.
٤. شحن وتأمين المشتريات.
٥. تكاليف مناولة أو نقل.
٦. رواتب دائرة المحاسبة.
٧. عمولة السمسرة المستحقة الدفع للوكلاء المستخدمين مقابل ترتيب عمليات الاستيراد.
٨. عمولة المبيعات المستحقة الدفع لوكلاء المبيعات.

٩ . تكاليف ضمانة ما بعد البيع .

المطلوب : حدد التكاليف التي تعتبر ضمن تكلفة المخزون حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) .

الحل :

تعتبر البنود ذوات الأرقام (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧) ضمن تكلفة المخزون، أما رواتب دائرة المحاسبة وعمولة المبيعات وتكاليف ضمانة ما بعد البيع فلا تعتبر ضمن تكلفة المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) .

أساليب قياس تكلفة المخزون :

هناك ثلاثة أساليب لقياس تكلفة المخزون يمكن استخدامها بموجب المعيار رقم (٢) هي :

- التكلفة الفعلية المنفقة، وتعتبر الأساس في قياس تكلفة المخزون .
- التكاليف المعيارية : تعتمد هذه الطريقة على تحديد مسبق للتكاليف يتم وضعه بناء على تقديرات لمستلزمات الإنتاج وظروف المنشأة الخاصة . ويتم مراجعتها بانتظام وإن لزم تعدل في ضوء الظروف الحالية .
- طريقة التجزئة : تستخدم في منشآت البيع بالتجزئة التي يوجد لديها عدد كبير من الأصناف حيث يجري تقدير نسبة هامش الربح وتنزيله من القيمة البيعية للمخزون .

وقد اشترط المعيار استخدام أسلوب التكاليف المعيارية أو طريقة التجزئة على أن يعطيا نتائج قريبة من أسلوب التكلفة الفعلية .

طرق تحديد تكلفة المخزون

١- طريقة التمييز المحدد (الحصر الفعلي): يتوجب استخدام طريقة التمييز المحدد لتحديد تكلفة بنود المخزون في حالة كون كل مجموعة من بنود المخزون تشترى وتستعمل لمنتج أو منتجات محددة، وللسلع والخدمات المنتجة والمخصصة لمنشأةات محددة ولا يوجد تداخل في استعمال المخزون بين المنتجات المختلفة.

وعندما لا يمكن استخدام طريقة التمييز المحدد يتم استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو طريقة المتوسط المرجح والتي تسمى الطرق الافتراضية لتحديد تكلفة المخزون، في حين لم يسمح المعيار باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً والتي كان يسمح باستخدامها قبل عام ٢٠٠٣ وذلك كون هذه الطريقة لا تتماشى مع مفهوم القيمة العادلة والتي تعتبر الاتجاه الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

٢- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً: تقوم هذه الطريقة على مفهوم أن المخزون الذي يتم شراؤه أو تصنيعه في البداية هو الذي يتم بيعه أولاً.

٣- **طريقة المتوسط المرجح**: تتطلب هذه الطريقة إعادة احتساب متوسط تكلفة المخزون عند كل عملية شراء جديدة، أو على أساس دوري وفق نظام الجرد المستخدم في المنشأة.

حيث يجب استخدام نفس أسلوب وطريقة تحديد تكلفة المخزون لكل مجموعة من بنود المخزون تتشابه في طبيعتها ومجال استخدامها، إلا أنه يمكن استخدام طرق وأساليب مختلفة لمجموعات المخزون المختلفة.

أنظمة جرد المخزون

طريقة الجرد المستمر : وفق هذه الطريقة يتم التسجيل المستمر لعمليات الإضافة والصرف من المخزون حيث تخصص بطاقة أو صفحة لكل عنصر من عناصر البضاعة تسجل فيها البضاعة الواردة وكذلك البضاعة الصادرة والرصيد . ويثبت في كل خانة الكمية وسعر الوحدة والقيمة الاجمالية، ويتم إثبات البضاعة الواردة من واقع تقارير الاستلام وفاتورة الشراء في خانة (الوارد) أما طلبات الصرف فتثبت في خانة (الصادر) مبيناً فيها الكمية الصادرة وسعر الوحدة والقيمة الاجمالية، وتبين خانة (الرصيد) الرصيد بعد كل عملية وارد أو صادر، أما مردودات المبيعات فتعالج على أساس صادرات سالبة، أي تطرح من الصادرات (أو تضاف إلى الواردات) وتظهر بطاقة الصنف على الشكل التالي :

بطاقة صنف. . . .									
التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة

وإذا ما تم جمع بطاقات الصنف الخاصة بكل أصناف البضاعة معاً فإنها تسمى أستاذ .

طريقة الجرد الدوري: لا تتطلب هذه الطريقة التسجيل المستمر للتغيرات في المخزون كسابقتها أي لا تثبت واردات وصادرات المخازن إلا كمشتريات ومبيعات

أي بقيمة مالية فقط، ومن ثم فإن تكلفة البضاعة المباعة لا يمكن تحديدها إلا بعد جرد وتحديد قيمة مخزون آخر المدة.

مثال:

فيما يلي العمليات التي تمت لدى شركة المشرق الدولية خلال شهر أيلول ٢٠١٤ والتي تتبع نظام الجرد المستمر في المحاسبة عن المخزون:

– رصيد أول المدة أي ٩–١–٢٠١٤ يوجد ١٠٠ وحدة بتكلفة ٣ ليرة للوحدة.

– في ٥–٩–٢٠١٤ مشتريات ٨٠ وحدة بتكلفة ٤ ليرة للوحدة.

– في ١١–٩–٢٠١٤ مبيعات ١٤٠ وحدة بسعر ٨ ليرة للوحدة.

– في ٢٣–٩–٢٠١٤ مشتريات ٧٠ وحدة بتكلفة ٧ ليرة للوحدة.

المطلوب:

– احسب عدد الوحدات المتاحة للبيع وتكلفتها.

– احسب عدد وحدات آخر المدة وتكلفة تلك الوحدات، واحسب تكلفة البضاعة المباعة باستخدام:

١– طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.

٢– طريقة المتوسط وتسمى في الجرد المستمر بالمتوسط المتحرك.

الحل:

إن عدد الوحدات المتاحة وتكلفتها متساوية في ظل جميع الطرق دائما وكما يلي:

عدد الوحدات المتاحة للبيع = عدد وحدات أول المدة + عدد الوحدات المشتراة

= ١٠٠ + ١٥٠ = ٢٥٠ وحدة

تكلفة الوحدات المتاحة للبيع = تكلفة وحدات أول المدة + صافي المشتريات

= ٣٠٠ + (٣٢٠ + ٤٩٠) = ١١١٠ ليرة

– عدد وحدات آخر المدة وتكلفة تلك الوحدات، وتكلفة البضاعة المباعة:

١– باستخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً:

بطاقة الصنف وفق طريقة الوارد أولًا صادر أولًا ونظام الجرد المستمر									
التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	الكمية	السعر	اجمالي التكلفة	الكمية	السعر	اجمالي التكلفة	الكمية	السعر	التكلفة
رصيد ١-١							١٠٠	٣	٣٠٠
٥-٩ شراء	٨٠	٤	٣٢٠				١٠٠ ٨٠ ١٨٠	٣ ٤	٣٠٠ ٣٢٠ ٦٢٠
١١-٩ بيع				١٠٠ ٤٠ ١٤٠	٣ ٤	٣٠٠ ١٦٠ ٤٦٠	٤٠	٤	١٦٠
٢٣-٩ شراء	٧٠	٧	٤٩٠				٤٠ ٧٠ ١١٠	٤ ٧	١٦٠ ٤٩٠ ٦٥٠

من الجدول السابق نجد أن عدد وحدات آخر المدة = ١١٠ وحدة

تكلفة بضاعة آخرا لمدة = (٤٠ X ٤) + (٧٠ X ٧) = ٦٥٠ ليرة

تكلفة البضاعة المباعة = (١٠٠ X ٣) + (٤٠ X ٤) = ٤٦٠ ليرة

٢- باستخدام طريقة المتوسط المتحرك :

بطاقة الصنف وفق طريقة المتوسط المتحرك ونظام الجرد المستمر								
التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	الكمية	السعر	اجمالي التكلفة	الكمية	السعر	اجمالي التكلفة	الكمية	السعر	التكلفة
رصيد ١-١							١٠٠	٣	٣٠٠
٥-٩ شراء	٨٠	٤	٣٢٠				١٠٠ ٨٠ ١٨٠	٣ ٤ ٣.٤٤	٣٠٠ ٣٢٠ ٦٢٠
١١-٩ بيع				١٤٠	٣.٤٤	٤.٤٨٢	٤٠	٣.٤٤	.١٣٧ ٧
٢٣-٩ شراء	٧٠	٧	٤٩٠				٤٠ ٧٠ ١١٠	٣.٤٤ ٧ ٧.٠٥	.١٣٧ ٧ ٤٩٠ ٦.٦٢٧

من الجدول السابق نجد أن عدد وحدات آخر المدة = ١١٠ وحدة

تكلفة بضاعة آخرا لمدة = ١١٠ X ٧٠٥ . ٥ = ٦ . ٦٢٧ ليرة

تكلفة البضاعة المباعة = ١٤٠ X ٣ . ٤٤٤ = ٤ . ٤٨٢ ليرة

مما سبق نجد :

- أن جميع الطرق المستخدمة لتحديد تكلفة المخزون تعطي نفس القيمة لعدد الوحدات المتاحة للبيع وهي ٢٥٠ وحدة وكذلك لتكلفة الوحدات المتاحة للبيع البالغة ١١١٠ ليرة
- عند تطبيق طريقة المتوسط نجد أن المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة يتغير بعد كل عملية شراء لذلك تسمى بطريقة المتوسط المتحرك في ظل نظام الجرد المستمر.

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع = تكلفة البضاعة المباعة + تكلفة المخزون			
الطريقة	تكلفة البضاعة المباعة (أ)	تكلفة المخزون (ب)	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع (أ + ب)
الوارد أولا صادر أولا	٤٦٠	٦٥٠	١١١٠
المتوسط المتحرك	٤٨٢. ٤	٦٢٧. ٦	١١١٠

يشار هنا إلى أن مردودات المشتريات تعالج في بطاقة الصنف كتخفيض للوارد ومردودات المبيعات كتخفيض للصادر.

مثال:

تستخدم شركة الكرامة نظام الجرد الدوري للمخزون وفيما يلي تفصيل المشتريات خلال عام ٢٠١٣:

البيان	الكمية	سعر شراء الوحدة	التكلفة الاجمالية
رصيد أول المدة ١-٢-١٠١٣	١٠٠	٤	٤٠٠
مشتريات في ١-٤-٢٠١٦	٤٠٠	٥	٢٠٠٠
مشتريات في ٢٤-٨-٢٠١٣	٦٠٠	٧	٤٢٠٠
مشتريات في ١٨-١٠-٢٠١٣	٥٠٠	٨	٤٠٠٠
الوحدات المتاحة للبيع	١٦٠٠ وحدة		١٠٦٠٠ ليرة

فإذا علمت أن عدد الوحدات المباعة بلغت ١٠٠٠ وحدة بسعر بيع ١٤ ليرة للوحدة، وبلغت مصروفات التشغيل ٥٠٠٠ ليرة.

المطلوب:

- تحديد عدد وحدات آخر المدة.
- تحديد تكلفة بضاعة آخر المدة باتباع:

١. طريقة التمييز (حيث أن بضاعة آخر المدة كانت تتكون من ٣٠٠ وحدة من مشتريات ١-٤ و ٣٠٠ وحدة من مشتريات ١٨-١٠).

٢. طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.

٣. طريقة المتوسط المرجح.

٤. تحديد تكلفة البضاعة المباعة وتحديد مجمل الربح.

الحل:

عدد وحدات آخر المدة (بضاعة آخر المدة) = عدد الوحدات المتاحة للبيع - عدد الوحدات المباعة

= ١٦٠٠ – ١٠٠٠ = ٦٠٠ وحدة

- تحديد تكلفة بضاعة آخر المدة:

١- طريقة التمييز العيني أو المحدد:

البيان	الكمية	سعر الشراء	التكلفة الاجمالية
مشتريات ١/٤/٢٠١٣	٣٠٠	٥	١٥٠٠
مشتريات ١٨-١٠/٢٠١٣	٣٠٠	٨	٢٤٠٠
وحدات مخزون آخر المدة	٦٠٠		٣٩٠٠

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة بضاعة آخر المدة

= ١٠٦٠٠ – ٣٩٠٠ = ٦٧٠٠ ليرة

مجمل الربح = المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

مجمل الربح = (١٠٠٠ X ١٤) – ٦٧٠٠ = ٧٣٠٠ ليرة

٢– طريقة الوارد أولاً صادر أولاً: وفق هذه الطريقة فإن وحدات مخزون آخر المدة ٦٠٠ وحدة تتكون من الوحدات المشتراة أخيراً، أي ١٠٠ وحدة من مشتريات ٢٤–٨ و٥٠٠ وحدة من مشتريات ١٨–١٠

البيان	الكمية	سعر الشراء	التكلفة الاجمالية
مشتريات ٢٤/٨-٢٠١٣	١٠٠	٧	٧٠٠
مشتريات ١٨-١٠/٢٠١٣	٥٠٠	٨	٤٠٠٠
وحدات مخزون آخر المدة وتكلفتها	٦٠٠		٤٧٠٠

تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع- تكلفة بضاعة آخر المدة

= ١٠٦٠٠ – ٤٧٠٠ = ٥٩٠٠ ليرة

أو مباشرة من الجدول = (١٠٠ X ٤) + (٤٠٠ X٥) + (٥٠٠ X٧) = ٥٩٠٠ ليرة

مجمل الربح = المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

مجمل الربح = (١٠٠٠ X ١٤) – ٥٩٠٠ = ٨١٠٠ ليرة

يتبين مما سبق أن هذه الطريقة (طريقة الوارد أولاً صادر أولاً) تؤدي خلال فترات التضخم الاقتصادي إلى ارتفاع تقييم بضاعة آخر المدة وبالتالي انخفاض تكلفة البضاعة المباعة الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في رقم مجمل الربح، أي أنها أقرب إلى التكلفة الاستبدالية من الطرق الأخرى.

أما خلال فترات الانكماش الاقتصادي فإن هذه الطريقة ستؤدي لنتائج معاكسه حيث أن الأسعار ستكون باتجاه الهبوط، مما يؤدي لانخفاض تكلفة بضاعة آخر لمدة وبالتالي ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم انخفاض رقم مجمل الربح.

٣– طريقة المتوسط المرجح:

المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ÷ عدد الوحدات المتاحة للبيع

المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة = ١٠٦٠٠ ÷ ١٦٠٠ = ٦ . ٦٢٥ دينار للوحدة

تكلفة بضاعة آخر المدة = عدد وحدات آخر المدةx المتوسط المرجح لتكلفة الوحدة

= ٦٠٠ X ٦ . ٦٢٥ = ٣٩٧٥ ليرة

تكلفة البضاعة المباعة = ١٠٦٠٠ – ٣٩٧٥ = ٦٦٢٥ ليرة

كما يمكن قياس تكلفة البضاعة المباعة مباشرة باستخدام المعادلة التالية:

تكلفة البضاعة المباعة = عدد الوحدات المباعةx متوسط تكلفة الوحدة المرجح

= ١٠٠٠X ٦ . ٦٢٥ = ٦٦٢٥

مجمل الربح = المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة

مجمل الربح = (١٠٠٠X ١٤) – ٦٦٢٥ = ٧٣٧٥ ليرة

تعتبر طريقة المتوسط المرجح مناسبة إذا كان هناك تقلبات ملموسة صعوداً وهبوطًا في أسعار البضاعة خلال الفترة المالية، وغالبًا ما يؤدي استخدام هذه الطريقة لاظهار قيمة المخزون ومجمل الربح بقيمة مقبولة حيث أن تكلفة البضاعة المباعة ومخزون آخر المدة يتأثران بكافة أسعار الشراء خلال الفترة.

المعالجة المحاسبية للمخزون وفق نظام الجرد المتبع:

يبين الجدول التالي المعالجة المحاسبية للمخزون وفق كل من نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر

العملية	نظام الجرد الدوري	نظام الجرد المستمر
إثبات مشتريات البضاعة	×× من ح/ المشتريات ×× إلى ح/ النقدية أو المورد	×× من ح/ مخزون البضاعة أو المخزون ×× إلى ح/ النقدية أو المورد

إثبات دفع مصاريف نقل مشتريات	×× من ح/ م. نقل مشتريات ×× إلى ح/ النقدية أو المورد	×× من ح/ مخزون البضاعة ×× إلى ح/ النقدية أو المورد
إثبات مردودات المشتريات	×× من ح/ النقدية أو المورد ×× إلى ح/ مر. مشتريات	×× من ح/ النقدية أو المورد ×× إلى ح/ مخزون البضاعة
إثبات مبيعات البضاعة بالتكلفة	لا يوجد قيد	×× من ح/ تكلفة البضاعة المباعة ×× إلى ح/ مخزون البضاعة
إثبات مبيعات البضاعة بسعر البيع	×× من ح/ النقدية أو الزبون ×× إلى ح/ المبيعات	×× من ح/ النقدية أو الزبون ×× إلى ح/ المبيعات
إثبات مردودات المبيعات بالتكلفة	لا يوجد قيد	×× من ح/ مخزون البضاعة ×× إلى ح/ تكلفة البضاعة المباعة
إثبات مردودات المبيعات بسعر البيع	×× من ح/ مر. المبيعات ×× إلى ح/ النقدية أو الزبون	×× من ح/ مر. المبيعات ×× إلى ح/ النقدية أو الزبون
قيود الاقفال في ٣١-١٢	×× من ح/ المتاجرة إلى مذكورين ×× ح/ بضاعة أول المدة ×× ح/ المشتريات ×× ح/ م. نقل مشتريات ×× ح/ مر. مبيعات من مذكورين ×× ح/ المبيعات ×× ح/ مر. مشتريات ×× إلى ح/ المتاجرة ×× من ح/ بضاعة آخر المدة ×× إلى ح/ المتاجرة	×× من ح/ المتاجرة إلى مذكورين ×× ح/ تكلفة البضاعة المباعة ×× ح/ مر. مبيعات ×× من ح/ المبيعات ×× إلى ح/ المتاجرة لا يوجد قيد

تقييم المخزون

عند إعداد القوائم المالية يتطلب هذا المعيار تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وعند انخفاض المخزون عن مبلغ التكلفة يتم الاعتراف بالفرق كمصروف هبوط أسعار مخزون ويعترف به في حساب الأرباح والخسائر.

في حال الاحتفاظ بالمخزون المقيم بصافي القيمة القابلة للتحقق لنهاية الفترة المالية التالية، يتم اعادة تقييم المخزون وفي حالة ارتفاع صافي القيمة القابلة للتحقق عن القيمة في الفترة السابقة يتم الاعتراف بهذه الزيادة بزيادة قيمة المخزون إلى القيمة القابلة للتحقق الجديدة.

تعرف صافي القيمة القابلة للتحقق بأنها: سعر البيع (أو سعر السوق) في سياق النشاط العادي مطروحاً منه (التكاليف المقدرة لاتمام تصنيع السلعة والتكاليف الضرورية المقدرة لاتمام عملية البيع).

مثال:

في ٣١-١٢-٢٠١٤ كان لدى شركة البراء مخزون تكلفته ٧٧٠٠٠ ليرة وبلغ سعر البيع المقدر للبضاعة (سعر السوق) ٧٠٠٠٠ ليرة وتكاليف البيع المقدرة ٢٠٠٠ ليرة.

المطلوب:

- تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون.
- ومقدار خسارة الانخفاض في المخزون، وقيد اليومية لإثبات هذا الانخفاض.
- تحديد قيمة مخزون البضاعة التي ستظهر في ميزانية الشركة في ٣١-١٢-٢٠١٤.

الحل:

صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون (صافي سعر السوق) = سعر البيع المقدر- تكلفة البيع

= ٧٠٠٠٠ – ٢٠٠٠ = ٦٨٠٠٠ ليرة

- خسارة الانخفاض في المخزون = ٧٧٠٠٠ – ٦٨٠٠٠ = ٩٠٠٠

٩٠٠٠ من ح/ خسارة انخفاض البضاعة

٩٠٠٠ إلى ح/ مخصص هبوط بضاعة آخر المدة

إثبات خسارة هبوط أسعار بضاعة آخر المدة في ٣١–١٢/٢٠١٤

ثم يتم اقفال هذه الخسارة في ح/ أ. خ أو في قائمة الدخل بالقيد :

٩٠٠٠ من ح/ أ. خ

٩٠٠٠ إلى ح/ خسارة انخفاض البضاعة

في حين يظهر مخصص هبوط بضاعة آخر المدة في الميزانية مطروحاً منها كما يلي :

الأصول الميزانية في ٣١-١٢/٢٠١٤ الخصوم

		٧٧٠٠٠ بضاعة آخر المدة	
٦٨٠٠٠		(٩٠٠٠) مخصص هبوط بضاعة آخر المدة	

مثال :

في ٣١–١٢–٢٠١٤ كان لدى شركة القدس مخزون مواد خام تكلفته ٣١٠٠٠ ليرة وتبلغ تكلفة اتمام تصنيعه المقدرة ٦٠٠٠ ليرة وتكلفة البيع المقدرة عند اتمام تصنيعه ١٠٠٠ ليرة وسعر البيع المقدر للمخزون عند اتمام تصنيعه ٣٥٠٠٠ ليرة المطلوب : تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون وقيمة مخزون المواد الخام التي ستظهر في قائمة المركز المالي للشركة في ٣١–١٢–٢٠١٤ .

الحل :

صافي القيمة القابلة للتحقق = سعر البيع المقدر - (تكلفة اكمال تصنيع السلعة + التكلفة الضرورية المقدرة لبيع السلعة)

- صافي القيمة القابلة للتحقق = ٣٥٠٠٠ – (٦٠٠٠ + ١٠٠٠) = ٢٨٠٠٠ ليرة
- خسارة الانخفاض في المخزون = ٣١٠٠٠ – ٢٨٠٠٠ = ٣٠٠٠ ليرة
- عليه فإن قيمة مخزون المواد الخام التي ستظهر في قائمة المركز المالي للشركة في ٣١–١٢–٢٠١٤ هي ٢٨٠٠٠ ليرة

مثال :

في ٣١–١٢–٢٠١٣ بلغ عدد وحدات المخزون من السلعة (ص) لدى الشركة الشمالية ٢٠٠ وحدة، وبلغت تكلفة الوحدة ٨ ليرة، وكان لدى الشركة عقد لبيع ١٠٠ وحدة للعميل ماجد بسعر ٧ ليرة دون أن تتحمل الشركة أية مصاريف لاتمام عملية البيع، في حين بلغ سعر البيع المقدر للوحدة ٧ . ٥ ليرة والتكلفة المقدرة لبيع الوحدة ٠ . ٣ ليرة .

المطلوب : تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون وقيمة المخزون التي ستظهر في ميزانية الشركة في ٣١–١٢–٢٠١٣

الحل :

صافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون = (١٠٠ × ٧) + ١٠٠ × (٧ . ٥ – ٠ . ٣)

= ٧٠٠ + ٧٢٠ = ١٤٢٠ ليرة

تكلفة المخزون = ٢٠٠ × ٨ = ١٦٠٠

فخسارة انخفاض قيمة المخزون = ١٦٠٠ – ١٤٢٠ = ١٨٠ ليرة

وستظهر قيمة المخزون في الميزانية بمبلغ ١٤٢٠ليرة الذي يمثل صافي القيمة القابلة للتحقق كما يلي:

الأصول الميزانية في ٣١-١٢/٢٠١٣ الخصوم

١٦٠٠ بضاعة آخر المدة	
١٤٢٠ (١٨٠) مخصص هبوط بضاعة آخر المدة	

جرد الزبائن

تنشأ حسابات الزبائن (المدينون) نتيجة المبيعات الآجلة (على الحساب) وهي تعبر عن حقوق المنشأة لدى الغير، حيث تلجأ العديد من المنشآت إلى زيادة مبيعاتها وأرباحها عن طريق منح الزبائن تسهيلات ائتمانية لتسديد ثمن السلع أو الخدمات بعد فترة من تاريخ البيع وهو مايعرف بالبيع الآجل، إلا أن ذلك لا يخلو من بعض المخاطر المتمثلة في عدم تحصيل مبلغ الدين أو جزء منه لأسباب مختلفة، الأمر الذي يؤدي لتحمل المنشأة لخسائر بمقدار الديون غير المحصلة.

تهدف عملية جرد حسابات المدينين إلى تحديد قيمتها الحقيقية في نهاية الفترة المالية، ومن ثم تقديم قوائم مالية سليمة وعادلة للأطراف ذات المصالح.

أنواع الديون

هناك ثلاثة أنواع من الديون هي:

١– الديون المعدومة: هي الديون التي تأكد عدم تحصيلها فعلاً لأسباب مختلفة كموت أحد زبائن وعدم كفاية أمواله لسداد الدين، أو إفلاسه أو تقادم الدين، تعتبر هذه الديون خسارة يجب استبعادها من حسابات الزبائن.

٢– الديون المشكوك في تحصيلها: هي الديون التي تحيط بعملية تحصيلها في المستقبل بعض الشكوك بسبب عدم الانتظام في سداد الدين في مواعيده أو المطالبة بتأجيل السداد وغيرها من الأمور، وتطبيقًا لسياسة الحيطة والحذر يتم تحميل الفترة المالية بمقدار النقص المحتمل وقوعه في المستقبل، دون أن تستبعد نهائيًا من حسابات المدينين.

٣– الديون الجيدة: هي الديون المؤكد تحصيلها، لما يمتاز به أصحابها من انتظام في سداد الدين والسمعة الجيدة في السوق، وهي تمثل القيمة الحقيقية أو العادلة لحسابات المدينين التي ستظهر في قائمة المركز المالي (الميزانية) بعد استبعاد الديون المعدومة والمشكوك فيها.

المعالجة المحاسبية للديون المعدومة

عندما يتم إعدام دين أحد الزبائن فإنه لا بد من تخفيض حساب الزبائن بهذا المبلغ بالقيد :

XXX من ح/ ديون معدومة

XXX إلى ح/ الزبائن أو لمدينون

إثبات اعدام دين في تاريخه حدوثه

ثم في نهاية العام ٣١–١٢ وعند إعداد الحسابات الختامية يتم إقفال الديون المعدومة:

إما في ح/ أ. خ مباشرة إن لم يكن لدى المنشأة مخصص ديون مشكوك فيها، بالقيد :

XXX من ح/ أ. خ

XXX إلى ح/ ديون معدومة

اقفال الديون المعدومة في حساب الأرباح والخسائر

أو في ح/ مخصص ديون مشكوك فيها في حال كانت المنشأة تحتاط لديونها بتشكيل مخصص لمواجهة الديون المشكوك فيها، بالقيد :

XXX من ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

XXX إلى ح/ ديون معدومة

اقفال رصيد الديون المعدومة في حساب مخصص ديون مشكوك فيها لكن في هذه الحالة نواجه ثلاث احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يتساوي رصيد مخصص ديون مشكوك فيها مع رصيد الديون المعدومة عندها يكون القيد كما سبق ويتم اقفال كل من رصيد الديون المعدومة والمخصص.

الاحتمال الثاني: أن يكون رصيد مخصص ديون مشكوك فيها أكبر من رصيد الديون المعدومة عندها يكون القيد كما سبق.

أما باقي رصيد مخصص ديون مشكوك فيها فيتم معالجته بافتراض وجود رصيد مخصص جديد، أو إن لم تكن هناك نية لدى إدارة المنشأة في تكوين مخصص جديد فيتم اقفال رصيد المخصص في ح/ أ. خ بالقيد:

XXX من ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

XXX إلى ح/ أ. خ

الاحتمال الثالث: أن يكون رصيد مخصص ديون مشكوك فيها أصغر من رصيد الديون المعدومة عندها يتم إقفال الباقي من رصيد الديون المعدومة في ح/ أ. خ، بالقيد:

من مذكورين

XXX ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

XXX ح/ أ. خ

XXX إلى ح/ ديون معدومة

المعالجة المحاسبية لمخصص الديون المشكوك فيها

تشمل المعالجة المحاسبية لمخصص الديون المشكوك فيها على حالتين:

الحالة الأولى: تكوين المخصص لأول مرة: عندها يتم تحميل كامل المخصص على ح/ أ. خ، بالقيد:

XXX من ح/ أ. خ

XXX إلى ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

الحالة الثانية: وجود رصيد سابق للمخصص: هنا سنواجه ثلاثة احتمالات:

الأول: أن يتساوى المخصص الجديد مع المخصص القديم، عليه لا يكون هناك حاجة لتشكيل مخصص جديد ولا يظهر أي أثر على ح/ أ. خ وإنما يظهر رصيد الزبائن في الميزانية مطروحًا منه مخصص الديون المشكوك فيها.

الثاني: أن يكون مخصص الديون المشكوك فيها الجديد أكبر من القديم، عندها يتم تشكيل مخصص بالفرق بينهما ويحمل على ح/ أ. خ بالقيد:

XXX من ح/ أ. خ

XXX إلى ح/ مخصص ديون مشكوك فيها (بمبلغ الفرق بين المخصصين)

ويظهر رصيد الزبائن في الميزانية مطروحًا منه مخصص الديون المشكوك فيها الجديد.

الثالث: أن يكون مخصص الديون المشكوك فيها الجديد أصغر من القديم، عندها يتم رد الزيادة في المخصص القديم إلى ح/ أ. خ وذلك بقيد معاكس لقيد تشكيل المخصص حيث يجعل المخصص مدينًا بدلاً من أن يكون دائنًا:

XXX من ح/ مخصص ديون مشكوك فيها (بمقدار الزيادة في المخصص القديم)

XXX إلى ح/ أ. خ

ويظهر رصيد الزبائن في الميزانية مطروحًا منه مخصص الديون المشكوك فيها الجديد.

الجدير بالذكر أن بعض المنشآت تقوم بتشكيل مخصص حسم ممنوح وذلك عند اتباعها سياسة منح حسومات لزبائنها عند تعجيل السداد قبل حلول موعد استحقاق الدين، حيث يتم احتساب هذا المخصص بنسبة معينة من الديون الجيدة أي بنسبة من رصيد الزبائن بعد استبعاد الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها عند الجرد.

ويعالج مخصص الحسم الممنوح بنفس الطريقة السابقة لمعالجة مخصص الديون المشكوك فيها.

طرق تقدير مخصص الديون المشكوك فيها

١- كنسبة مئوية من المبيعات الآجلة(مدخل قائمة الدخل): حيث يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس نسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة خلال الفترة، وتحدد هذه النسبة من خلال تحليل مبيعات المنشأة في السنوات السابقة ودراسة العلاقة بين المبيعات الآجلة وبين مقدار الديون غير المحصلة، ثم

تحويل تلك العلاقة إلى نسبة مئوية يتم تعديلها في ضوء الظروف الحالية والمستقبلية.

٢- كنسبة مئوية من رصيد المدينين (مدخل قائمة المركز المالي أو الميزانية): تعتبر هذه الطريقة أفضل من سابقتها لأنها ترتبط بأرصدة المدينين الحاليين ودراسة وضعهم وبناء عليه يتم تقدير الديون المشكوك فيها، وفق مايلي:

- نسبة مئوية من الرصيد الاجمالي لحسابات المدينين بعد استبعاد الديون المعدومة.
- باستخدام أعمار حسابات المدينين كأساس للتقدير: حيث يتم فحص ودراسة حساب كل زبون من حسابات الزبائن وتحديد عمر الدين وهو الفترة بين تاريخ استحقاق الدين ونهاية الفترة المالية في ٣١-١٢، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف حسابات الزبائن إلى مجموعات حسب عمر الدين، ويتم استخدام نسبة مئوية لتقدير الديون المشكوك في تحصيلها لكل مجموعة على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه كلما زاد عمر الدين ازدادت هذه النسبة.

مثال:

فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة للشركة المتحدة في ٣١-١٢-٢٠١٥:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٢١٠٠٠٠٠		الزبائن أو المدينون
٢٠٠٠٠		ديون معدومة
	٥٠٠٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها

فإذا علمت أن الشركة قررت اعدام دين عند الجرد للزبون علاء بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة، وتكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥٪ من رصيد المدينين.

المطلوب:

١- تسجيل قيود التسوية الجردية اللازمة في ٣١-١٢-٢٠١٥

٢- تصوير ح/ الزبائن، ح/ الديون المعدومة، ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

٣- بيان الأثر على كل من ح/ أرباح وخسائر والميزانية في ٣١-١٢-٢٠١٥

الحل:

اجمالي الديون المعدومة = الديون المعدومة خلال العام + الديون المعدومة عند الجرد

= ٢٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠

رصيد المخصص السابق = الرصيد في ميزان المراجعة - اجمالي الديون المعدومة

= ٥٠٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠

المخصص الجديد = (رصيد الزبائن في ميزان المراجعة - ديون معدومة عند الجرد) × النسبة

= (٢١٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠) X ٥٪ = ١٠٤٥٠٠

بما أن المخصص الجديد ١٠٤٥٠٠ أكبر من رصيد المخصص القديم ٢٠٠٠٠ سيتم تشكيل مخصص بالفرق ٨٤٥٠٠ يحمّل على ح/ أ. خ.

تسجيل القيود الجردية في ٣١-١٢-٢٠١٥

١٠٠٠٠ من ح/ ديون معدومة

١٠٠٠٠ إلى ح/ الزبائن أو لمدينون

اعدام دين الزبون علاء في ٣١-١٢-٢٠١٥

٣٠٠٠٠ من ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

٣٠٠٠٠ إلى ح/ د.م

اقفال الديون المعدومة في مخصص ديون مشكوك فيها

٨٤٥٠٠ من ح/ أ. خ

٨٤٥٠٠ إلى ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

زيادة مخصص ديون مشكوك فيها بالفرق بين المخصصين القديم والجديد :

مدين (منه)		ح/ الزبائن	(له) دائن
٢١٠٠٠٠٠	رصيد سابق	١٠٠٠٠	من ح/ ديون معدومة ٣١-١٢
		٢٠٩٠٠٠٠	رصيد مدين ٣١-١٢
٢١٠٠٠٠٠		٢١٠٠٠٠٠	

مدين (منه)		ح/ الديون المعدومة	(له) دائن
٢٠٠٠٠	رصيد سابق	٣٠٠٠٠	من ح/ م. د. م فيها ٣١-١٢
١٠٠٠٠	إلى ح/ الزبائن ٣١-١٢		
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	

مدين (منه)		ح/ مخصص ديون مشكوك فيها	(له) دائن
٣٠٠٠٠	إلى ح/ د. م ٣١-١٢	٥٠٠٠٠	رصيد سابق
١٠٤٥٠٠	رصيد دائن ٣١-١٢	٨٤٥٠٠	من ح/ أ. خ ٣١-١٢
١٣٤٥٠٠		١٣٤٥٠٠	

مدين (منه)	ح/ أ. خ	(له) دائن
٨٤٥٠٠	إلى ح/ م. د. م فيها	

الأصول	الميزانية في ٣١-١٢/٢٠١٥	الخصوم
	٢٠٩٠٠٠٠ الزبائن	
١٩٨٥٥٠٠	(١٠٤٥٠٠) مخصص ديون مشكوك فيها	

مثال:

فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة للشركة العربية في ٣١-١٢-٢٠١٥:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٨٥٠٠٠٠٠		الزبائن أو المدينون
	٢٢٠٠٠٠٠	المبيعات
	٤٠٠٠٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها

فإذا علمت أن الشركة قامت بتحديد الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٣٪ من صافي المبيعات الآجلة التي بلغت ٤٠٪ من المبيعات الاجمالية خلال السنة.

المطلوب:

١- تسجيل قيود التسوية الجردية اللازمة في ٣١-١٢- ٢٠١٥

٢- تصوير ح/ الزبائن، ح/ الديون المعدومة، ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

٣- بيان الأثر على كل من ح/ أرباح وخسائر والميزانية في ٣١-١٢-٢٠١٥

الحل:

المبيعات الآجلة = ٨٥٠٠٠٠٠ X ٤٠٪ = ٣٤٠٠٠٠٠ ليرة

مخصص الديون المشكوك فيها الجديد = ٣٤٠٠٠٠٠ X ٣٪ = ١٠٢٠٠٠ليرة

رصيد المخصص السابق = الرصيد في ميزان المراجعة - اجمالي الديون المعدومة

رصيد المخصص السابق = ٤٠٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠٠ = ١٥٠٠٠٠

بما أن المخصص الجديد ١٠٢٠٠٠ أصغر من رصيد المخصص القديم ١٥٠٠٠٠ يتم إعادة الفرق ٤٨٠٠٠ إلى ح/ أ. خ

تسجيل القيود الجردية في ٣١–١٢–٢٠١٥

٢٥٠٠٠٠ من ح/ ديون معدومة

٢٥٠٠٠٠ إلى ح/ الزبائن أو لمدينون

اعدام دين الزبون عامر في ٣١–١٢– ٢٠١٥

٢٥٠٠٠٠ من ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

٢٥٠٠٠٠ إلى ح/ د.م

اقفال الديون المعدومة في مخصص ديون مشكوك فيها

٤٨٠٠٠ من ح/ مخصص ديون مشكوك فيها

٤٨٠٠٠ إلى ح/ أ. خ

رد الزيادة في مخصص ديون مشكوك فيها إلى ح/ أ. خ

مدين (منه)		ح/ الزبائن	(له) دائن
٨٥٠٠٠٠٠	رصيد سابق	٢٥٠٠٠٠	من ح/ ديون معدومة ٣١-١٢
		٦٠٠٠٠٠	رصيد مدين ٣١-١٢
٢١٠٠٠٠٠		٢١٠٠٠٠٠	

مدين (منه)		ح/ الديون المعدومة		(له) دائن
٢٥٠٠٠٠	إلى ح/ الزبائن ٣١-١٢	٢٥٠٠٠٠	من ح/ م. د. م فيها ٣١-١٢	
٢٥٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠		

مدين (منه)		ح/ مخصص ديون مشكوك فيها		(له) دائن
٢٥٠٠٠٠	إلى ح/ د. م ٣١-١٢	٤٠٠٠٠٠	رصيد سابق	
٤٨٠٠٠	إلى ح/ أ. خ ٣١-١٢			
١٠٢٠٠٠	رصيد دائن ٣١-١٢			
١٣٤٥٠٠		١٣٤٥٠٠		

مدين (منه)		ح/ أ. خ		(له) دائن
		٤٨٠٠٠	من ح/ م. د. م فيها ٣١-١٢	

الأصول		الميزانية في ٣١-١٢/٢٠١٥	الخصوم
		٦٠٠٠٠٠ الزبائن	
٤٩٨٠٠٠		(١٠٢٠٠٠) مخصص ديون مشكوك فيها	

جرد الأموال الجاهزة

جرد الصندوق

تقوم المنشآت عادة بممارسة أسلوب الجرد المفاجئ للصندوق دون أي إشعار مسبق، بحيث لا يكون هناك فرصة لأمين الصندوق لتدبر الأمر في حال كان هناك عجز أو اختلاس للنقدية الموجودة في الصندوق، كما يتم جرد الصندوق عادة في نهاية الفترة المالية للتأكد من صحة الرصيد الدفتري وأنه مطابق للواقع ومن ثم اظهاره في الميزانية العمومية.

ونتيجة عملية الجرد سنكون أمام واحد من ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن الرصيد الدفتري للصندوق الظاهر في ميزان المراجعة يساوي الرصيد الفعلي الذي تم التحقق منه في عملية الجرد، عندها لا يوجد أي اجراء محاسبي ويظهر الرصيد الدفتري في الميزانية كما هو.

الاحتمال الثاني: أن الرصيد الدفتري للصندوق الظاهر في ميزان المراجعة أكبر من الرصيد الفعلي الذي تم التحقق منه في عملية الجرد، عندها يوجد عجز في الصندوق بمقدار الفرق بين الرصيدين، الأمر الذي يتطلب اجراء تسوية جردية وفق ما يلي:

يتم إثبات العجز وتخفيض رصيد الصندوق بمقدار هذا العجز:

XXX من ح/ عجز الصندوق

XXX إلى ح/ الصندوق

إجراء مراجعة للتأكد من تسجيل جميع عمليات المقبوضات والمدفوعات وترحيلها إلى حساب الصندوق لمعرفة سبب العجز ومعالجته وفق ذلك.

قد يكون سبب العجز هو عدم تسجيل عملية صرف مبلغ لقاء تسديد مصروف معين، كعدم تسجيل مبلغ الرواتب لأحد الموظفين عندها نسجل القيد:

XXX من ح/ رواتب وأجور

XXX إلى ح/ عجز الصندوق

قد يكون سبب العجز هو تسجيل عملية قبض مبلغ معين مرتين، كتسجيل فاتورة المبيعات مرتين عندها يكون قيد التسوية:

XXX من ح/ المبيعات

XXX إلى ح/ عجز الصندوق

قد يكون سبب العجز هو عدم تسجيل مسحوبات شخصية عندها يكون قيد التسوية:

XXX من ح/ مسحوبات شخصية

XXX إلى ح/ عجز الصندوق

قد يكون سبب العجز هو اهمال أمين الصندوق عندها سيتم تحميل أمين الصندوق بمبلغ العجز ويكون قيد التسوية:

XXX من ح/ أمين الصندوق

XXX إلى ح/ عجز الصندوق

قد يتبين أن كل العمليات صحيحة وليس لأمين الصندوق يد في العجز عندها يعتبر مبلغ العجز خسارة تحمل على حساب الأرباح والخسائر بالقيد :

XXX من ح/ أ. خ

XXX إلى ح/ عجز الصندوق

الاحتمال الثالث : أن الرصيد الدفتري للصندوق الظاهر في ميزان المراجعة أصغر من الرصيد الفعلي الذي تم التحقق منه في عملية الجرد، عندها يوجد زيادة في الصندوق بمقدار الفرق بين الرصيدين، الأمر الذي يتطلب اجراء تسوية جردية وفق ما يلي :

يتم إثبات الزيادة وزيادة رصيد الصندوق بمقدار هذه الزيادة :

XXX من ح/ الصندوق

XXX إلى ح/ زيادة الصندوق

إجراء مراجعة للتأكد من تسجيل جميع عمليات المقبوضات والمدفوعات وترحيلها إلى حساب الصندوق لمعرفة سبب الزيادة ومعالجته وفق ذلك.

قد يكون سبب الزيادة هو عدم تسجيل عملية قبض مبلغ معين، كعدم تسجيل استلام مبلغ من أحد الزبائن سداداً لحسابه عندها نسجل القيد :

XXX من ح/ زيادة الصندوق

XXX إلى ح/ الزبون. . .

قد يكون سبب الزيادة هو تسجيل عملية دفع مبلغ معين مرتين، كتسجيل فاتورة مشتريات مرتين عندها يكون قيد التسوية :

XXX من ح/ زيادة الصندوق

XXX إلى ح/ المشتريات

قد يتبين أن كل العمليات صحيحة عندها يعتبر مبلغ الزيادة ايراد يحمل على حساب الأرباح والخسائر بالقيد :

XXX من ح/ زيادة الصندوق

XXX إلى ح/ أ. خ

مثال :

في ٣١-١٢/٢٠١٥ كان رصيد ح/ الصندوق في دفاتر شركة الريان ٥٠٠٠٠٠ ليرة والتاريخ نفسه قامت الشركة بجرد الصندوق .

المطلوب : اجراء قيود التسوية وتصوير حساب الصندوق في الحالات التالية :

الرصيد الفعلي للجرد ٥٠٠٠٠٠ ليرة

الرصيد الفعلي للجرد ٣٠٠٠٠٠ ليرة ويعود العجز إلى :

- هناك مبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة مصاريف كهرباء دفعت نقدا ولم تسجل في الدفاتر.
- هناك مبلغ ٥٠٠٠٠ ليرة مبيعات نقدية لبضاعة سجلت مرتين في الدفاتر.
- هناك مبلغ ٣٠٠٠٠ ليرة مسحوبات شخصية نقدا لم تسجل في الدفاتر.
- اعتبر ما تبقى من العجز ناتج عن اهمال أمين الصندوق وقد تحمل ما نسبته ٤٠٪ في حين تحملت المنشأة ما تبقى من ذلك العجز.

الرصيد الفعلي للجرد ٦٥٠٠٠٠ ليرة وتعود الزيادة إلى :

- استلام مبلغ ٥٠٠٠٠ ليرة من الزبون رضا نقدا لم تسجل في الدفاتر.

- هناك مشتريات نقدية بمبلغ ٨٠٠٠٠ ليرة سجلت مرتين في الدفاتر.
- هناك مبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة مصاريف اعلان نقدا سجلت مرتين في الدفاتر.

الحل:

الحالة الأولى: الرصيد الدفتري = الرصيد الفعلي إذن الرصيد مطابق ولا يوجد أي قيود تسوية

الحالة الثانية: الرصيد الفعلي ٣٠٠٠٠٠ ليرة أصغر من الرصيد الدفتري ٥٠٠٠٠٠ ليرة هناك عجز بمقدار ٢٠٠٠٠٠ ليرة يتم إثباته بالقيد:

٢٠٠٠٠٠ من ح/ عجز الصندوق

٢٠٠٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

إثبات عجز الصندوق

من مذكورين

٢٠٠٠٠ ح/ مصاريف كهرباء

٥٠٠٠٠ ح/ مبيعات

٣٠٠٠٠ ح/ مسحوبات شخصية

١٠٠٠٠٠ إلى ح/ عجز الصندوق

تخفيض عجز الصندوق بما تم من عمليات:

المتبقي من عجز الصندوق = ٢٠٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠

تم تحميل أمين الصندوق بنسبة ٤٠٪ منه = ١٠٠٠٠٠ X ٤٠٪ = ٤٠٠٠٠

ما تحملته المنشأة من العجز = ١٠٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠

ونثبت ذلك بالقيد :

من مذكورين

٤٠٠٠٠ ح/ أمين الصندوق

٦٠٠٠٠ ح/ أ. خ

١٠٠٠٠٠ إلى ح/ عجز الصندوق

مدين (منه)		ح/ الصندوق	(له) دائن
٥٠٠٠٠٠	رصيد سابق	٢٠٠٠٠٠	من ح/ عجز الصندوق
		٣٠٠٠٠٠	رصيد مدين ٣١-١٢/٢٠١٥
٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	

مدين (منه)		ح/ عجز الصندوق	(له) دائن
٢٠٠٠٠٠	إلى ح/ الصندوق	١٠٠٠٠٠	من مذكورين
		١٠٠٠٠٠	من مذكورين
٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	

الحالة الثالثة: الرصيد الفعلي ٦٥٠٠٠٠ ليرة أكبر من الرصيد الدفتري ٥٠٠٠٠٠ ليرة هناك زيادة بمقدار ١٥٠٠٠٠ ليرة يتم إثباتها بالقيد :

١٥٠٠٠٠ من ح/ الصندوق

١٥٠٠٠٠ إلى ح/ زيادة الصندوق

إثبات الزيادة في الصندوق

١٥٠٠٠٠ من ح/ زيادة الصندوق

إلى مذكورين

٥٠٠٠٠ ح/ الزبون رضا

٨٠٠٠٠ ح/ مشتريات

٢٠٠٠٠ ح/ م. اعلان

مدين (منه)		ح/ الصندوق		(له) دائن
٥٠٠٠٠٠	رصيد سابق			
١٥٠٠٠٠	إلـــى ح/	زيـــادة	٦٥٠٠٠٠	رصيد مدين ٣١-١٢-٢٠١٥
٦٥٠٠٠٠			٦٥٠٠٠٠	

مدين (منه)		ح/ زيادة الصندوق	(له) دائن
١٥٠٠٠٠	إلى مذكورين	١٥٠٠٠٠	من ح/ الصندوق
١٥٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠	

تسوية حساب المصرف

تقوم المنشآت بفتح حسابات جارية لها في المصارف وذلك لتسهيل عمليات القبض والدفع مع زبائنها وموردیها، عليه تتلخص معظم معاملات المنشأة مع المصرف في ايداع وسحب الأموال أو تحويلها لحسابات عملائها في المصرف نفسه أو في مصارف أخرى، حيث يظهر حساب المصرف مدينًا عند ايداع المبالغ فيه من قبل المنشأة ودائنًا عند سحب المبالغ منه من قبل المنشأة أو عملائها بموجب شيكات. في حين يظهر حساب المنشأة في كشف المصرف مدينًا عند السحب ودائنًا عند الايداع.

يرسل المصرف عادةً إلى المنشأة في نهاية كل شهر أو كل فترة محددة كشف حساب يظهر فيه جميع عمليات المنشأة مع المصرف التي تمت خلال هذه الفترة من ايداعات وسحوبات، عندها تقوم المنشأة بمطابقة كشف حساب المصرف المقدم من قبله مع كشف حساب المصرف في دفاترها فإن تطابق الرصيد في كلا الكشفين فلا يوجد أي تسويات جردية، أما في حال وجود خلاف في الرصيد بين كلا الكشفين وهذا ما يحدث عادةً نتيجة المعاملات اليومية والمستمرة مع المصرف فإنه لابد من إجراء قيود تسوية محاسبية لمطابقة الرصيد الوارد من المصرف مع الرصيد المسجل في دفاتر المنشأة.

هناك سببان لاختلاف رصيد حساب المصرف في دفاتر المنشأة عن الرصيد الوارد بكشف المصرف هما:

السبب الأول: قيام المصرف بتسجيل عمليات ظهرت بكشف الحساب ولم تظهر بدفاتر المنشأة لعدم علمها بها:

كإضافة مبالغ لحساب المنشأة لدى المصرف ناتجة عن تحصيل أوراق قبض أو بيع أوراق مالية أو تحصيل أرباح أوراق مالية، عندها تقوم المنشأة باجراء قيد تسوية لتسجيل هذه العمليات كما يلي:

XXX من ح/ المصرف

إلى مذكورين

XXX ح/ أ. ق برسم التحصيل

XXX ح/ أوراق مالية

XXX ح/ إيراد أوراق مالية

إثبات العمليات التي وردت في كشف المصرف ولم تسجل في دفاتر المنشأة أو حسم مبالغ من حساب المنشأة لدى المصرف ناتجة عن سداد أوراق دفع أو شراء أوراق مالية أو حسم مصاريف وعمولات مصرفية مستحقة للمصرف على المنشأة، عندها تقوم المنشأة باجراء قيد تسوية لتسجيل هذه العمليات كما يلي:

من مذكورين

XXX ح/ أ. د.

XXX ح/ أوراق مالية

XXX ح/ مصاريف وعمولات مصرفية

XXX إلى ح/ المصرف

إثبات العمليات التي وردت في كشف المصرف ولم تسجل في دفاتر المنشأة.

السبب الثاني: قيام المنشأة بتسجيل عمليات ظهرت دفاترها ولم تظهر بكشف المصرف لعدم علمه بها:

كإضافة مبالغ لحساب المصرف لدى المنشأة ناتجة عن شيكات أرسلتها المنشأة للمصرف للتحصيل ولم تحصل بعد، عندها تقوم المنشأة باستبعاد هذه المبالغ من رصيد المصرف لديها عند إعداد مذكرة التسوية ليتم التطابق في الرصيد.

أو حسم مبالغ من حساب المصرف لدى المنشأة ناتجة عن شيكات صادرة من المنشأة سحبتها لأمر دائنيها ولم يتقدم أصحابها لصرف قيمتها من المصرف بعد،

عندها تقوم المنشأة باضافة هذه المبالغ لرصيد المصرف لديها عند إعداد مذكرة التسوية ليتم التطابق في الرصيد .

تأخذ مذكرة تسوية المصرف الشكل التالي :

مذكرة تسوية حساب المصرف		
×××		رصيد ح/ المصرف في دفاتر المنشأة بعد تسجيل العمليات غير
		نضيف شيكات سحبت ولم تقدم للصرف
	×××	شيك رقم. . .
×××	×××	شيك رقم. . .
		نطرح شيكات أرسلت للتحصيل ولم تحصل بعد
	×××	شيك رقم. . .
×××	×××	شيك رقم. . .
×××		رصيد ح/ المصرف كما هو وارد في كشفه

الجدير بالذكر أنه في حال اجراء قيود التسوية واعداد مذكرة التسوية، ولم يتطابق الرصيد فلا بد من تدقيق أرقام المبالغ المسجلة في الحساب مع ما هو مسجل بدفاتر المنشأة فقد يكون السبب في عدم التطابق هو تسجيل مبلغ ٨٩١٠٠ مثلاً خطأ في دفاتر المنشأة ب ٨١٩٠٠، عندها تقوم المنشأة بتسجيل الفرق بين المبلغين للوصول إلى رصيد مطابق.

مثال :

في ٣٠-٦-٢٠١٥ ظهر رصيد حساب المصرف بدفاتر منشأة الخير مدينًا بمبلغ ١٥٠٠٠٠ ليرة، بينما ظهر رصيد حساب المصرف الوارد بكشفه دائنًا بمبلغ ١٥٥٠٠٠ ليرة وبعد المراجعة تبين ما يلي:

هناك عمليات وردت بكشف الحساب ولم تسجل بدفاتر المنشأة لعدم علمها بها وهي:

- قام المصرف بتحصيل أوراق قبض بمبلغ ٣٥٠٠٠ ليرة، وبيع أسهم لصالح المنشأة في سوق الأوراق المالية بمبلغ ٥٥٠٠٠ ليرة
- قام المصرف بسداد كمبيالة مسحوبة على المنشأة لأمر المورد حسن بمبلغ ٦٢٠٠٠ ليرة، وحسم مبلغ ٨٠٠٠ ليرة مصاريف وعمولات مصرفية.

قامت المنشأة بتسجيل العمليات التالية ولم تظهر بكشف المصرف لعدم ورودها إليه وهي:

- شيكات أرسلت للتحصيل ولم تحصل بعد كما يلي: شيك رقم ١٧٢٢ بمبلغ ٣٠٠٠٠ ليرة من الزبون علي، شيك رقم ١٩٠٠ بمبلغ ٤٠٠٠٠ ليرة من الزبون عماد، شيك رقم ٣٤٧٨ بمبلغ ٥٠٠٠٠ ليرة من الشركة المتحدة.
- شيكات سحبت ولم تقدم للصرف بعد كما يلي: شيك رقم ١٩٣٣ بمبلغ ٤٥٠٠٠ ليرة لأمر شركة المحبة، شيك رقم ١٩٣٤ بمبلغ ٣٥٠٠٠ ليرة لأمر المورد عمر، شيك رقم ١٩٣٥ لأمر شركة الريان.

المطلوب: إجراء ما يلزم من قيود التسوية، وتصوير حساب المصرف. وإعداد مذكرة تسوية المصرفي في ٣٠-٦-٢٠١٥.

الحل:

٩٠٠٠٠ من ح/ المصرف

إلى مذكورين

٣٥٠٠٠ ح/ أ. ق برسم التحصيل

٥٥٠٠٠ ح/ أوراق مالية

إثبات العمليات التي وردت في كشف المصرف ولم تسجل في دفاتر المنشأة:

من مذكورين

٦٢٠٠٠ ح/ أ. د

٨٠٠٠ ح/ مصاريف وعمولات مصرفية

٧٠٠٠٠ إلى ح/ المصرف

إثبات العمليات التي وردت في كشف المصرف ولم تسجل في دفاتر المنشأة.

مدين (منه)		ح/ المصرف	(له) دائن
١٥٠٠٠٠	رصيد سابق	٧٠٠٠٠	من مذكورين
٩٠٠٠٠	إلى مذكورين		
		١٧٠٠٠٠	رصيد مدين ٣٠-٦-٢٠١٥
٢٤٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠	

مذكرة تسوية حساب المصرف		
١٧٠٠٠٠		رصيد ح/ المصرف في دفاتر المنشأة
		نضيف شيكات سحبت ولم تقدم للصرف
	٤٥٠٠٠	شيك رقم ١٩٣٣ شركة المحبة

	٣٥٠٠٠	شيك رقم ١٩٣٤ المورد عمر
١٠٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	شيك رقم ١٩٣٥ شركة الريان
		نطرح شيكات أرسلت للتحصيل ولم تحصل بعد
	٣٠٠٠٠	شيك رقم ١٧٢٢ الزبون علي
	٤٠٠٠٠	شيك رقم ١ ٩٠٠ الزبون عماد
١٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	شيك رقم ٣٤٧٨ الشركة المتحدة
١٥٥٠٠٠		رصيد ح/ المصرف كما هو وارد في كشفه

جرد الالتزامات للغير

جرد الموردين (الدائنين)

عند القيام بعملية الجرد في نهاية السنة المالية لا بد من التحقق من صحة أرصدة الموردين وذلك من خلال طلب المنشأة كشوف حسابات خاصة بها من مورديها لمطابقة رصيد المورد في دفاتر المنشأة مع رصيد المنشأة الوارد ضمن الكشف المرسل من المورد وفي حالة وجود فروق أو اختلاف بين أرصدة حسابات الموردين المرسلة منهم، والأرصدة في دفاتر المنشأة لا بد من تدقيق كل العمليات الواردة في الكشوفات ومعرفة أسباب الاختلاف ليتم معالجته والوصول إلى رصيد مطابق.

جرد أرواق الدفع

تتم عملية جرد أوراق الدفع من خلال مطابقة الرصيد الدفتري مع قيمة الالتزام الحقيقي للكمبيالات والسندات التي حررتها المنشأة الأمر الذي يتطلب إعداد قائمة بأوراق الدفع تشمل المعلومات التالية:

قائمة جرد أوراق الدفع في ٣١-١٢-. . . ٢		
اسم الدائن	قيمة الورقة	تاريخ الاستحقاق
	×××	
	×××	
الاجمالي	×××	

حيث يجب أن يتطابق الرقم الاجمالي لقيمة الورقة مع رصيد أوراق الدفع الظاهر في دفاتر المنشأة.

الجدير بالذكر أن الفوائد تعتبر ربا محرم ولا يجوز التعامل بها شرعًا ويمكن يتم يشترط دفع غرامة تأخير تصرف في وجوه الخير ولا يستفيد منها الدائن.

الالتزامات المحتملة أو العرضية

هي المطلوبات المحتملة والتي يتوقف حدوثها على وقوع حدث معين في المستقبل ومن الصعب تحديد قيمتها بدقة عند اعداد الحسابات الختامية، إلا أنه وتطبيقًا لمبدأ الحيطة والحذر تقوم المنشأة بتشكيل مخصص لهذا النوع من الالتزامات يحمل على ح/ أ. خ بالقيد:

XXX من ح/ أ. خ

XXX إلى ح/ مخصص التزامات محتملة

مثال:

يوجد دعوى قضائية مرفوعة على الشركة المتحدة وقد تبين لمحامي الشركة أن هناك احتمال كبير بخسارة هذه الدعوى وتقدر التكاليف التي ستترتب على الشركة نتيجة ذلك مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة ولم يتم البت في القضية حتى ٣١-١٢-٢٠١٥ المطلوب: اجراء قيود التسوية في ٣١-١٢-٢٠١٥.

الحل:

٢٠٠٠٠٠ من ح/ أ. خ

٢٠٠٠٠٠ إلى ح/ مخصص التزامات محتملة (دعوى قضائية)

ويظهر هذا المخصص في الميزانية ضمن الخصوم المتداولة أو الالتزمات للغير

الأصول	الميزانية في ٣١-١٢-٢٠١٥		الخصوم
			التزامات للغير
		٢٠٠٠٠٠	مـخصص الـتزامـات مـحتملة (دعوى قضائية)

الأخطاء وتصحيحها

مهما بلغت الدقة فإن احتمال وجود الخطأ قائم، وإن التمييز بين الأخطاء من حيث زمان ومكان وقوعها يسهل عملية التصحيح، فاكتشاف الخطأ وتحديد نوعه وماهيته يعتبر الخطوة الأهم في عملية التصحيح.

تكتشف الأخطاء المحاسبية في الغالب عند ترصيد حسابات الأستاذ بهدف إعداد ميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية، أو من خلال عدم توازن ميزان المراجعة نفسه، وهناك أخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة ولا يمكن اكتشافها إلا بالمطابقة بين حسابات المنشأة وحسابات المتعاملين معها.

تقع أخطاء عديدة عند التسجيل، وهذه الأخطاء قد تكون في أحد قيود اليومية أو بعض عناصره، وعندما يتم الترحيل إلى دفتر الأستاذ على هذا الأساس الخاطئ ينتقل الخطأ إلى دفتر الأستاذ أيضًا، وقد يكون قيد اليومية صحيحًا ويقع الخطأ في الترحيل إلى الأستاذ فقط أو العكس بالعكس.

وفيما يلي أهم أنواع الأخطاء:

★ **أخطاء الحذف**: وتحدث هذه الأخطاء عندما لا يسجل المحاسب إحدى هذه العمليات إطلاقًا وبذلك لا يظهر لها أثر في اليومية أو دفتر الأستاذ.

★ **أخطاء ارتكابية**: وتحدث هذه الأخطاء في أحد عناصر القيد عند إثباته في اليومية أو عند ترحيله إلى الأستاذ كما لو باع التاجر بضاعة بمبلغ ١١٤ ليرة إلى أسعد فسجل المبلغ على حساب خليل أو سجل مبلغ (١٤١) ليرة.

★ **أخطاء فنية**: تعود هذه الأخطاء لجهل كاتب المحاسبة بأصول المحاسبة كما لو سحب التاجر حسن كمبيالة بمبلغ ٢١٠٠٠ ليرة إلى أحد الزبائن، فأثبت العملية في دفاتر حسن على حساب سندات الدفع بدلاً من أوراق القبض، أو اشترى أثاث بمبلغ ٣٠٠ ليرة فسجلت العملية على حساب المشتريات الخاص بالبضائع.

★ **أخطاء معوضة**: تحدث هذه الأخطاء في أرقام المبالغ.

تبويب الأخطاء المحاسبية:

١- من حيث توقيت اكتشافها:

- أخطاء يتم اكتشافها قبل إعداد ميزان المراجعة.
- أخطاء يتم اكتشافها عند إعداد ميزان المراجعة.
- أخطاء يتم اكتشافها بعد إعداد ميزان المراجعة.

٢- من حيث مكان وقوعها:

- أخطاء في إعداد ميزان المراجعة.
- أخطاء في الترصيد.
- أخطاء في الترحيل.
- أخطاء في التسجيل.

وبغض النظر عن التبويبات السابقة للأخطاء المحاسبية، فإن الخطوات العملية المتبعة لاكتشافها كفيلة ببيان أنواع الأخطاء المحاسبية التي يمكن الوقوع بها في كل خطوة من هذه الخطوات.

الخطوات العملية لاكتشاف الأخطاء المحاسبية:

١- الأخطاء التي تقع أثناء إعداد ميزان المراجعة: إن الخطوة الأولى في الكشف عن الأخطاء المحاسبية هي عدم تساوي جانبي ميزان المراجعة، عندها نقوم بتحديد الفرق بين جانبي الميزان ومن ثم البحث عن رصيد بهذا المبلغ وفي حال عدم وجود رصيد بهذا المبلغ يتم تقسيم الفرق على اثنين والبحث عن رصيد بالمبلغ الجديد فقد يكون الخطأ ناتج عن نقل رصيد إلى غير مكانه فيتضاعف الفرق كوضع رصيد مدين في الجانب الدائن من ميزان المراجعة.

أمثلة عن الأخطاء التي تقع أثناء إعداد ميزان المراجعة:

- أخطاء ناتجة عن عدم نقل الرصيد من دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة.
- أخطاء ناتجة عن نقل رصيد الحساب بمبلغ ٤٥٠ليرة من دفتر الأستاذ خطأ ب ٥٤٠ ليرة في ميزان المراجعة.

- أخطاء ناتجة عن نقل الرصيد إلى الجانب الخطأ من ميزان المراجعة، كنقل رصيد الصندوق المدين إلى الجانب الدائن من ميزان المراجعة، وفي هذه الحالة فإن الفرق بين جانبي ميزان المراجعة يمثل ضعف الرصيد المنقول خطأ.

٢- الأخطاء التي تقع أثناء الترصيد: تمثل الخطوة الثانية في الكشف عن الأخطاء المحاسبية في حال لم نتمكن من اكتشاف الأخطاء في الخطوة الأولى.

أمثلة عن الأخطاء التي تقع أثناء إعداد ميزان المراجعة:

- أخطاء في تحديد الرصيد، كأن يتم جمع المبالغ بشكل صحيح في حين يحدد الرصيد (المتمم) خطأ.
- أخطاء في كل أو بعض المبالغ في أحد جانبي حساب الأستاذ وبالتالي فمن الطبيعي أن يظهر الرصيد خطأ.

٣- الأخطاء التي تقع أثناء الترحيل إلى حسابات الأستاذ: تمثل الخطوة الثالثة في الكشف عن الأخطاء المحاسبية في حال لم نتمكن من اكتشاف الأخطاء في الخطوتين الأولى والثانية السابقتين.

أمثلة عن الأخطاء التي تقع أثناء الترحيل إلى حسابات الأستاذ:

- عدم ترحيل بعض المبالغ من دفتر اليومية إلى حسابات الأستاذ المختصة.
- أخطاء في المبالغ المرحلة، كأن يرحل مبلغ ٥٩٤ليرة من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ خطأ بمبلغ ٩٤٥ ليرة.

- أخطاء في الترحيل لأحد جانبي الحساب نفسه، كأن يتم ترحيل عملية قبض مبلغ ٥٠٠ ليرة نقداً خطأ إلى الجانب الدائن من الحساب الصندوق في دفتر الأستاذ.
- أخطاء في الترحيل إلى حساب آخر، كأن يتم ترحيل مصروف الرواتب والأجور إلى حساب مصروف الإيجار.

الجدير بالذكر أن كل الأخطاء التي تحدثنا عنها هي أخطاء حسابية (رقمية) يتم تصحيحها بشطب المبلغ الخطأ وتسجيل المبلغ الصحيح في المكان الصحيح، وليست أخطاء محاسبية (أي ليست بحاجة لقيود محاسبية) .

٤- الأخطاء التي تقع أثناء التسجيل في دفتر اليومية: تمثل الخطوة الرابعة في الكشف عن الأخطاء المحاسبية، إذ أن عدم اكتشاف الأخطاء في الخطوات الثلاث السابقة يعني أن الأخطاء في هذه الحالة هي في عمليات تسجيل القيود المحاسبية في دفتر اليومية، والتي تعتبر أساساً لكل المعالجات المحاسبية اللاحقة.

أنواع الأخطاء التي تقع أثناء التسجيل في دفتر اليومية:

أ- أخطاء الحذف أو السهو: هي الأخطاء التي تقع نتيجة السهو عن تسجيل بعض العمليات المالية، أو عدم إثباتها نهائياً في دفتر اليومية، علماً أن وقوع مثل هذه الأخطاء قد يكون طبيعياً كالسهو أو متعمداً كأن يتعمد المحاسب عدم تسجيل إحدى عمليات البيع النقدية للمنشأة بهدف اختلاس قيمة المبيعات.

ب- الأخطاء الارتكابية: هي الأخطاء التي تحدث عند تسجيل القيد المحاسبي الخاص بالعملية المالية.

أمثلة عن الأخطاء الارتكابية:

– إثبات مبلغ العملية المالية خطأ بخلاف المبلغ الأصلي لها في كل من طرفي القيد:

باعت المنشأة بضاعة بمبلغ ٦٣٠٠ ليرة وسجلت العملية بالقيد التالي:

٣٦٠٠ من ح/ الصندوق

٣٦٠٠ إلى ح/ المبيعات

– تسجيل اسم الحساب خطأ:

اشترت المنشأة بضاعة على الحساب من التاجر منير بمبلغ ١٥٠٠ ليرة وسجلت القيد التالي:

١٥٠٠ من ح/ المشتريات

١٥٠٠ إلى ح/ دائنون (سمير)

– تكرار تسجيل العملية المالية مرتين في الدفاتر.

الجدير بالذكر أن جميع الأخطاء السابقة لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، ولا يمكن كشفها عند إعداد ميزان المرجعة، وإنما يتم اكتشافها عند المطابقة بين حسابات المنشأة وحسابات المتعاملين معها.

ج– الأخطاء الفنية: هي الأخطاء التي تقع نتيجة عدم المعرفة الكافية للمحاسب بالمبادئ والأعراف المحاسبية، حيث يتم تسجيل قيد لا يعكس العملية المالية بشكل صحيح.

أمثلة عن الأخطاء الفنية:

– اشترت المنشأة أثاث بمبلغ ٤٠٠٠٠ ليرة وسجلت العملية بالقيد التالي:

٤٠٠٠٠ من ح/ المشتريات

٤٠٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

بنتيجة هذا القيد تأثر حساب المشتريات وهو غير معني بالعملية بدلاً من حساب الأثاث الذي كان من المفروض أن تسجل فيه العملية.

– سدد صاحب المنشأة إيجار منزله بمبلغ ٢٠٠٠ ليرة نقداً وسجلت العملية بالقيد التالي:

٢٠٠٠ من ح/ الإيجار

٢٠٠٠ إلى ح/ الصندوق

بنتيجة هذا القيد تأثر حساب الإيجار وهو غير معني بالعملية بدلاً من حساب مسحوبات شخصية الذي كان من المفروض أن تسجل فيه العملية.

– قامت المنشأة بتظهير إحدى أوراق القبض التي بحوزتها سداداً لمشتريات قيمتها ٧٥٠٠ ليرة وسجلت العملية بالقيد التالي:

٧٥٠٠ من ح/ المشتريات

٧٥٠٠ إلى ح/ أرواق الدفع

بنتيجة هذا القيد تأثر حساب أوراق دفع وهو غير معني بالعملية بدلاً من حساب أوراق القبض الذي كان من المفروض أن تسجل فيه العملية.

الجدير بالذكر أن كل الأخطاء السابقة لا تؤثر على توازن جانبي ميزان المراجعة وبالتالي لا يتم اكتشافها أثناء إعداد ميزان المراجعة.

د– الأخطاء المعوضة أو المتكافئة: هي الأخطاء التي تقع نتيجة تسجيل أحد القيود خطأ بالنقص في جانبه الدائن عن جانبه المدين، ثم بعد فترة زمنية قصيرة يتم تسجيل قيد آخر خطأ بالزيادة في جانبه الدائن عن جانبه المدين.

مثال: عن الأخطاء المعوضة أو المتكافئة:

– قامت المنشأة بشراء بضاعة نقداً بمبلغ ٤٢٠٠ وسجلت العملية بالقيد التالي:

٤٢٠٠ من ح/ المشتريات

٢٤٠٠ إلى ح/ الصندوق

بنتيجة هذا القيد نجد أن الجانب الدائن نقص عن الجانب المدين بمبلغ (٤٢٠٠–٢٤٠٠ = ١٨٠٠).

– وبعد فترة قامت المنشأة بدفع مصاريف دعاية وإعلان بمبلغ ٣٥٠٠ وسجلت العملية بالقيد التالي:

٣٥٠٠ من ح/ مصاريف دعاية وإعلان

٥٣٠٠ إلى ح/ الصندوق

بنتيجة هذا القيد نجد أن الجانب الدائن زاد عن الجانب المدين بمبلغ (٥٣٠٠–٣٥٠٠ = ١٨٠٠).

عليه فإن أثر هذين الخطأين (متساويين بالقيمة ومتعاكسين بالاتجاه) على ميزان المراجعة معدوم أي لا أثر له.

تصحيح الأخطاء في اليومية

يوجد طريقتان:

١- الطريقة المطولة: وفق هذه الطريقة يتم أولاً إلغاء الخطأ بقيد معاكس بحيث ينعدم الأثر المحاسبي للقيد الخطأ، ثم يتم تسجيل القيد الصحيح بتاريخ اكتشاف الخطأ.

٢- الطريقة المختصرة: وفق هذة الطريقة يتم الاقتصار على قيد التصحيح دون إلغاء القيد الخطأ، بحيث تكون نتيجة كل من قيد التصحيح وقيد الخطأ هي القيد الصحيح.

تابع حل التدريب: الحسابات الختامية:

منه ح/ المتاجرة عن المدة المنتهية في ٣١-١-١٩٩٧ إلى

١٨٠٠	ساعة أول المدة	٥٣٠	عات
١٤٥٠	شتريات	٢٩٠٠	اعة ٣١-١٢
١٨٠	خ (مجمل ربح)		
٣٤٣٠		٣٤٣٠	

من ح/ الأرباح والخسائر عن المدة المنتهية في ٣١-١-١٩٩٧ إلى

	صاريف إدارية:	١٨٠٠٠	ل ح/ المتاجرة(مجمل ربح)
٢٥٠٠٠	ى ح/ الرواتب		
١٢٠٠٠	ى ح/ أجرة محل		
٢٠٠٠	ى ح/ كهرباء ومياه		
٢٥٠٠	ى ح/ بريد وبرق وهاتف		
٥٠٠	ى ح/ قرطاسية		
٣٠٠٠٠	ى ح/ ضرائب ورسوم		
	صاريف البيع والتوزيع:	٧١٥٠٠	ل ح/رأس المال (صافي خسارة)
٢٥٠٠	ى ح/ أجرة نقل		
١٥٠٠٠	ى ح/ دعاية وإعلان		
٨٩٥٠٠		٨٩٥٠٠	

أصول الميزانية العمومية بتاريخ ٣١-١-١٩٩٧ خصوم

			الأصول الثابتة:		الخصوم الثابتة:
	١٢٠٠٠٠		أثاث	٩٠٠٠٠٠	رأس المال
-----	٣٥٠٠٠	------	آلة كاتبة	٧١٥٠٠	- الخسائر
١٥٥٠٠٠		٨٢٨٥٠٠			الخصوم المتداولة:
	٢٩٠٠٠٠		الأصول المتداولة:		
			بضاعة ٣١-١	١٠٠٠٠٠	موردون:
	١٤٠٠٠	------	زبائن:	٢٥٠٠٠	حسام
-----	١٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	حسن		يوسف
٣١٤٠٠٠			محمد		
-----	٤٨٤٥٠٠		أموال جاهزة:		
٤٨٤٥٠٠			صندوق		
٩٥٣٥٠٠		٩٥٣٥٠٠			

مثال :

ظهر ميزان المراجعة بالأرصدة لمنشأة عصام في ٣١-١٢-٢٠١٥ على الشكل التالي :

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
رأس المال	٩٠٠٠	
المشتريات		١٨٠٠
المبيعات	٢٠٠٠	
مدينون		١٤٥٠
السيارة		٨٠٠٠
دائنون	١٥٥٠	
المصرف	١٧٠٠	
الإيجار		٢٠٠
مردودات مشتريات	٢٠٠	
مسحوبات شخصية		٢٠٠
رواتب وأجور		٥٠
تأمينات		٨٠٠
أوراق قبض		٢٠٠٠
المجموع	**١٤٤٥٠**	**١٤٤٠٠**

ونظراً لوجود خطأ في ميزان المراجعة مقدار (٥٠) ليرة قامت المنشأة بمراجعة الحسابات فظهرت الأخطاء التالية :

١– عند إعادة ترصيد حساب المصرف تبين أن رصيده الصحيح مدين بمبلغ ١٥٠٠ ليرة وأنه رحل خطأ إلى ميزان المراجعة بمبلغ ١٧٠٠ ليرة في الجانب الدائن.

٢– أن رصيد حساب أوراق الدفع البالغ ٢٩٥٠ ليرة لم يدرج سهواً في ميزان المراجعة.

٣– أن أحد الزبائن (المدينون) سدد بتاريخ ٢٠–٨ مبلغ ٢٥٠ ليرة بشيك على المصرف وتم إثبات العملية بشكل صحيح في دفتر اليومية، ولم ترحل سهواً إلى الجانب الدائن من حساب المدينون.

٤– أن المنشأة سددت إلى أحد الموردين (الدائنين) مبلغ ٣٦٠ ليرة وتم إثبات العملية بشكل صحيح ورحلت خطأ إلى الجانب المدين بمبلغ ٢٧٠ليرة

٥– أن المنشأة اشترت بضاعة نقداً بمبلغ ١٤٠ ليرة واتضح أنها رحلت إلى الجانب المدين من حساب المشتريات مرتين.

المطلوب:

- تصحيح الأخطاء المذكورة.
- ايجاد المجموع الصحيح لميزان المراجعة.

الحل:

١– يصحح الخطأ بوضع الرصيد الصحيح ١٥٠٠ في مكانه الصحيح أي في الطرف المدين من ميزان المراجعة، ويشطب أو يطرح الرصيد القديم (١٧٠٠) من الطرف الدائن من ميزان المراجعة.

٢- يصحح الخطأ بإدراج رصيد أوراق الدفع وقدره ٢٩٥٠ في الطرف الدائن من ميزان المراجعة.

٣- يصحح الخطأ بتخفيض حساب المدينون بمبلغ ٢٥٠ وذلك بترحيل المبلغ إلى الجانب الدائن من حساب المدينون.

٤- يصحح الخطأ بإضافة مبلغ ٩٠ في الجانب المدين من حساب الدائنين.

٥- يصحح الخطأ بشطب العملية المكررة من حساب المشتريات مع التوقيع والإشارة إلى السبب بجانب الشطب.

يظهر ميزان المراجعة بعد تصحيح الأخطاء السابقة على الشكل التالي:

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
رأس المال	٩٠٠٠	
المشتريات		١٦٦٠
المبيعات	٢٠٠٠	
مدينون		١٢٠٠
السيارة		٨٠٠٠
دائنون	١٤٦٠	
أوراق دفع	٢٩٥٠	
المصرف		١٥٠٠
الإيجار		٢٠٠
مردودات مشتريات	٢٠٠	
مسحوبات شخصية		٢٠٠
رواتب وأجور		٥٠

تأمينات		٨٠٠
أوراق قبض		٢٠٠٠
المجموع	**١٠ ١٥٦**	**١٠ ١٥٦**

مثال :

بفرض أنه تم اكتشاف الأخطاء التالية بدفاتر المنشأة المتحدة :

١- في ١٠-٦ اشترت المنشأة على الحساب بضاعة من التاجر علي بمبلغ ٢٤٠٠ ليرة وسجلت بالقيد :

٢٤٠٠ من ح/ المشتريات

٤٢٠٠ إلى ح/ الموردين (علي)

٢- في ٢٠-٦ تم تظهير كمبيالة مسحوبة على عماد بمبلغ ٣٠٠٠ ليرة إلى التاجر نادر وسجلت بالقيد :

٣٠٠٠ من ح/ الموردين (نادر)

٣٠٠٠ إلى ح/ أوراق دفع

٣- في ٥-٧ تم دفع فاتورة الهاتف الخاص بمنزل صاحب المنشأة البالغة ٢٥٠٠ ليرة نقداً وسجلت بالقيد :

٢٥٠٠ من ح/ مصاريف الهاتف

٢٥٠٠ إلى ح/ الصندوق

٤- في ٧-٨ باعت المنشأة بضاعة على الحساب للتاجر مهند بمبلغ ٨٥٠ ليرة وسجلت بالقيد :

٥٨٠ من ح/ الزبائن (مهند)

٥٨٠ إلى ح/ المبيعات

٥– في ٥–٩ سددت المنشأة مبلغ ٥٠٠ ليرة بشيك على المصرف ثمناً لأثاث منزل صاحب المنشأة وسجلت بالقيد :

٥٠٠ من ح/ الأثاث

٥٠٠ إلى ح/ المصرف

المطلوب : تصحيح الأخطاء السابقة بالطريقتين المطولة والمختصرة .

الحل :

الطريقة المطولة	رقم العملية	الطريقة المختصرة	رقم العملية
٤٢٠٠ من ح/ الموردين (علي) ٢٤٠٠ إلى ح/ المشتريات إلغاء القيد الخطأ	١	لا يمكن تصحيح الخطأ بالطريقة المختصرة لأنه في جانب واحد من جانبي العملية أو القيد	١
٢٤٠٠ من ح/ المشتريات ٢٤٠٠ إلى ح/ الموردين (علي) إثبات العملية بالقيد الصحيح			
٣٠٠٠ من ح/ أ. د ٣٠٠٠ إلى ح/ الموردين إلغاء القيد الخطأ	٢	٣٠٠٠ من ح/أ. د ٣٠٠٠ إلى ح/ أ. ق إلغاء القيمة المسجلة خطأ على أوراق الدفع بجعلها مدينة وتسجيل القيمة على حساب أوراق القبض	٢
٣٠٠٠ من ح/الموردين ٣٠٠٠ إلى ح/ أ. ق إثبات العملية بالقيد الصحيح			

٢٥٠٠ من ح/الصندوق ٢٥٠٠ إلى ح/ م. هاتف إلغاء القيد الخطأ	٣	٢٥٠٠ من ح/مسحوبات شخصية ٢٥٠٠ إلى ح/ م. هاتف إلغاء القيمة المسجلة خطأ على م. هاتف بجعلها دائنة وتسجيل القيمة على حساب مسحوبات شخصية	٣
٢٥٠٠ من ح/مسحوبات شخصية ٢٥٠٠ إلى ح/ الصندوق إثبات العملية بالقيد الصحيح			
٥٨٠ من ح/المبيعات ٥٨٠ إلى ح/ الزبائن (مهند) إلغاء القيد الخطأ	٤	٢٧٠ من ح/ الزبائن (مهند) ٢٧٠ إلى ح/ المبيعات إضافة النقص في القيمة المسجلة في القيد الخطأ	٤
٨٥٠ من ح/ الزبائن (مهند) ٨٥٠ إلى ح/ المبيعات إثبات العملية بالقيد الصحيح			
٥٠٠ من ح/المصرف ٥٠٠ إلى ح/ الأثاث إلغاء القيد الخطأ	٥	٥٠٠ من ح/مسحوبات شخصية ٥٠٠ إلى ح/ الأثاث إلغاء القيمة المسجلة خطأ على الأثاث بجعلها دائنة وتسجيل القيمة على حساب مسحوبات شخصية	٥
٥٠٠ من ح/مسحوبات شخصية ٥٠٠ إلى ح/ المصرف إثبات العملية بالقيد الصحيح			

الجدير بالذكر أنه لا بد من تصحيح الترحيل والترصيد للحسابات التي جرت عليها عملية التصحيح للوصول إلى ميزان مراجعة صحيح.

مسائل محاسبية

مسألة (١)

قام أحد التجار بالأعمال التالية في شهر كانون الأول:

١–١ أسس خليل محلاً تجاريًا، وخصص مبلغ قدره ٧٠٠٠٠ ليرة بمثابة رأس مال، وضع ٥٠٠٠٠ في المصرف، و١٠٠٠٠ في الصندوق، و١٠٠٠٠ أثاث.

٥–١ اشترى آلة حاسبة بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة ودفع الثمن بشيك على المصرف.

٦–١ اشترى بضائع بمبلغ ٢٤٠٠٠ ليرة بشيك على المصرف.

٨–١ اشترى مطبوعات ولوازم بمبلغ ١٢٠٠ ليرة نقداً.

١٠/١ دفع مصاريف عامة مختلفة ٦٠ ليرة نقداً.

١٣/١ دفع ثمن برقيات وهاتف ٣٠٠ ليرة نقداً.

١٥–١ باع بضائع نقداً ب ١٢٠٠٠ ليرة.

١٦–١ شراء بضائع على الحساب من المورد محمد بمبلغ ١٨٠٠٠ ليرة.

٢٠–١ دفع إيجار المحل التجاري ٦٠٠٠ ليرة بشك على المصرف.

٢٣–١ باع بضائع نقداً بمبلغ ٨٤٠٠ ليرة نقداً، ودفع مبلغ ٢٠٠ ليرة نقداً لقاء شحن البضاعة على عاتقه.

٣١–١ دفع راتب المستخدم ١٢٠٠ ليرة نقداً.

المطلوب:

تسجيل هذه العمليات في اليومية.

ترحيلها لحساباتها الخاصة.

ترصيد الحسابات في ٣١–١ وإعادة فتحها في ١–٢.

عمل ميزان المراجعة بالأرصدة وبالمجاميع.

عمل الحسابات الختامية، علماً أن بضاعة آخر المدة قدرت ب ٨٠٠٠ ليرة.

مسألة (٢):

في شهر تموز تمت العمليات المالية التالية في محل حمدي:

١–٧ أودع في الصندوق ١٠٠٠٠٠ ليرة.

١–٧ دفع حمدي إيجار محله عن عشرة أشهر نقداً بمعدل (٥٠٠٠) ليرة في الشهر.

٢–٧ بلغت مشترياته بموجب شيك على المصرف ب ٦٠٠٠٠ ليرة.

٥–٧ باع بضاعة ٤٠٠٠٠ ليرة لزياد، وقبض نصف المبلغ نقداً والباقي على الحساب.

٩–٧ باع بضاعة ب ١٠٠٠٠ ليرة نقداً.

١١–٧ سحب من الصندوق ١٠٠٠٠ ليرة ودفعها كأقساط مدرسية لأولاده.

١٣–٧ اشترى بضاعة ٢٥٠٠٠ ليرة بموجب شيك على المصرف.

١٥–٧ أضاف لرأسماله مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة في المصرف.

١٧–٧ دفع نقداً ٨٠٠٠ دعاية وإعلان.

١٩–٧ حصّل نقداً المستحق على زياد.

٢١–٧ باع بضاعة على الحساب لحسان ب ٥٠٠٠٠ ليرة.

٢–/٧ باع بضاعة على الحساب لرمزي ب ٦٠٠٠٠ ليرة.

٢–/٧ اشترى قرطاسية ب٥٠٠ ليرة، ودفع مياه وكهرباء ٢٠٠٠ ليرة، وبريد وبرق وهاتف ٢٥٠٠، ودفع جميع هذه المصاريف نقداً.

٢٧–٧ حصّل من حسان ١٠٠٠٠ ليرة نقداً، وحصّل من رمزي ١٥٠٠٠ ليرة بشيك.

٢٩–٧ بلغت مبيعاته النقدية ٦٠٠٠٠ ليرة، ومشترياته بموجب شيك ٣٠٠٠٠ ليرة.

٣–٧ دفع رواتب لموظفيه ١٥٠٠٠ ليرة نقداً.

المطلوب:

- تسجيل العمليات في دفتر اليومية.
- ترحيل العمليات لدفتر الأستاذ.
- عمل ميزان المراجعة بالأرصدة وبالمجاميع.
- عمل الحسابات الختامية علماً بأن بضاعة آخر المدة قدرت ب ٧٠٠٠٠ ليرة.

مسألة (٣):

١–١ بدأ التاجر سمير عمله التجاري برأسمال قدره ٣٠٠٠٠٠ ليرة أودعها في صندوق محله وذلك لتأسيس محل تجاري.

٢–١ اشترى بضاعة بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة من أسامة على الحساب بموجب فاتورة رقم ٤٥.

١ /٣ تم شراء أثاث للمحل التجاري بمبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة من محلات الكمال بموجب فاتورة رقم ١٥١ دفع ثمنه نقداً.

١ /٣ باع بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة وقبض ثمنها نقداً بموجب فاتورة رقم ١٥٩٨ .

١ /٤ اشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة من محمد على الحساب بفاتورة رقم١٥ .

١ /٤ باع بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة على الحساب لسامي بفاتورة رقم ٤٥٨ .

بتاريخه دفع مبلغ ٧٠٠٠ ليرة لأسامة وذلك من ثمن البضاعة التي اشتراها منه سابقًا.

١–٥ دفع إلى سالم مبلغ ٢٥٠٠ ليرة وذلك أجرته عن الشهر الحالي.

بتاريخه – سحب من الصندوق مبلغ ١٠٠٠ ليرة مسحوبات شخصية.

بتاريخه – باع بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ ليرة بموجب فاتورة رقم ٥٤ لخالد نقداً.

بتاريخه – دفع إلى إياد مبلغ ٢٠٠٠ ليرة إيجار المحل عن الشهر الحالي.

١–٦ فتح حسابًا في المصرف التجاري السوري فرع ١ أودع فيه مبلغ ١٥٠٠٠٠ ليرة.

١–٧ فكر بتصدير بضاعة للسعودية بمبلغ ٢٥٠٠ ريال سعودي.

١–٨ اشترى بضاعة من محلات الحرية على الحساب ب ٤٠٠٠٠ ليرة بموجب فاتورة رقم ٤٥٢ .

١–٩ باع بضاعة لعبد القدر بمبلغ ٢٥٠٠٠ ليرة على الحساب.

بتاريخه – اشترى مروحتين بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة واحدة للمحل والأخرى لبيته ودفع الثمن بشيك على المصرف، كل مروحة ب ٥٠٠٠ ليرة.

١٠–١ استلم شيك من عبد القادر بقيمة البضاعة المباعة له.

١١–١ أرسل لمحلات الحرية شيك على المصرف بقيمة البضاعة المشتراة منه.

المطلوب:

١– تسجيل العمليات بدفتر يومية التاجر سمير وترحيلها لحساباتها الخاصة.

٢– عمل ميزان المراجعة بالأرصدة وبالمجاميع.

٣– عمل الحسابات الختامية، علمًا بأن بضاعة آخر المدة قدرت ٢٥٠٠٠ ليرة.

مسألة (٤):

١–١ بدأ منصور أعماله التجارية برأسمال قدره ١٠٠٠٠٠ ليرة وضعه في الصندوق.

بتاريخه – دفع إيجار المحل ١٠٠٠ ليرة، واشترى أثاث للمكتب بمبلغ ١٠٠٠ ليرة نقدًا.

٢–١ اشترى بضاعة على الحساب من المورد بديع ٣٠٠٠٠ ليرة، وبخصم ٢٪ للدفع خلال أسبوع.

٥–١ اشترى بضاعة على الحساب من المورد سليم بمبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة وحصل على حسم تجاري ١٠٪.

٦–١ دفع للمورد بديع نصف قيمة البضاعة للاستفادة من شرط الخصم.

بتاريخه – اكتشف منصور أن جزء من البضاعة قيمة ٢٠٠٠ ليرة مخالف للاتفاق فرده لسليم.

٨–١ باع بضاعة على الحساب إلى الزبون سعيد بمبلغ ٨٠٠٠ ليرة وبحسم ٢٪ للدفع خلال أسبوع.

١٠–١ رد لبديع بضاعة قيمتها ١٠٠٠ ليرة لتلف بها.

١٢–١ دفع الزبون سعيد المطلوب منه حسب الشروط.

١٥–١ باع بضاعة لمروان بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة على الحساب.

٢٠–١ اشترى بضاعة من عبد الكريم بمبلغ ٧٥٠٠ وبحسم ٢٪ للدفع خلال عشرة أيام.

٢٤/١ باع بضاعة نقداً لفريد بمبلغ ٥٠٠٠ ليرة نقداً وبحسم تجاري ٥٪.

٢٦–١ رد مروان قسم من البضاعة قيمة ١٥٠٠ ليرة

بتاريخه – سدد فاتورة عبد الكريم حسب الشروط.

٣٠–١ وردت بضاعة معادة من فريد قيمتها ٧٥٠ ليرة قبلها منصور أعاد ثمنها.

المطلوب:

- تسجيل العمليات بدفتر يومية منصور، ثم ترحيل القيود لدفاتر الأستاذ.
- وضع ميزان المراجعة بالأرصدة.
- عمل الحسابات الختامية، علماً أن بضاعة آخر المدة تقدر بمبلغ ٣٥٠٠٠ ليرة.

مسألة (٥):

٨/١ باع سالم بضاعة لمروان بمبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة على الحساب وبخصم نقدي ٢٪ إذا تم الدفع خلال عشرة أيام، و١٪ إذا تم الدفع خلال خمسة عشر يوماً.

٦/٨ سدد مروان لسالم ما قيمته ١٠٠٠٠ ليرة نقداً.

١٤/٨ سدد مروان لسالم ما قيمته ٦٠٠٠ ليرة بشيك.

بتاريخ الاستحقاق سدد مروان رصيد حسابه نقداً.

المطلوب:

إثبات ما تقدم في يومية كل من البائع سالم والمشتري مروان.

مسألة (٦):

أجرى التاجر محمد العمليات التجارية الآتية مع المصرف التجاري السوري فرع (٢)

١-١ كان رصيد حساب المصرف ١٧١٠٠.

٥-١ دفع نقداً للمصرف ٣٧٥٠٠.

١٠/١ حصّل المصرف سندات لحساب التاجر ٢٧٦٠٠.

١١-١ دفع المصرف شيكًا مسحوبًا لحساب التاجر ٣٧٣٠٠.

١٢-١ باع المصرف أوراق مالية لحساب التاجر ٧٠٠٠.

١٥-١ دفع المصرف سندات دفع مسحوبة على التاجر ٣٥٦٠٠.

١٧-١ سجل المصرف في ح/ التاجر ربح عملية تجارية ١١٠٥٠.

١٨-١ حصّل المصرف أرباح أسهم التاجر ٢٠٠.

٢٠-١ عمولات لمصلحة المصرف ٢٥.

٢٥-١ أرسل التاجر شيكات للتحصيل لدى المصرف ٢٠٣٧٥.

٢٦–١ سحب من المصرف وأودعه في الصندوق ١٥٠٠٠ .

٢٨–١ دفع الزبون أحمد للمصرف لحساب التاجر ٣٢٥٠٠ .

٣٠–١ شراء المصرف لحساب التاجر أسهم مختلفة ٣٦٢٠ .

المطلوب :

تسجيل القيود السابقة باليومية .

فتح حساب المصرف وترحيل العمليات له .

مسألة (٧) :

ظهرت الأرصدة في دفاتر أحد التجار في ٣١–١٢ :

٣٠٠٠	، المال	٢٠٠٠	عة أول المدة
١٢٠٠٠	ات	٢٠٠	مبيعات
٨٠٠٠	زيات	٣٠٠	مشتريات
١٠٠٠	إت	٢٠٠	،
٣٠٠٠	رف (مدين)	١٢٠	وق
٥٠٠٠	ون(زبائن)	٥٠٠٠	ون(موردون)
٤٩٥٠	ق دفع	٤٠٠٠	ق قبض
٥٠٠	قل مشتريات	٢٠٠	ة وكلاء شراء
٥٠	قل مبيعات	٣٠٠	ة وكلاء بيع
١٠٠	ن معدومة	٢٤٠	ب
٣٠٠	حوبات	٥٠	ومياه وهاتف
٨٠	م ممنوح	١٠	نات
٨٠	م مكتسب	٢٠	ات أخرى (دائنة)

المطلوب :

تنظيم ميزان المراجعة

وضح حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، مع العلم أن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة.

وضع الميزانية الختامية في ٣١-١٢-١٩٩٥.

مسألة (٨):

١-١ بدأت محلات النجاح أعمالها التجارية برأس مال قدره ٥٠٠٠٠ ليرة موزعة على الشكل التالي: ٣٠٠٠٠ تم إيداعها في الصندوق، و٢٠٠٠٠ بضاعة.

١-٥ اشترت من محلات الفجر بضاعة ب ٣٠٠٠ ليرة نقداً، ودفعت محلات الفجر ٦٠٠ ليرة مصاريف نقل.

١/١٠ اشترت من محلات التقوى بضاعة ب ٥٠٠٠ ليرة التي منحتها خصم نقدي ١٠٪ إذا تم الدفع فوراً، وقد تم الدفع فوراً، ودفعت محلات النجاح ٧٠٠ ليرة مصاريف نقل مشتريات.

١-١٥ كانت المبيعات النقدية ٩٠٠٠ ليرة.

١-٢٠ باعت لمحلات الفجر بضاعة ب ٦٠٠٠ ليرة نقداً، ودفعت محلات الفجر ٦٠٠ ليرة مصاريف نقل.

١-٢٥ اشترت بضاعة على الحساب من مؤسسة باسم ب ١٣٠٠٠ ليرة

١-٢٥ باعت لحسين على الحساب بضاعة ب ٧٠٠٠ ليرة.

١-٣١ باعت لحمدي على الحساب ب ١٠٠٠٠ ليرة، ودفعت محلات النجاح ٨٠٠ ليرة م. نقل مبيعات.

٥–٢ اشترت من محلات النصر ب ١٥٠٠٠ ليرة على الحساب، ودفعت محلات النجاح ٥٠٠ ليرة م. نقل مشتريات.

١٠–٢ اشترت من محلات الإيمان بضاعة ب٢٧٠٠٠ ليرة منها ١٥٠٠٠ نقداً، والباقي على الحساب.

١٥–٢ سدد حسين حسابه نقداً.

٢٠–٢ سدد حمدي نصف حسابه نقداً.

٢٥–٢ باعت لمحلات البشير ب ٢٠٠٠٠ ليرة وقبضت عربون ٥٠٠٠ ليرة على أن يتم التسليم بعد أسبوع.

٢٥–٢ اشترت من محلات أبي الفداء بضاعة ب ١٢٠٠٠ ليرة وتم دفع عربون قيمته ٢٥٠٠ ليرة على أن يتم الاستلام بعد أسبوع.

٢٦–٢ ردت لها محلات حسين ما قيمته ٢٠٠٠ ليرة نقداً لاختلاف في المواصفات.

٢٨–٢ دفعت المصاريف التالية نقداً: مياه وكهرباء ٨٠٠ ليرة، وقرطاسية ١٢٠٠ ليرة.

٢–٣ استلمت محلات البشير البضاعة وقبضت محلات النجاح باقي المبلغ وهو ١٥٠٠٠ ليرة.

٢–٣ تم استلام البضاعة من محلات أبي الفداء، وتم دفع باقي المبلغ وهو ٩٥٠٠ ليرة.

١٠–٣ اشترت من محلات الأمل ما قيمته ١٥٠٠٠ ليرة نقداً.

١٥–٣ تم رد ما قيمته ٢٠٠٠ ليرة لمحلات الأمل نظراً لتالف بها نقداً.

١–٤ تم بيع بضاعة للشركة الأهلية ب ٢٠٠٠٠ ليرة مع خصم نقدي ١٠٪ إذا تم الدفع فوراً، وقد تم الدفع فوراً، ودفعت محلات النجاح ١٠٠٠ ليرة م. نقل مبيعات.

١–٧ اشترت أثاث بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة نقداً.

المطلوب:

– تسجيل العمليات في دفتر اليومية.

– ترحيل العمليات لدفتر الأستاذ.

– عمل ميزان المراجعة بالأرصدة.

وعند الجرد بتاريخ ٣١–١٢ تبين ما يلي:

– قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٦٠٠٠٠ ليرة.

– أعدم دين عند الجرد بمبلغ ١٠٠٠ ليرة من رصيد حمدي، وتقرر تشكيل ٥٪ مؤونة ديون مشكوك فيها، و٣٪ مؤونة خصم ممنوح.

– يستهلك الأثاث بمعدل ١٠٪ سنويًا.

– بلغت فواتير المياه والكهرباء ١٠٠٠ ليرة لكامل العام، وهناك ٢٠٠ ليرة من القرطاسية يستفاد منها للعام القادم.

المطلوب:

– إجراء القيود الجردية في اليومية.

– إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن الفترة المنتهية في ٣١–١.

– تنظيم الميزانية بتاريخ ٣١–١٢ .

مسألة (٩) :

انتهت الفترة التجارية لمحل كامل بتاريخ ٣١–١٢ وكانت الأرصدة كما يلي :

٩٠	ل المدة	١٦	
	ت		بات
٤	ء شراء		كية على المشتريات
١٢	ادارية	١	بيع وتوزيع
١٠	تجارية مختلفة		نثرية
	لمصاريف النثرية		
٢٤	لتجاري (مدين)	٢٤	
١٠		٨	
	ومة		وح
١٠٠	س		
١٠	يات	٢٤	
٢	تسب	٦	
٣٦٠			
٢	سم ممنوح		اهتلاك أثاث
٢	ن مشكوك فيها	٩	
٤	اهتلاك عقار		

وعند الجرد بتاريخ ٣١–١٢ كانت النتائج كما يلي :

– قدرت البضاعة الباقية بمعدل يعادل ٤٠٪ من رقم المبيعات .

– يستحق مبلغ ١٠٠ ليرة عن إعلانات تمت أثناء السنة ولم تدفع بعد ضمن مصاريف البيع والتوزيع .

– مدفوع لموظفي المحل رواتب مقدماً مبلغ ٤٠٠ ليرة ضمن المصاريف الإدارية .

- هناك مطبوعات وطوابع باقية مع موظف المصاريف النثرية قيمتها ٣٠ ليرة ضمن المصاريف النثرية.
- هناك عمولة وكلاء شراء مستحقة مبلغها ٥٠ ليرة لم تدفع بعد.
- هناك عمولة وكلاء بيع مستحقة مبلغها ٨٠ ليرة لم تدفع بعد، ضمن مصاريف البيع والتوزيع).
- أعدم دين عند الجرد قدره ٤٠٠ ليرة نتيجة لإفلاس أحد الزبائن.
- تكون مؤونة للديون المشكوك فيها بمعدل ٥٪ من رصيد الزبائن، ومؤونة للخصم الممنوح بمعدل ١٪.
- تكون مؤونة للخصم المكتسب بمعدل ١٪.
- يستهلك العقار بمعدل ٢٪سنويًا، والأثاث بمعدل ١٠٪ سنويًا.
- هناك مصاريف مختلفة للتاجر لدى المصرف تقدر بمبلغ ٢٧٢ ليرة لم تسجل لديه بعد.

المطلوب:

- تنظيم ميزان المراجعة بتاريخ ٣١-١٢.
- إجراء القيود الجردية في اليومية.
- إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن الفترة المنتهية في ٣١-١٢.
- تنظيم الميزانية العمومية بتاريخ ٣١-١٢.

مسألة محاسبية (١٠) :

في ١–١ بدأ التاجر حسن عمله التجاري بالأصول والخصوم التالية :

١٠٠٠٠٠ بضاعة – ١٠٠٠٠٠ صندوق – ١٥٠٠٠٠ مصرف – ١٤٠٠٠٠ عقار – ١٦٠٠٠٠ مدينون منها : ١٠٠٠٠٠ المدين عمر – ٤٠٠٠٠ المدين حسين – ١٠٠٠٠ المدين فؤاد – ١٠٠٠٠ المدين إحسان (يستحق في ٣ / ١) – ١٠٠٠٠٠ قرض من المصرف الصناعي – ٢٠٠٠٠٠ دائنون منها : ١٠٠٠٠٠ ليوسف – ٧٠٠٠٠ لزياد – ٣٠٠٠٠ لفاضل

في ٥–١ سدد المدين عمر رصيد حسابه نقداً .

بتاريخه سددت المنشأة رصيد حساب الدائن فاضل نقداً .

– في ٦–١ باعت المنشأة بضاعة إلى خليل بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة على الحساب .

– في ٧–١ قام حسن بسحب كمبيالة على العميل خليل بقيمة البضاعة .

– في ٨–١ قامت المنشأة بإرسال الكمبيالة المسحوبة على خليل للمصرف ليقوم بتحصيلها .

– في ٩–١ ورد إشعار من المصرف يخبر المنشأة بأنه قام بتحصيل قيمة الورقة وقد بلغت مصاريف التحصيل ١٠٠ل.س .

– بتاريخه استلمت المنشأة من عميلها فؤاد كمبيالة بقيمة ١٠٠٠٠ ليرة تسديداً لحسابه تستحق بعد شهر .

– في ١١–١ اشترت المنشاة من أبو عدنان بضاعة بقيمة ١٥٠٠٠ل.س على الحساب ، وظهَرت له الكمبيالة المسحوبة على فؤاد تسديداً لجزء من حسابه .

– في ١٢–١ ورد إشعار من المصرف يخبر فيها المنشأة بأنه خول لحسابها الجاري مبلغ ٩٧٥٠ ليرة من زبونها إحسان تسديداً لدينه ١٠٠٠٠ليرة (خصم نقدي) .

– في ١٣–١ باعت المنشأة بضاعة لغسان بقيمة ٢٠٠٠٠ ليرة واستلمت منه كمبيالة بقيمة البضاعة تستحق بعد ثلاثة أشهر

– في ١٥–١ أرسلت المنشأة الكمبيالة المسحوبة إلى غسان لخصمها .

– في ١٦–١ ورد إشعار من المصرف يفيد بأنه خصم الكمبيالة المذكورة علماً بأن مصاريف آجيو قد بلغت ٣٠٠ل.س .

– باعت المنشأة بضاعة لأحمد بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة وقد حرر أحمد سند لأمر المنشأة سداداً بقيمة البضاعة .

– بتاريخ الاستحقاق امتنع أحمد عن سداد قيمة الورقة فقامت المنشأة بإجراء احتجاج عدم الدفع ضد المسحوب عليه بلغت مصاريفها ١٠٠ليرة . وبعد ثلاثة أيام عقدت المنشأة اتفاقا مع العميل أحمد فحواه إلغاء السند القديم وتحرير سند جديد .

المطلوب :

إثبات العمليات السابقة بدفتر يومية حسن .

تصوير الحسابات التالية في دفتر الأستاذ : أ – أوراق القبض . ب – أوراق قبض برسم التحصيل . ج – أوراق قبض برسم الخصم . د – حساب أبو عدنان .

مسألة محاسبية شاملة

١–١ أسس التاجر سامي مؤسسة تجارية برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠ ليرة وضع ٢٥٠٠٠٠ ليرة في الصندوق، و٢٥٠٠٠٠ ليرة في المصرف بشيك:١١١، و١٠٠٠٠ نفقات تأسيس، وسيارة لنقل البضائع ٣٥٠٠٠٠ ليرة، و١٠٠٠٠ ليرة أثاث، و ١٣٠٠٠٠ ليرة بضاعة هي: {كمبيوتر١٣٣(٣٠٠٠٠)، كمبيوتر ١٦٦ (٣٨٠٠٠)، كمبيوتر ٢٠٠ (٤٨٠٠٠)، طابعة حبر نفاث (٨٥٠٠)، كرت صوت (٣٠٠٠)، سواقة ليزر (٢٥٠٠)}.

بتاريخه – دفع إيجار المحل عن ٨ شهور نقداً بمعدل (١٢٥٠٠)ليرة شهرياً.

٥–١ اشترى أثاث (سجاد)بمبلغ ٥٠٠٠٠ ليرة بفاتورة رقم ١٥٤، وآلة كاتبة بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة، وبضائع بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة ودفع الثمن بشيك على المصرف بشيك رقم ١١٢ { طابعة ليزر(٢٠٠٠٠)}.

٦–١ اشترى مطبوعات ولوازم بمبلغ ٥٠٠ ليرة نقداً.

٦–١ باع بضائع بمبلغ ٤٠٠٠٠ليرة إلى محمد وقبض نصف المبلغ نقداً والباقي على الحساب بفاتورة ٩٨٧ {كمبيوتر١٦٦}.

١٠/١ دفع مصاريف تجارية مختلفة ٥٠٠ ليرة نقداً.

١٥–١ باع بضائع بمبلغ ب ٥٠٠٠٠ ليرة نقداً بفاتورة ٤٨٥٧{كمبيوتر٢٠٠}.

١٦–١ اشترى بضائع على الحساب ب ١٠٠٠٠٠ ليرة من أكرم بموجب فاتورة رقم ٢٣٥٤ {كمبيوتر١٦٦(٣٦٠٠٠)، سواقة ليزر(٢٥٠٠)، ٣ كرت صوت سعر الواحد (٣٠٠٠).

١٨–١ سحب من المصرف أودع في الصندوق مبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة بشيك ١١٣.

٢٥–١ باع بضاعة على الحساب إلى محلات أسامة ب ٥٠٠٠٠ ليرة، مع حسم تجاري ٥٪، ودفع ٣٠٠٠ ليرة عمولة مبيعات نقداً بفاتورة ٨٥٩ {كمبيوتر ١٦٦ (٤٠٠٠٠)، كرت صوت ٤٠٠٠، سواقة ليزر (٣٠٠٠)}.

٣١–١ دفع رواتب المستخدمين ٢٥٠٠ ليرة نقداً.

١–٢ سحب من الصندوق مسحوبات شخصية ١٠٠٠٠ ليرة.

٥–٢ حصّل المستحق على محمد نقداً.

١٥–٢ فكّر بمشاركة التاجر حسان.

٢٠–٢ اشترى آلة حاسبة ب ٣٠٠٠ ليرة نقداً.

٢٢–٢ دفع ٥٠٠٠ ليرة لأكرم دفعة على الحساب، وتم الاتفاق على سداد بقية المبلغ على دفعتين بموجب سندين الأول يستحق بعد شهر رقم ١٥١، والثاني بعد شهرين ١٥٢.

٢٥–٢ رد له التاجر حسن ما قيمته ٤٠٠٠ ليرة نظراً لتالف به {كرت صوت}.

٢٧–٢ دفع ١٥٠٠٠ ليرة أقساط مدرسية لأولاده نقداً.

٢٨–٢ دفع نقداً رواتب المستخدمين ٢٥٠٠ ليرة و٥٠٠ مصاريف صيانة سواقة.

١–٣ اشترى بضاعة من المورد أحمد ب ٦٠٠٠٠ ليرة بحسم ٣٪ إذا تم الدفع خلال عشرة أيام، ودفع ٢٠٠ مصروفات نقل مشتريات و١٨٠٠ عمولة وكلاء شراء {كمبيوتر١٣٣ (٢٦٠٠٠)، كمبيوتر١٦٦ (٣٤٠٠٠)}.

٣–٥ استأجر جزء من معرض التسوق السنوي لعرض بضائعه ب ٥٠٠٠ ليرة بشيك.

٣–٧ قبض من محلات أسامة نصف قيمة البضاعة، وتم الاتفاق على سداد بقية القيمة بموجب كمبيالة تستحق بعد شهر.

٣–١٠ دفع للمورد أحمد نصف قيمة البضاعة.

٣–١٥ مشترياته بموجب شيك ب٢٨٠٠٠ ليرة بفاتورة رقم ٩٨٧ {طابعة حبر نفاث (٨٤٠٠)، طابعة ليزر (١٩٦٠٠)}، ومبيعاته النقدية لمحلات اليوسف بفاتورة ٥٢٤ ب ٦٦٠٠٠ ليرة {كمبيوتر١٦٦ (٣٩٠٠٠)، طابعة ليزر(٢٠٠٠٠)، سواقة ليزر(٣٢٠٠)، كرت صوت(٣٨٠٠)}.

٣/٢٢ دفع للمورد أكرم قيمة السند الأول رقم ١٥١ وهي ٢٠٠٠٠ ليرة.

٣–٣١ دفع المصاريف التالية نقداً: ٢٥٠٠ ليرة مياه وكهرباء، و١٥٠٠ بريد وهاتف وتلكس، ٢٥٠٠ ليرة رواتب المستخدمين.

٤–١ باع بضاعة امحلات أسامة بمبلغ ٥٠٠٠٠ ليرة وبحسم ٥٪ للدفع خلال أسبوع، و٣٪ للدفع خلال ١٠ أيام، بفاتورة ٢١٨٧ ودفع ٣٠٠٠ ليرة عمولة وكلاء بيع نقداً {كمبيوتر١٣٣(٣٠٠٠٠)، طابعة ليزر (٢٠٠٠٠)}.

٤–٥ اشترى بضاعة على الحساب من مركز الشرق ب٦٠٠٠٠ ليرة، ودفع عربون ٢٠٠٠٠ ليرة نقداً، على أن يتم الاستلام بعد أسبوع بفاتورة رقم ٦٥٤، ودفع مركز الشرق٥٠٠ مصاريف نقل {كمبيوتر١٣٣ (٢٥٠٠٠)، كمبيوتر١٦٦ (٣٥٠٠٠)}.

٤–٧ دفع الزبون أسامة ٢٥٠٠٠ ليرة سداداً لجزء من حسابه.

٤–١٠ رد لمحلات اليوسف ما قيمته ٣٨٠٠ ليرة نظراً لتالف به {كرت صوت}.

٤–١٢ تم استلام البضاعة وتسديد باقي المبلغ وهو ٤٠٠٠٠ ليرة.

٤–١٥ باع بضاعة للزبون محمد ب ٥٥٠٠٠ ليرة على الحساب، وسحب سامي على محمد كمبيالة قبلها في اليوم نفسه تستحق بعد شهرين رقم ٦٥٨١٠ {كمبيوتر ١٦٦ (٤٠٠٠٠)، طابعة حبر نفاث (١١٠٠٠)، كرت صوت (٤٠٠٠)}.

٤–٢٢ ظهّر لأكرم السند الخاص بالتاجر محلات أسامة سداداً لجزء من حسابه.

٤–٣٠ دفع نقداً رواتب المستخدمين ٢٥٠٠ ليرة و ٢٠٠ مصروفات الصيانة .

٥–١ باع بضاعة للتاجر مروان ب ٨٠٠٠٠ ليرة، ودفع ١٠٠ ليرة مصاريف نقل مبيعات {كرت صوت (٣٥٠٠)، سواقة ليزر(٤٥٠٠)}

٥–٥ اشترى بضاعة من مركز الأمل للكمبيوتر بالأردن ب ٨٦٠ دينار أردني ودفع الثمن بشيك على المصرف، وبلغت قيمة الرسوم الجمركية ٣٠٠٠ ليرة ومصاريف النقل ٥٠٠ ليرة دفعها نقداً {كمبيوتر (٦٠٠)، طابعة ليزر (٢٠٠)، كرت صوت (٤٠)، سواقة ليزر(٢٠)}

٥–١٠ باع بضاعة ب ٤٠٠٠٠ ليرة لمحلات أبي الفداء وقبض عربون قدره ١٠٠٠٠ ليرة على أن يتم التسليم بعد أسبوع {طابعة حبر نفاث (١٠٠٠٠)، كمبيوتر١٣٣ (٣٠٠٠٠)}.

٥–١٧ تم تسليم البضاعة لمحلات أبي الفداء وقبض ١٠٠٠٠ ليرة من المبلغ، وتم الاتفاق على تسديد بقية المبلغ بعد شهر.

٥–٢٥ اشترى من المورد أحمد بضاعة بقيمة٥٠٠٠٠ ليرة على الحساب، بحسم ٥٪ إذا تم الدفع فوراً وقد تم الدفع فوراً {كمبيوتر١٦٦ (٣٦٠٠٠)، طابعة حبر نفاث (٨٠٠٠)، ٢ سواقة ليزر (٣٠٠٠)}.

٥–٣١ دفع رواتب المستخدمين ٢٥٠٠ ليرة نقداً.

٦–١ باع لمحلات المحمود ب٤٠٠٠٠ ليرة على الحساب { كمبيوتر ١٦٦ }.

٦–٣ سحب سامي على محلات المحمود كمبيالة تستحق بعد شهرين.

٦–٥ رد للمورد أحمد ما قيمته ٣٠٠٠ ليرة نقداً نظراً لاختلاف في المواصفات {سواقة ليزر}.

٦–٧ سحب من الصندوق ١٥٠٠٠٠ ليرة وأودعها في المصرف.

٦–١٣ أرسل سامي الكمبيالة المسحوبة على محمد للمصرف ليقوم بتحصيلها.

٦–١٧–٩٧ ورد إشعار من المصرف تبين منه أن المصرف قد حصّل الكمبيالة بعمولة قدرها ١٠٠ ليرة وقد سجل الصافي بالحساب الجاري للتاجر سامي.

٦–١٧ أرسلت محلات أبي الفداء شيكًا سداداً لحسابها.

٦–٢٣ باع لمركز المعلوماتية اللبناني ب ١٥٠٠ دولار أمريكي بشيك على المصرف، ودفع ٥٠٠ ليرة مصاريف نقل مبيعات { كمبيوتر٢٠٠ (١٠٠٠)، طابعة ليزر (٤٠٠)، كرت صوت (٦٠)، سواقة ليزر (٤٠)}.

٦–٣٠ دفع نقداً رواتب المستخدمين ٥٠٠٠ ليرة وبريد وبرق وهاتف ١٠٠٠ ليرة.

المطلوب:

تسجيل هذه العمليات في دفتر يومية التاجر سامي، ترحيل العمليات لحساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ، عمل ميزان المراجعة بالأرصدة وبالمجاميع.

وعند الجرد تبين ما يلي:

قدرت بضاعة آخر المدة ١٧٣٨٣ ليرة.

يستحق مبلغ ١٦٠٠٠ ليرة عن إيجار المحل.

هناك عمولة وكلاء بيع مستحقة قيمتها ٥٠٠ ليرة لم تدفع بعد.

يستحق مبلغ ٢٥٠٠ عن مياه وكهرباء.

مدفوع لموظفي المحل رواتب مقدمًا مبلغ ٢٥٠٠ ليرة.

أعدم دين عند الجرد قدره ١٠٠٠ ليرة من رصيد الزبون محلات أسامة.

تقرر تشكيل مؤونة للديون المشكوك فيها بمعدل ٥٪ من رصيد الزبون محلات أسامة، و ٣٪ مؤونة للحسم الممنوح.

تكون مؤونة للحسم المكتسب بمعدل ١٪ من رصيد المورد أحمد.

يستهلك الأثاث بمعدل ١٠٪ سنويًا، وآلات كاتبة وحاسبة بمعدل ٥٪ سنويًا، ونفقات التأسيس بمعدل ٢٠ ٪ سنويًا، والسيارات بمعدل ٢٠٪ سنويًا.

والمطلوب ما يلي:

– إجراء القيود الجردية في اليومية.

– تصوير الحسابات الختامية (إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر عن المدة المنتهية في ٣١–١٢.

– تنظيم الميزانية العمومية بتاريخ ٣١–١٢.

صدر للمؤلف

١) **ترشيد عمليات الصيانة بالأساليب الكمية**، رسالة ماجستير، ١٩٩٠، جامعة حلب، منشورات كاي، نشر إلكتروني. ويتضمن ثلاثة نماذج رياضية فريدة:

– نموذج استبدال التجهيزات (أسلوب البرمجة الديناميكية).

– نموذج تخزين قطع التبديل (أسلوب البرمجة الخطية والبرمجة الديناميكية).

– نموذج قياس الموثوقية.

٢) **دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي**، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٣، ، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الأول: المنهجية العامة**، مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٤) **معجم مصطلحات فقهية عربي / عربي**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٥) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الثاني: المحاسبة الاجتماعية**، دار النهضة بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٦) **مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي**، مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٧) **الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية**، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٨) **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٩) **التأمين الإسلامي التكافلي، أسسه ومحاسبته**، دار شعاع.

١٠) **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١١) **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين (فقه الاقتصاد المالي)**، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٢) **صندوق القرض الحسن**، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٣) **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، دار النهضة بدمشق – ودار السيد بالمملكة العربية السعودية – ودار شعاع بحلب (نسخة مزيدة ومنقحة)، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٤) **فقه المعاملات الرياضي**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، منشورات كاي، نشر إلكتروني. ويتضمن خمسة نماذج رياضية فريدة:

- النموذج الرياضي للربا.
- النموذج الرياضي للبيوع.
- النموذج الرياضي للغرر.
- النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي.
- نموذج قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية بديلا عن مؤشر اللايبور.

١٥) **فقه الأسواق**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٦) **فقه الإيراد**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني. والكتاب مترجم للغة الأوردو.

١٧) **فقه التكلفة**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٨) **فقه الربح**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

١٩) **أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الاستثمار؟**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٠) **نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة الإسلامية – نموذج رياضي –**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني. والكتاب مترجم للإنكليزية.

٢١) **الفساد، أسبابه ونتائجه والحلول المقترحة للقضاء عليه**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٢) **معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (بديلاً عن مؤشر الفائدة)**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٣) **مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٤) **أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح البلاد قواعد اقتصادية من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم**، دار الحديث والسيرة النبوية بدمشق، ومنشورات كاي، نشر إلكتروني، ونشرته هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة لشمال المغرب.

٢٥) **البحث العلمي نظرات في منهجه ورسالته**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٦) **فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٧) **منهج التغيير في كلمات رئيس التحرير**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٨) **نظرات في كتاب لمحة الناظر في مسك الدفاتر** (تأليف مشترك)، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٢٩) **حلو الكلام**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٠) **إضاءات على الهداية الإلهامية في مسك الدفاتر والأعمال التجارية** (تأليف مشترك)، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣١) **معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، (مقام) بديلا عن مؤشر اللايبور،** منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٢) **محاسبة التأمين الإسلامي**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٣) **نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية – الجزء الأول: التفسير التحليلي،** منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٤) **فقه الإدارة المالية والتحليل المالي**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٥) **السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٦) **إدراك الحقائق طريق الإيمان**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٣٧) **المصارف المركزية بين القيل والقال والمستقبل المنشود**، منشورات كاي، نشر الكتروني.

٣٨) **الإدارة الاستراتيجية (السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد)**، منشورات كاي، نشر الكتروني.

٣٩) **فقه المخازن وسلاسل التوريد – الكون أنموذجا**، منشورات كاي، نشر الكتروني.

٤٠) **نهاية الإمبريالية الفائقة**، ترجمة، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٤١) **فتاوى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، المجلد الأول، مشترك، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

٤٢) **فقه المحاسبة ومسك الدفاتر**، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

إضافة لأكثر من ٤٣٠ مقالاً متخصصاً.

المؤلفات كلها متاحة على الرابط : www. kantakji. com

فقه المحاسبة ومسك الدفاتر

كتاب مدرسي لتعليم مبادئ المحاسبة بما يوافق الشريعة الإسلامية

درجت الكليات التي تبنت تخصصات الاقتصاد الإسلامي على وضع منهج يخص المحاسبة ومسك الدفاتر، إلا أنها أخذتها كما هي على حالها كما في المنهج التقليدي. فكان منهجا خليطًا من المباحات والمحرمات، والسبب أنها نسخت نسخا ولم تبذل الجهد اللازم لتنقية الشوائب التي تختلط بالمحاسبة التقليدية.

لذلك حوت معالجات محاسبية لأجر الشريك وللفوائد الربوية والقروض الربوية والسندات ولم تشر لحرمة المصاريف والإيرادات المحرمة التي يجب تجنبها، وغير ذلك كثير.

وحيث أن رسالتي في الدكتوراه كانت في بيان دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي عام ٢٠٠٣ من جامعة حلب قد أشارت لكل ذلك، فقد أصدرت هذه النسخة من المحاسبة ومسك الدفاتر التي تتماشى وأسس الشريعة الإسلامية دون توسع واضح لأن لدينا مؤلفات أخرى تتناول ذلك.

ولابد من الإشارة إلى أننا قد استندنا إلى معايير المحاسبة الدولية لأن فيها المفيد فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها، وتركنا منها ما يخالف الشريعة الإسلامية، وتعدُّ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن الأيوفي بالبحرين البديل الوافي عن معايير المحاسبة الدولية، فما تناولته معايير الأوفي له الأولوية في التطبيق فإن لم يوجد ففي معايير المحاسبة الدولية.

المؤلف. .

www. kantakji. com